الصومال

مواطن الخلل في المسيرة التعليمية

تأليف

الدكتور علي الشيخ أحمد أبوبكر

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

دار الفكر العربي

للطباعة والنشر والتوزيع

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥

٦ أ شارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧

www.darelfikrelarabi.com

info@darelfikrelarabi.com

٣٧٩ , ٦٧٧ أبو بكر، علي الشيخ أحمد.

ب ك ص و الصومال مواطن الخلل في المسيرة التعليمية/ تأليف على الشيخ أحمد أبو بكر.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢٢م.

١٧٢ ص؛ ٢٤ سم.

يشتمل على حواشٍ.

ببليوجرافية: ص١٧١ – ١٧٢.

تدمك: ٥-٣٦٠٠-١٠-٩٧٧-٩٧٨ .

١- التعليم - الصومال. ٢- الصومال – التخطيط التربوي.

أ- العنوان.

جمع الكتروني وطباعة

elbardyprint@yahoo.com

الإهداء

أهدي هذا الكتاب إلى الأمهات والآباء والمعلمين الذين يقع عليهم ثقل مسئولية تكوين الأبناء، تنشئةً وتربيةً وتعليمًا، فهم الذين يدركون فداحة الخلل الناتج عن اعوجاج المناهج، وهم الركن الأساسي في تقويم المنهج الوطني بالتعاون مع القوى الوطنية الأخرى حتى نحقق التقدم المنشود في المستقبل.

شكر وتقدير

نشأت فكرة هذا الكتاب من رحم الخواطر والمشاعر الناتجة من إحساسي بعمق أزمة البيئة التعليمية المضطربة في الصومال منذ الاستقلال، والحاجة الماسّة لمعالجتها والكتابة عنها، فأحببت المبادرة إلى تسجيل تلك الخواطر ومشاركتها مع القراء الكرام .

وبفضل الله ثم بدعم الأصدقاء والعاملين في القطاع التعليمي خرج هذا العمل إلى النور، وبهذا أتقدم إلى هؤلاء جميعًا بوافر الشكر والتقدير والاحترام .

ومن هؤلاء سعادة الدكتور محمد إبراهيم عبدي الذي لازمني في هذه الرحلة، وقدم جهدًا مضنيًا حتى خرج الكتاب بصورته النهائية. كما أشكر أيضًا أصحاب السعادة، وهم: الدكتور سعيد أبوبكر شيخ أحمد، والدكتور عبد الله فارح عسير، والدكتور إبراهيم محمد مرسل، والدكتور عبد الله أبوبكر، والأستاذ عبد السلام عبد الله، والأستاذ عبد نور حاج على. كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأفراد أسرتي الذين يقفون دومًا بجانبي وعلى رأسهم فاطمة زهراء علي .

وأقول لهؤلاء وغيرهم ممن قدموا أفكارهم ونصائحهم إن تقديري لكم سيظل خالدًا إن شاء الله تعالى.

وجزاكم الله خيرًا جميعًا، وتقبل منا ومنكم هذا العمل وكل ما نقوم به لخدمة الأمة.

د. علي الشيخ أحمد أبوبكر

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩
الفصل الأول	
التعليم في الصومال قبيل قدوم الاستعمار	
المبحث الأول: القرآن الكريم – البوابة المباركة لعالم المعرفة	١٦
المبحث الثاني: المساجد بيوت علم وعبادة	٢١
المبحث الثالث: مهام العلماء ودورهم في قيادة المجتمع	٢٧
المبحث الرابع: المكتسبات العلمية من أسفار العلماء	٣٦
الفصل الثاني	
الاستعمار وتغيير الحياة الثقافية في الصومال	
المبحث الأول: الاستعمار والهدف من فلسفته التعليمية	٤٦
المبحث الثاني: السياسات التعليمية التغييرية للاستعمار	٥٦
المبحث الثالث: موقف المجتمع من مشروع الهيمنة الاستعمارية	٦٣
الفصل الثالث	
الدور المصري في تعليم الصومال	
المبحث الأول: توقيت الحملة التعليمية المصرية والعوامل المساعدة لها	٧٢
المبحث الثاني: أهداف الحملة التعليمية المصرية	٧٥
المبحث الثالث: المشروع المصري في الصومال – الإيجابيات والسلبيات	٧٨

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

السياسة التعليمية في عهد الحكم المدني (١٩٦٠ ـ ١٩٦٩)

المبحث الأول: البيئة الدولية المحيطة بالعملية التعليمية ٨٦

المبحث الثاني: توجه الدولة تجاه اللغات والمناهج في العهد المدني ٨٨

المبحث الثالث: من نتائج الابتعاث إلى الخارج ٩٥

المبحث الرابع: خطورة تعدد المناهج على النسيج الوطني ١٠٢

المبحث الخامس: التعليم بين العهد المدني والاستعماري (التباين والتشابه) ١١١

الفصل الخامس

الثقافة والتعليم في عهد الحكم العسكري (١٩٦٩ ـ ١٩٩١)

المبحث الأول: الموجّهات التعليمية لفترة الحكم العسكري ١١٩

المبحث الثاني: التوسع التعليمي ونتائجه ١٣٤

المبحث الثالث: الجامعة الوطنية الصومالية الآمال والتحديات ١٤٣

المبحث الرابع: التعليم بين العهدين المدني والعسكري (التشابه والتباين) ١٥٥

المبحث الخامس: نماذج من الخلل التعليمي ونتائجه ١٥٩

الخاتمة ١٦٩

قائمة المصادر والمراجع ١٧١

المقدمة

لقد عرف الصوماليون التعليم الحديث بصورته الحالية بعد قدوم الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر، ولم تكن المدارس الحديثة قبل ذلك في مدننا وقرانا، أما التعليم قبل ذلك فكان منحصرًا في تعلّم القرآن الكريم والعلوم الإسلامية وفنون اللغة العربية. ولكن الخلل الذي يتناوله هذا الكتاب يدور حول التعليم الحديث وآثاره السلبية، دون إهمال الجوانب الإيجابية من تعليمنا، فاخترنا هذا العنوان، لأن السلبيات لا تظهر للعيان لدى الجمهور بل لدى كثير من المتعلمين، بينما لا نختلف عن الجوانب المفيدة للتعليم العصري ومنافعها العديدة، والهدف من ذلك هو التنبيه للمخاطر الناجمة عن الخلل الناتج عن المناهج المستوردة التي ورثناها من الاستعمار ومن غيرهم وانعكاساتها على مستقبل مجتمعنا.

عندما كنت في المرحلة الثانوية، كثيرًا ما كنت أصغي إلى التحاور بين مدرّسينا الأفاضل وهم يناقشون دائما قضايا خارج الصومال وسياسات الدول الأخرى فيشتد النقاش أحيانا فيما بينهم ويسفه بعضهم بعضًا، وقلما سمعت وهم يناقشون قضايا تتعلق بالشئون الداخلية لمجتمعنا، ويومها لم أكن مستوعبًا الأسباب الحقيقية وراء تلك الإشكالية مع أنهم صوماليون في مدرسة واحدة وفي مهنة التدريس. الحديث كان حول روسيا والصين وأمريكا وأوروبا والأقمار الصناعية، وأحيانا يعقدون مقارنة بين الدول العربية وملوكها ورؤسائها، ونحن الطلبة نتأثر بفحوى تلك المناقشات التي لا تتوقف عند حد معين، فأصبحنا نقلد المدرسين لأننا نثق بهم، وينشأ بيننا الاختلاف والتباين ذاته، ونكرر ونجتر ونعيد ما نسمع من المدرسين.

كنا طلبة في مختلف مراحل التعليم نلتقي بصفة دورية في الملاعب الرياضية وفي مراكز الأنشطة الاجتماعية والتدريب العسكري وفي الرحلات وغيرها، وفي تلك التجمعات الطلابية كنا نتبادل كلمات السخرية والاستهجان ضد بعضنا البعض، ولم يكن ذلك بسبب الكراهية بين الأشخاص، بل بسبب اختلاف لغة التعليم والمناهج في المدارس التي كانت تستخدم اللغات الإيطالية والعربية والإنجليزية،

فكانت كل مجموعة تعتز بلغة تعليمها وتحتقر المجموعات الأخرى بسبب اختلاف اللغات فقط، وتوزع الولاء الثقافي بين روما والقاهرة ولندن، ونعرف تاريخ وأمجاد تلك العواصم بعيدين كل البعد عن عاصمتنا مقديشو التي كنا نعيش فيها، ومنقطعين عن تاريخنا وحضارتنا جاهلين عن مدننا وجبالنا وأنهارنا وبحارنا، هكذا كنا، لم تكن تلك هي الفترة الاستعمارية لأنني أكملت دراستي الثانوية عام ١٩٧٢، لقد تعلمنا العلوم ولكن جهلنا عن بلادنا، كنا ننجح في أصعب الامتحانات ولكن تعليمنا لم يوحّد رؤيتنا وفكرنا الوطني، هكذا كنا ونحن شباب يافعون وما تغير شيء بعد أن أصبحنا في مراكز القيادة وصناعة القرار، لأن أثر فأس المناهج ما زال في دماغنا وعواطفنا، كلٌّ منا ينقل ما تعلمه عادة إلى الأبناء.

لقد أعلنت الدولة الصومالية كتابة اللغة الصومالية يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٢، وودعت مقديشو بعد يومين فقط مهاجرًا من أجل الحصول على الشهادة الجامعية، ويومها كان الشعب مبتهجًا وكأن المشكلة التعليمية قد حُلّت، وكانت زيارتي الأولى للبلاد عام ١٩٧٨ وأنا في مرحلة الماجستير، وزارني في الفندق أحد زملائي في المرحلة الثانوية وتجاذبنا أطراف الحديث، وأخبرني أنه تخرج من الجامعة الصومالية وهو مدير مدرسة ثانوية في مقديشو، ثم أردف كلامه قائلا يا صاحبي إن مهمتي الأساسية أن أطهر من المدرسة كل الطالبات المحتشمات، فقلت لماذا تفعل هذا؟ فأجابني مبتسمًا لأن مشكلة الصومال هي الإسلام وتعاليمه، ولم يطل النقاش لأنني توقفت عن الكلام وودعت زميلي.

فعندها سألت نفسي الأسباب التي جعلت زميلي في الدراسة عدوًا لدينه وقيم مجتمعه، فبدأت أفتش عن الإجابة من صفحات ذاكرتي فلم أجد غير علة واحدة لحدوث مثل ذلك، وتتمثل العلة في التعليم ومناهجه، إنها المناهج التي جعلت مدرسينا مرتبطين بالأوطان التي تخرجوا في جامعاتهم، لأن مناهج تلك الدول هي التي صاغت ثقافتهم وأفكارهم، وهم بدورهم يصيغون ثقافة وأفكار طلابهم في المدارس في مختلف المراحل التعليمية.

إن سبب تشتت أفكار الطلبة في الستينيات وعدم الانسجام فيما بينهم بات أمرًا مفهومًا؛ لأننا ورثنا ذلك من القوى الاستعمارية وبقية الدول التي كانت لها مدارس في الصومال قبل الاستقلال وبعده، ولكن الأمر المحير أن تنتقل الخلافات بين المتعلمين إلى مرحلة أخطر من ذي قبل باسم نصرة الاشتراكية العلمية وإرضاء المعسكر الشيوعي. حقًّا إن التناقضات الناتجة عن اختلاف المناهج والتقليد الأعمى للأيدلوجيات تحولت من سيئ إلى أسوأ، وأوصلتنا إلى مرحلة إعلان الحرب ضد الذات الصومالية وهدم أركان وجودنا، وبهذا فإننا صنعنا حبل المشنقة لإعدام أنفسنا، وماذا يعني إعلان الحرب ضد الإسلام وقيمه في مدارسنا؟ إنه هدم الأركان التي يقوم عليها بنياننا، إن الخلل في مناهجنا ظاهرة مَرَضية تفتك الأجيال تلو الأجيال وهي التي تحول بيننا وبين صناعة القيادة الوطنية منذ عام ١٩٥٠ (العام الذي تم فيه وضع الصومال تحت الوصاية الدولية برعاية إيطاليا لإعدادها للاستقلال)، وهو أكبر تحدٍّ أمام خلق طبقة وطنية تتحرر من أمراض مجتمعها وتستطيع إحداث التغيرات المطلوبة من أجل نهضة بلادنا.

إن تلك التجارب من حياتي ومشاهداتي أقنعتني وقادتني إلى تسجيل مرئياتي، آملًا أن يتحقق ما أصبو إليه، ألا وهو تسليط الأضواء على المناهج التعليمية المعتلة، وهو موضوع يقلق الكثيرين منا لأهميته القصوى وبكونه البوابة لحياة أبنائنا، لعل ذلك يفتح آفاقًا للنقاش من قبل المهتمين بالتعليم وتربية الأجيال الذين يبذلون جهودًا محترمة ومقدرة لتصحيح حياتنا التعليمية وتقويم اعوجاجها، حتى نخرج من النفق المظلم إلى فضاءات الأمل، لنبدأ بناء أعمدة النهضة الحديثة.

الأستاذ الدكتور

علي الشيخ أحمد أبوبكر

مقديشو

الفصل الأول
التعليم في الصومال قبيل قدوم الاستعمار

المبحث الأول: القرآن الكريم: البوابة المباركة لعالم المعرفة.

المبحث الثاني: المساجد بيوت علم وعبادة.

المبحث الثالث: مهام العلماء ودورهم في قيادة المجتمع.

المبحث الرابع: المكتسبات العلمية من أسفار العلماء.

المجتمع الصومالي في القرن الأفريقي مسلم في ديانته، لا يوجد فيه دين آخر، بمعنى أنه مجتمع ينتمي جميعه إلى الإسلام، وهم من أهل السنة جميعًا ويتمذهبون بالمذهب الشافعي ولا توجد أقليات دينية أو إثنية، ففيه قدر كبير من التجانس والتشابه، ولا يلاحظ المراقب الخارجي أي اختلافات دينية أو عرقية أو لغوية، فرغم الحدود الفاصلة بين أجزائه ومواطنه التي أحدثها الاستعمار الغربي إلا أن التواصل والتعاون أمر قائم بصورة طبيعية وكأنهم يعيشون في دولة واحدة في كثير من شئون حياتهم.

يتمتع الصوماليون بثقافة تقليدية عريقة تمتد جذورها إلى عمق التاريخ الإسلامي في القارة الأفريقية، فكما هو معلوم فإن الدين الإسلامي قد دخل في هذه المنطقة في القرن الأول الهجري- القرن السابع الميلادي إثر هجرة أصحاب رسول الله إلى الحبشة في العام الخامس من بعثة رسول الله ﷺ عندما أمرهم رسول الله ﷺ بالخروج إلى الحبشة. روي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: لما أُمِرْنا بالخروج إلى الحبشة قال رسول الله ﷺ حيث رأى ما يصيبنا من البلاء: «**الحقوا بأرض الحبشة فإن بها ملكًا لا يظلم عنده أحد، فأقيموا ببلاده حتى يجعل الله لكم مخرجًا مما أنتم فيه**»، فقدمنا عليه فاطمأننا في بلاده [1].

فمنذ ذلك التاريخ كانت منطقة القرن الأفريقي المعروفة آنذاك بأرض الحبشة تستقبل المسلمين الوافدين من الجزيرة العربية حتى استوطن الإسلام فيها، وتحول بصورة تدريجية إلى كيانات متمركزة على المناطق الساحلية، بل امتد نفوذه إلى أعماق الحبشة التي اعتنق معظم قبائلها وقومياتها الإسلام بصورة تدريجية بعد قرون من الجهود المتواصلة عبر الدعوة السلمية في أغلب الأحيان وإن لم تَخْلُ تلك المسيرة الطويلة من المواجهات بين الإسلام وبين الديانات السائدة في المنطقة آنذاك، فالصوماليون اليوم جزء من القوميات المسلمة العديدة في القرن الأفريقي، وانطلاقًا من هذا فإن الثقافة التقليدية هي الثقافة الإسلامية التي محورها الأساسي المساجد وحلقاتها المتواصلة، والزوايا وتربوياتها المأثرة، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ودورها الإيجابي في انتشار ظاهرة حفظ القرآن والعناية به، وكل تلك الجهود كانت تتم بواسطة العلماء الأجلاء وجهودهم المتميزة عبر القرون والأزمان، يقومون بهذه الفعاليات الكبيرة متطوعين قربة إلى الله سبحانه ومتعاونين فيما تدعو إليه الضرورة[2].

---

(١) الوفاء بأحوال المصطفى لابن الجوزي- جـ١، ص٣٠٩-٣١٠، دون تاريخ طبع.

(٢) إن المجتمع الصومالي كان متفقًا بالإجماع على تحديد أجرة محددة لمعلمي القرآن الكريم، يختلف المقدار حسب كل منطقة خوفًا من ضياع تعليم القرآن الكريم وتكريمًا لحفظة كتاب الله جل ثناؤه .

المبحث الأول

"القرآن الكريم" البوابة المباركة لعالم المعرفة

إن القرآن الكريم كتاب الله الهادي الذي يضم كافة أنوار الهداية والتشريع والتوجيه وكل ما يحتاج إليه البشر، وبهذا تجد العناية الفائقة التي يوليه المسلمون في حفظه وفهم ألفاظه وجمله، وتدبر معانيه واستيعاب مقاصده، وهذا أمر يستوي فيه المجتمع المسلم في كوكبنا، فحفظ القرآن الكريم فريضة دينية؛ لأنه بدون حفظ آيات وسور من القرآن الكريم لا تصح بعض العبادات مثل الصلوات الخمس، فالحفظ ضرورة من الناحية الدينية، ولقد رغب في ذلك رسول الله ﷺ في حفظ القرآن الكريم من خلال الأحاديث الصحيحة.

قال رسول الله ﷺ: «**خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه**»[1] وغير ذلك من الأحاديث في كتب الصحاح.

إن كل أسرة تبذل أقصى ما عندها من الجهد والمال بتعليم أطفالها، وتعويدهم على حفظ كتاب الله عز وجل، فتلك هي الخطوة الأولى في التعليم، ويستمر الطفل في حفظ كتاب الله بضع سنوات ربما ثلاث سنوات أو أكثر أو أقل.

مدارس القرآن والنظرة الاجتماعية:

تنطلق النظرة الاجتماعية لهذه المؤسسات القرآنية من قداسة القرآن وفضل متعلميه، وأجر من ينفق على طلابه، أو يقوم بأي خدمة تجاهه تعلمًا وتعليمًا، قراءة وحفظًا، تفكرًا فيه وتدبرًا بأحكامه ومعانيه، أو طباعة المصاحف وتوزيعها، أو بناء مدارسه وعمل أوقاف لخدماته، أو التداوي بالناس المرضى وغيرها، إن كل ما في القرآن بركة وبشارة لصاحبها في الدنيا والآخرة، والقرآن سبب هداية الفرد والمجتمع إلى الفضائل ومحاسن الأخلاق والأعمال وأقوم السبل وأرشده، يقول جل ثناؤه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ ﴾ [الإسراء]. والقرآن شفاء ودواء ورحمة لمن يؤمنون به ويعملون بأحكامه، يقول الله جل ثناؤه:

(١) رواه البخاري في صحيحه والترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [الإسراء]، وهو شفاء من الأمراض المادية والمعنوية وعلاج لمختلف أنواع التخلف التي تصيب الإنسان.

ويثبت الرسول ﷺ الخيرية للذين يتعلمون القرآن ويعلِّمون غيرهم، فورود الخيرية في هذا الأمر بشارة أخرى لأهل القرآن الكريم، يقول المصطفى ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلّمه**»(١). ويقول الرسول ﷺ: «**الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به مع السفرة الكرام البررة**»(٢). والمتتبع لفضائل القرآن الكريم من القرآن والسنة ليندهش بكثرتها وقوة براهينها وجزالة ألفاظها، إن القرآن بآياته المتعاضدة يهدف إلى ربط المسلمين بالله وبحبله المتين في جميع تصرفاتهم، إنه طريق الهداية للبشرية إلى التفكير الجاد وتدبر آيات الله الكونية، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [ص]. وإنه طريق الرحمة والغفران يقول الله جل ثناؤه ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ [الأعراف]. وهو طريق رفعة الأمم ونهضتها بقول رسول الله ﷺ :«**إن الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا ويضع به آخرين**»(٣).

إن مجتمعنا عندما يعطي القرآن الكريم تلك العناية الفائقة حفظًا وتدبرًا وتفهم أحكامه وقيمه ومعانيه لينطلق من إيمانه بهذا الدين واقتناعه بأنه الطريق الوحيد إلى الفلاح والنجاة والخروج من أزماته المتفاقمة في حياته المعاصرة، كما يؤمن بأن تمسكه بهذا الكتاب هو الطريق إلى النجاة في الآخرة ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ [البقرة].

هذه النظرة الإيمانية هي التي تخلق أجواء من الاحترام المتبادل بين محفظي القرآن الكريم وهم آلاف مؤلفة في الصومال وبين المجتمع وخاصة أولياء الأمور لطلبة مدارس

(١) رواه البخاري في صحيحه.

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه مسلم.

القرآن الكريم، ويصل مستوى الاحترام والتقدير بمدرسي المدارس إلى درجات عالية لا يمكن التخيل بها من غير أهلها المتعاملين مع الأعراف والتقاليد المتصلة بالقرآن وطريقة تعليمه وكيفية رعاية المدرسين ومدى تعظيمهم وتبجيلهم، إن أولياء الأمور يعتقدون بأن حقوق هؤلاء المدرسين أكبر وأعظم من حقوق الآباء والأمهات بالنسبة إلى أولادهم الذين يتلقون التعليم منهم، كما أن هذه القناعة تنتقل إلى الأبناء الذين بدورهم يكنون كل الاحترام والتقدير لمدرسيهم مدى الحياة.

إن هذه المدارس تمثل البوابة الأولى للولوج إلى التعليم والمعرفة من أجل محو الأمية من الأطفال في وقت مبكر من أعمارهم، وتستقبل المدراس الأطفال منذ سن الخامسة عادة، ومن هنا ينشأ الأطفال في بيئة العلم والأدب، ويتدربون على الكتابة والقراءة، ويتقنون أساليب الحفظ والتجويد. وهذا من شأنه أن ينقل الأطفال إلى خارج منازلهم وأسرهم ويتجولون في الشوارع والمناطق المجاورة لبيوتهم أو خيامهم ليستعدوا في التوجه إلى مجتمع أوسع من مدارسهم، ويندمجون مع أطفال أخرى من كافة شرائح المجتمع، ويؤدي هذا إلى ما يلي:

١- خلق بيئة تعليمية وثقافية واحدة في أنحاء البلاد في المدن والقرى والريف في المناطق الحضرية المزدهرة، وفي المناطق البدوية والريف مما يزيل الحواجز الاجتماعية ويذيب الفوارق الطبقية والاجتماعية والنفسية في وقت مبكر من أعمار الأطفال.

٢- دور بارز في تقليل الأمية في المجتمع الصومالي المحروم من الكفاية التعليمية، ورغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول نسبة المتعلمين في مدارس تحفيظ القرآن الكريم إلا أن انتشار هذه المدراس ظاهرة فريدة في نوعها، فالأسرة الصومالية أيا كان موطنها ملتزمة بإرسال أطفالها إلى هذه المدارس وبذل كل جهد ممكن لكي يتقنوا حفظ القرآن الكريم.

٣- تعميم تعليم القرآن في المناطق الحضرية والقرى والبوادي، ويصعب وجود أطفال لا يتعلمون شيئًا من القرآن الكريم، وباختصار فإن الأغلبية الساحقة من الأطفال يلتحقون بهذه المدارس وكلهم يتعلمون الكتابة والقراءة في سن

مبكرة مما يوصل الأمية إلى أدنى مستوياتها، وهذا عامل مساعد في مواصلة التعليم وسهولة الارتقاء إلى حلقات المساجد والمدارس النظامية عندما تتوفر الظروف في مواطن الأطفال.

٤- خلق بيئة دينية مرتبطة بالإسلام بصورة عامة، حيث يبدأ الأطفال ممارسة الشعائر التعبدية مثل الصلاة والصوم وحفظ بعض الأدعية المأثورة والابتعاد عن الألعاب التي تضيِّع أوقات الأطفال، واللهو الذي يمارسه الأطفال غير المنخرطين في حفظ كتاب الله عز وجل.

٥- ربط الأطفال بالعلماء المحترمين لتكوين علاقات حميمة بين الطرفين محورها القرآن وعلومه، مما يوجد محبة تملؤها الأحاسيس والمشاعر الفياضة والثقة بالنفس في نفوس الأطفال.

٦- تعويد الأطفال على التواضع والتوقير والاحترام من خلال معايشتهم مع أهل القرآن والعلماء منذ نعومة أظفارهم مما يكسبهم هيبة وجلالًا، وتظل معهم هذه العادات الحميدة لأنهم تعودوها منذ طفولتهم فهم كما يقال: (من شبّ على شيء شاب عليه).

وباختصار فإن مدارس تحفيظ القرآن الكريم والتي وحدتها التقاليد والأعراف والمنهج الموحد يعمل فيها معلمون يحملون ثقافة واحدة ومتشابهة تمامًا، وبيئة نقية صافية لا تزاحمها المناهج الأخرى ولا الثقافات المتضادة. هذه العوامل أوجدت طبقة من طلاب العلم المنسجمين مع مدرسيهم ومع مجتمعهم ويملكون حبًا وتقديرًا للمادة التي تعلموها. كما أوجدت جوًّا من الثقة المتبادلة بين أولياء الأمور وبين مدرسي هذه المدارس ثقة مطلقة لا تشوبها أي شائبة. بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجد تناسب تام بين مدخلات التعليم ومخرجاته. وبهذا يمكن القول إن هذا المستوى التعليمي كان يتمتع بقدرة فائقة على الاستمرارية والديمومة، لأن المشروع ناتج عن المجتمع ومحلي صرف وهو يعتمد على الجهود الشعبية والإنفاق العائلي المحض.

وبهذا سَلِم من أي تدخل خارجي أو داخلي وكأنه حقق الاكتفاء الذاتي بصورة مطلقة، ويترجم عن الحاجة المجتمعية والقناعات العقدية الداخلية المرتبطة بالإيمان

والشعور بالمسئولية تجاه الأطفال وتعليمهم وتربيتهم. بالإضافة إلى ذلك فإن خريجي هذه المدراس يجدون بغيتهم من المجتمع ويمارسون أدوارهم التعليمية، ولا يمكن أن نجد عاطلين عن العمل، بل بسهولة ويسر كانوا يحتلون مراكز قيادية في قراهم ومدنهم ويفتحون مدارس جديدة لأطفال جدد. إذًا فإن سوق العمل يحتويهم ويوفر لهم العمل والاحترام معًا وبالسرعة المطلوبة.

وهذا يدل على الواقعية التي تلبي متطلبات المجتمع من ناحية وضمان الديمومة من الناحية الأخرى، والحفاظ على التوازن بين الحاجيات البشرية وضروراتها وبين أصالتها ومعتقداتها. إن هذا الأمر جمع العوامل المساعدة على الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع كما يساعد على بقاء طبقة من حملة القرآن الكريم التي تمثل جانبًا من قيادة المجتمع ورموزه المؤثرة في المجال التعليمي وهم يمثلون في مجتمعهم القدوة الصالحة والاستقامة المبنية على القيم الدينية والأخلاق الإسلامية.

المبحث الثاني

المساجد بيوت علم وعبادة

في العهد النبوي كان للمساجد أبعاد عدة ألا وهي بُعد العبادات الدينية، والبعد العلمي للدراسة والتدريس، والبعد الاجتماعي للتعاون والتساند، والبعد السياسي بمثابة البرلمانات الحالية. ورغم التغيرات الجوهرية لأبعاد المسجد على مر العصور، ولكن ما زال للمسجد دور أساسي في حياة الأمة لأنها منارة هدى وبيوت علم ودور عبادة في الوقت نفسه، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الجن] ويكفي شرفًا للمساجد أن مبدأها هو الكعبة المشرفة، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [آل عمران]. الكعبة هي أول مسجد بناه أبونا إبراهيم وساعده على بنائها ولده إسماعيل في مكة المكرمة إذ يقول جل ثناؤه: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [البقرة] رباط أزلي يحمل على درجات القدسية هو الذي ترتبط به المساجد كلها، إنها علاقة ليست كالعلاقات المادية المحسوسة ولكنها علاقة روحية بدأت من مكة المكرمة وامتدت إلى كافة الآفاق وجوانب المعمورة، فكل مسجد يحمل في طياته تلك القدسية التي تتجسد فيه العبادة والخضوع لخالق السموات والأرض ويخلو من كل زيف يشوه الحياة.

المساجد والعملية التعليمية في المجتمع:

فضل المساجد في القرآن الكريم والسنة المطهرة لا يحصيها العد ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الجن]، ويقول جل ثناؤه: ﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ [النور]، ويقول الله جل ثناؤه: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ

وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [التوبة] إن هذه الآيات بشارات واضحات بفضل المساجد ودور العبادة وفضل العبادة والمتعبدين فيها، إنها تزكية ربانية تحببنا إلى زيارة المساجد والصلاة والاعتكاف فيها، كما أن اعتياد المساجد مظنة الصلاح والاستقامة كما يشير هذا الحديث، يقول رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان**»[1]. وثبت في الصحيحين أيضًا عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون**»[2]. ومن المعلوم أن الصلوات في الأصل وفي الظروف الطبيعية تقام في المساجد، وهي الركن الثاني من أركان الإسلام ولا يقبلها الله منا إلا أن تكون خالصة لوجهه، مستوفية شروط الصحة وأركانها، نقية من كل أنواع التزييف، ويعني ذلك أن الصلاة عنوان الطهارة والاستقامة، وفي هذا يقول الله جل ثناؤه: ﴿ ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [العنكبوت].

وهناك أدلة لا حصر لها في فضل المسلم الذي يواظب على الصلوات في المساجد مثل الخطى إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة في المساجد والاعتكاف فيها، إن حضور المساجد شرف عظيم للمسلم لأنه يقوّي به إيمانه ويصلح أمر نفسه لأنها بيت لطاعة الله وهو دليل الإيمان بهذا الدين، ولذلك ورد نفي الأجر والثواب من غير المسلمين مهما فعلوا في المساجد إذ يقول الله جل ثناؤه: ﴿ مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ ﴿١٧﴾ إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿١٨﴾ ۞ أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ

(١) الترمذي: الإيمان (٢٦١٧)، وابن ماجه: المساجد والجماعات (٨٠٢) ، وأحمد (٣/ ٧٦)، والدارمي: الصلاة (١٢٢٣) .

(٢) متفق عليه.

كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [التوبة].

بينما وردت البشارة للمؤمنين الذين يعمرون المساجد بقوله جل وعلا: ﴿ ...فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [التوبة]. ولقد ورد في القرآن الكريم عدد من الآيات التي تتحدث عن المساجد وفضل العبادة فيها، وهي تتناول جملة من القضايا والمناسبات والأحكام المرتبطة ببيوت الله، وهذا يدل على المعاني الجليلة والقيم العليا لبيوت الله التي هي الروح الفياضة وقطب الرحى لهذه الأمة، وهي تمثل المحورية لموضوع العبادة، لأن الصلوات الخمس تؤدَّى في المساجد وتلك علاقة متينة بين المسلمين وبين المساجد، لأنهم يحضرون عادة خمس مرات في كل يوم وليلة، ويعنى ذلك حميمية غير عادية بين الطرفين؛ لأن الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام بعد الشهادتين، وربطها بالمساجد يجعل مجتمعنا يعيش بالحيوية الدائمة، أما الركن الآخر المرتبط بالمساجد هو الحج الذي لا يمكن أداؤه إلا بطواف الكعبة المشرفة وبالسعي بين الصفا والمروة اللتين تقعان داخل الحرم المكي، كما أن بقية الأركان والواجبات والسنن المتصلة بالحج تقع في مكة المكرمة والمناطق المحيطة بها. وفسر بعض العلماء أن معنى الآية ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [آل عمران] أن كل الحرم في مكة المكرمة داخل فيها. لقد ورد في القرآن ذكر هذه الصيغ: (المساجد ومساجد والمسجد ومسجد) بضعًا وعشرين مرة، كما أن كلمة البيت والبيوت وردت في القرآن حوالي اثنتي عشرة مرة. إن كثيرًا من الآيات تذكر المسجد مقرونًا بقضايا العبادة والتوحيد بل بأمور تشريعية مثل قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ ﴾ [البقرة]، وقول الله جل ثناؤه: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الأعراف]. ومثل قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الحج]. هكذا يصبح المسجد

دومًا مركزًا للتوجيه الإرشادي والتعبدي، وما مكانة العبّاد والشيوخ المحترمين وأصحاب الحلقات الذين ينشرون الثقافة والوعي الديني إلا من مكانة المساجد وقدسيتها العظيمة فذكر المسجد مرتبط بذكر الله سبحانه.

إن وظائف المساجد متعددة ومتنوعة، وما الصلوات الخمس وصلاة الجمعة والعيدين وصلاة الجنازة والاستسقاء وصلاة الخوف إلا جانبًا واحدًا فقط من أدوارها المتميزة، وهي هنا تكون مكانًا للتجمعات من خلال الصلوات والاعتكاف وقراءة القرآن وذكر الله وغير ذلك، ومع هذا فإن لها أدوارًا اجتماعية أخطر من ذلك بكثير، فالغرباء والضيوف كانوا دومًا يلجئون إليها ويبيتون فيها. كما أن أصحاب المشاكل يتلقون الدعم من خلالها، ولهذا تحل المشكلات الاجتماعية فيها، وهذا دور ضروري من أجل التكافل الاجتماعي وحل الأزمات الشخصية ومعرفة قضايا الأمة.

وللمساجد دور ريادي في النهضة التعليمية في المجتمع الصومالي، فهي منارات لتشع أنوار العلوم منها في العام كله، وهي الجامعات الطبيعية التي تستقبل أعدادًا من طلبة العلوم الشرعية واللغوية سنويًا، يلتحقون بالحلقات العلمية المتخصصة يستفيدون من معينها الصافي ويشربون من رحيقها اللذيذ الشهي، ولكل راغب يستطيع أن ينتظم في الحلقة التي يراها مناسبة له بدون قيود مادية أو معنوية ثم هو يدرس الفن الذي يهواه ويعشقه.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا عدة أمور:

أولاً: الفنون العلمية المتاحة في المساجد والزوايا:

يوجد عدد من الفنون والتخصصات العلمية في المساجد وحلقاتها، وأشهر الفنون هي كالتالي:

العلوم العربية: مثل علم النحو والصرف والبلاغة والمنطق والعروض وما شابه ذلك، ويسمونها علوم الآلة، ولعل ذلك يقصد بكونها وسيلة لفهم الفنون الأخرى وتمهيدًا قويًا للمراحل التي يفترض أن يدرسها الطالب بعد إتقان العلوم العربية.

الفقه والتركيز على المذهب الشافعي: مثل كتاب سفينة الصلاة وأبو شجاع والمنهاج وشروحه.

تفسير القرآن الكريم، والتفاسير المنتشرة وهي: تفسير الجلالين، والمحلي، وفتح القدير، والبيضاوي وغير ذلك.

الأحاديث والسيرة النبوية العطرة: مثل الكتب الستة ورياض الصالحين وبعض المتون الصغيرة مثل: الأربعين النبوية، وأبو جمرة وغير ذلك.

الأدب والشعر: مثل المقامات الحريرية والمعلقات السبعة والقصائد الشعرية لمدح رسول الله ﷺ.

ثانيًا: المنهجية التعليمية في المساجد والزوايا:

لم تكن في المجتمع جهة تنظم التعليم لطلبة العلم بسبب غياب النظام التعليمي المركزي الذي يشرف على تعليم المساجد سواء في العهود قبل التعليم الاستعماري أو في عهد المدارس الحديثة، ففي الفترة الأولى كانت المساجد والزوايا تمثل مراكز التعليم وحدها، ولم تكن بجانبها شبكات تعليمية أخرى. وعلى هذا الأساس فإن الحلقات العلمية كانت بمثابة المعاهد العليا والجامعات، بينما مدراس تحفيظ القرآن الكريم كانت بمثابة التعليم الأساسي في العصر الحديث، إذًا ما دام لم تكن هناك شروح وضعت لتنظيم الشئون التعليمية بصورة عامة فإنه ليس بمستغرب غياب المنهجية التعليمية في تلك المرحلة، ونعنى بالمنهجية اتباع طريقة مقننة تبدأ من مرحلة وتنتهي بمرحلة أخرى، حيث تكون في كل مرحلة عدد من الكتب المقررة على طلبة العلم في البلاد كلها أو في المدينة الواحدة على أقل تقدير، وإنما العرف السائد هو الموجه للعملية المعرفية بدون قيود إلزامية أو أي تدخل يجبر الطلبة على اختيار المواد، ولكن نصائح العلماء للطلبة تحمل التأثير القوي لتحدي المسيرة التعليمية.

هناك جو من الحرية في كيفية التعليم والتعلّم، فالحلقة الواحدة في المسجد يدرّسها شيخ واحد عادة، فسواء كانت الحلقة وحدها في المسجد أو يوجد أكثر من حلقة في المسجد، وفي الظروف العادية يدرّس الشيخ حلقة واحدة في المسجد وأحيانًا ربما لديه أكثر من حلقة. وربما يكون في المسجد الواحد حلقتان لشيخين كل واحد منهما يدرّس فنًا مختلفًا عما يدرسه الشيخ الآخر في الأعم الأغلب.

أما اختيار الطلبة بتخصصاتهم فهذا أمر خاضع للرغبة الشخصية، فبعد تخرج الطالب من مدرسة القرآن الكريم وبلوغه بضعة عشر عامًا - وهي سن الرشد لدى المجتمع الصومالي الذي يمكنه من الالتحاق بالحلقات العلمية والقدرة على تحمل السفر

والتنقل من منطقة إلى أخرى- يتخذ الطالب مع أسرته أو منفردًا قرار الالتحاق بإحدى الحلقات العلمية في أقرب منطقة تتوفر فيها الدراسة التي يرغب في تعلمها، وربما يحتاج الطالب إلى قطع مئات الكيلومترات وربما تكون الحلقة في منطقة قريبة أو في مدينته وقريته.

إن الحلقات العلمية تتوفر في المدن الكبرى في الأعم الأغلب، ولكن توجد مدن تشتهر بفنون بعينها يقصد طلبة العلم إليها من أقاصى البلاد وأدناها، فبينما نجد جنوب الصومال يشتهر بعض مدنه بالفقه ودراسته مثل مدن بارطيرى وبيدوا ومقديشو وبلدوين ومركا وبراوي وغيرها، نجد بعض المدن في المنطقة التي يقطنها الصوماليون داخل إثيوبيا تشتهر بالفنون العربية مثل النحو والصرف والبلاغة، ومن هذه المدن جكجكة ودريدوا، ومن المدن المشهورة بالفنون العربية مدينة ورشيخ في جنوب الدولة الصومالية.

ثالثًا: مدة الدراسة:

ليست هناك مدة محددة لدراسة الفن الواحد، وتختلف المدة من فن لآخر ومن شيخ لآخر ومن منطقة لأخرى. وعلى أي حال، فإن دراسة عدة فنون وإتقانها والحصول على لقب الشيخ الحقيقي القادر على التدريس تستغرق عقدًا من الزمان، وهي مرحلة تعادل المرحلة الإعدادية والثانوية والجامعية، وبعدها يصل الطالب إلى درجة "الشيخ" من الناحية العلمية، ويكون مؤهلًا لتكوين الحلقة العلمية المعترف بها لدى شيوخه وعامة الناس على السواء، وعندها يحوز الشيخ الجديد ثقة المجتمع وتقديره، ويتحمل المجتمع جانبًا من تكاليف حياته اليومية ويكرمونه بالهدايا المادية وربما يصل الأمر بعرضه على زواج إحدى بنات القرية ليستقر فيها من خلال تأسيس عائلته.

المبحث الثالث

مهام العلماء ودورهم في قيادة المجتمع

هناك مسئوليات جسام وواجبات عظام تقع على أكتاف العلماء منذ ظهور الإسلام في المجتمع وحتى هذا اليوم. وبما أن المجتمع كان يعاني من فقدان الحكومات التي تتولى زمام الأمور وترعى مصالح العباد والبلاد في القرون الأخيرة؛ لذا فإن دور العلماء كان يزداد أهمية بكونهم يمثلون دومًا مركز الوعي والضوء في النفق، والذاكرة الاجتماعية التي تربط بين ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها، وهو الموقع المرموق الذي يتبوء العلماء في مختلف المجتمعات العالمية المتحضرة أو التي لديها الجاهزية في السير على ركاب الظافرين، ونكتفي بذكر بعض المهام لدى العلماء في الصومال ما قبل ظهور الدولة الحديثة وبداية النظام التعليمي الحديث في البلاد.

أولاً: مهمة تعليم أبناء المجتمع:

هذه المسئولية كانت تقع على العلماء بدءًا ونهاية حيث كانوا ينشئون المراكز التعليمية مثل خلاوى تحفيظ القرآن الكريم وبناء المساجد ودور العلم والعبادة وبناء المعاهد الدينية بالتعاون مع أعيان المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنهم يتولون تدريس جميع المواد العلمية المتنوعة حيث يقوم كل واحد بتدريس الفنون التي يتقنها، كما أن لديهم دورًا حيويًا في توجيه الطلبة إلى التخصصات المناسبة سنًا ومعرفة وتوفرًا حتى لا يذهب الطالب إلى فن غير مناسب له، مما يساعدهم على التدرج والسير قدمًا في سلم العلوم والمعارف، فبجانب ذلك فإن العلماء هم الذين يحددون المستويات التعليمية للطلبة وقدراتهم الاستيعابية لتخصصاتهم وفنونهم.

وبعد سنوات محددة يظهر التفوق والنبوغ لبعض الطلبة أمام الشيخ والطلبة على حد سواء، ويرتقون إلى مساعدين لشيوخهم، ويشاركون في التدريس للمبتدئين من الطلبة، ولكنهم في نهاية المطاف يجدون الإجازة وهي بمثابة الشهادة، وفي بعض الأحيان تصبح لهم حلقات في المركز التعليمي بمراقبة الشيخ ومتابعته وتكون مفخرة للشيخ، كما يكون الأمر عونًا له في إدارة المركز والمسجد التابع له.

وبقدر ما يحققه الشيخ من نجاحات مثل عدد الخريجين من مراكزه العلمية وحلقاته التعليمية بقدر ما ينتشر طلابه في المناطق المحيطة به، وهذا الأمر يتم بترتيب وتوجيهات الشيخ الذي يحدد المناطق والأشخاص انطلاقًا من قناعته وما يتوفر لديه من معلومات دقيقة حول احتياجات الناس إلى علماء يفدون إلى تلك المناطق، وبهذه الطريقة يتوسع نفوذ العلماء وتأثيرهم الاجتماعي، وينتشر العلم المصاحب بالدعوة والإرشاد ومحاربة المفاسد والجهل والأمية القاتلة.

وهناك أمثلة حية يمكن الوقوف عليها لمن يريد التوسع والاطلاع على دور العلماء وأهمية ما يقومون به في البلاد، فالشيخ عبد الرحمن الزيلعي[1] مثال حي للنجاحات المذهلة التي حققها في منطقة هرر والمناطق المجاورة لها، حيث كان بارعًا في فنون العلم تعليمًا وتأليفًا، كما كان عابدًا وزاهدًا، وابتكر أسلوبًا جديدًا لنشر المعرفة والإصلاح بين الناس بواسطة ابتعاث تلامذته إلى مختلف المدن والقرى للقيام بالدعوة والتعليم والفصل بين المتنازعين، ولقد أسس الشيخ زاوية خاصة في جنوب مدينة طكهبور وهي: قلن قول (QALIN-QUUL) واشتهر طلاب الشيخ باسم (حرتي الو مدو) (XERTII ULA MADOW) .

كلمة (حرتي) كلمة صومالية وتطلق على طلبة العلم الشرعي واللغوي وهي العلوم السائدة في المجتمع قبل المدارس الحديثة، وكلمة (أولو مدو) تعني أصحاب العصي السوداء، ليس من الواضح سبب هذه التسمية لطلاب الشيخ، وبهذه الجهود الضخمة كسب نهجه الدعوي سمعة طيبة، وأدى إلى انتشار طريقته في مساحات شاسعة من البلاد.

لقد قال الأستاذ الدكتور علوي علي آدم عن الشيخ ونشاطه ما يلي: (لقد تجمع عدد كبير من طلاب العلم حول الشيخ عبد الرحمن الزيلعي حتى أصبحت قرية قلنقول من

(١) الشيخ عبد الرحمن الزيلعي كان ينتسب إلى الطريقة الصوفية المعروفة (بالطريقة القادرية) وهي من أكبر الطرق الصوفية انتشارًا في المجتمع الصومالي، ورغم أن الشيخ برز دوره في منطقة هرر والتي كانت يومًا من الأيام عاصمة لمسلمي القرن الأفريقي أو مسلمي الحبشة سابقًا إلا أن دعوته عمت مناطق واسعة من البلاد التي يسكنها المجتمع الصومالي بصورة قوية من خلال تلامذته الذين واصلوا المسيرة الدعوية والعلمية في حياته وبعد وفاته رحمه الله تعالى.

أشهر القرى في المنطقة، بل تحول إلى مركز كبير من الناحية الإرشادية والتعليمة؛ لأن هؤلاء الطلاب الذين كانوا يسافرون وينتقلون من بلد إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى طالبين مشايخ العلم الذين يمكن أن يستفيدوا من علومهم، هؤلاء الطلاب أصبحوا يتوجهون إلى قرية قلنقول التي أصبحت مركزا مستقرًا يمكن أن يأوي إليه الطلاب، ولقد تجمع أعداد جديدة من الطلاب في المركز الجديد والمدرسة الجديدة التي أعطت المجتمع نوعًا من التطور الاجتماعي وآخر من التقدم العلمي حتى زاد عدد الطلاب وارتفع حتى وصل في الأوقات العادية إلى أكثر من ألف طالب في مختلف المستويات، وكان الشيخ هو المسئول والمدير الرسمي لشئون القرية من الناحية الاجتماعية والتعليمية بصورة مباشرة، وكان دقيقًا في إدارته حكيمًا في معاملاته مع أهل القرية حتى أحدثت تطورًا كبيرًا فيها، لقد لعبت هذه المدرسة دورًا مهمًّا في تطوير أساليب التعليم في اللغة العربية والشريعة حتى خرجت أعداد كبيرة من العلماء في تلك المنطقة)[1].

يقول أحد الكتاب [لقد التقى الزيلعي مع حاج جامع[2] في مكة واتفقا على العودة إلى البلاد[3] وتعليم الناس شئون دينهم واللغة العربية، واستقر الزيلعي في مدينة هرر عام ١٢٩٢ هـ وقابل أميرها عبد الله بن أمير محمد وأعطاه ثقته الكاملة ودعمًا ماديًا ومعنويًا حتى يتمكن من أن يفيد الناس، ودرس اللغة العربية في مسجدها الرئيسي ودرس علم القراءات الذي كان يعطيه اهتمامًا كبيرًا، وهذا العلم كان من أصعب العلوم بين المشايخ في الصومال، وانتظم الطلاب في حلقاته في هرر فأعجبوا به، وكان من بين هؤلاء الطلاب أصدقاء الزيعلي مثل الأمير عبد الله حاكم هرر، وأحبه أهل هرر كثيرًا وطلبوا منه أن يؤلف كتبًا في الفنون التي يدرس لهم مما شجعه على التأليف، ويقول العارفون بأمر الزيلعي إنه ألف كتبًا كثيرة وأغلبها في أيدي أسرة حاج جامع التي تسكن في إثيوبيا حاليًا،

(١) الأستاذ الدكتور علوي علي آدم – دراسة الأدب العربي في الصومال، ص١٠٥ ط١٩٨١م.

(٢) حاج جامع: هو الشيخ عبد الله علي المعروف بالحاج جامع، وكان من العلماء الكبار في مدينة جكجكا، المشهورة بالعلوم العربية، ومن مؤسسي مدينة جكجكا وهي اليوم عاصمة الإقليم الصومالي في إثيوبيا، وهو أبو الشيخ عبد السلام الذي اشتهر بالعلم والورع، والذي عاش حتى أواسط القرن الماضي الهجري، والشيخ حاج جامع اشتهر برعايته للمساكين والفقراء، وله قصص كثيرة حول هذا الموضوع.

(٣) ويعني العودة إلى البلاد، الرجوع إلى القرن الأفريقي.

وليس الحصول عليها سهلًا لأن الأمر يتطلب دخول إثيوبيا والمكوث فيها مدة يتمكن الطالب خلالها من بحث تلك المخطوطات التي يذكرها العلماء .

ولقد أُنشد في حقه كثير من القصائد الشعرية باللغة العربية التي يحفظها الناس عن ظهر قلب وإن كان أغلبها يدور حول مدح الرسول ﷺ ومدح الصالحين وما إلى ذلك، ومما مدحه أحد العلماء الصوماليين بهذين البيتين اللذين يشيران إلى بعض جهوده التأليفية:

وصـــنف في فنـــون العلـــوم كتبـــا ** كـــــشرح الشـــاطبي المســـتجاد

هـــدانا في فنـــون الصـــرف حقًـــا ** بـــنظم حديقـــة التصـــريف هـــادي

ومن مهام العلماء التي تدخل في دائرة التعليم: كفالة طلبة العلم في حلقات المساجد والزوايا، وهي المهمة الأصعب للشيوخ، وتتمثل في كيفية توفير الإعاشة للطلاب فترة تلقيهم الدراسة، لأنهم عادة لا يحملون الزاد والنفقة، ولا توجد جهات تتحمل تكاليف حياتهم اليومية بصورة رسمية، وإنما اعتمادهم على الإعانة الطوعية من أفراد المجتمع، ومن هنا يأتي دور الشيوخ والعلماء بتوفير منحة جزئية، فمن خلال علاقاتهم بالمجتمع يتم ترتيب هذا الأمر لتوفير الحد الأدنى من ضرورات المعيشة، لكي يتمكنوا من مواصلة الدراسة بصورة مستقرة، وهذا دور جد مهم لأنه بدون تلك الكفالات ما كان بإمكان الطلبة الاستمرار، ولكانت الحلقات تتعطل بدون وجود الطلبة، وبهذا التعاون بين شيوخ الحلقات والمجتمع كانت المسيرة التعليمية تتقدم إلى الأمام، وتحافظ الأمة على تعليم أبنائها، وتتخرج الأجيال على أيدي علماء فطاحل قرنًا بعد قرن، ويعود عدد من خريجي حلقات المساجد ودور العلم إلى قراهم ومدنهم وعوائلهم ليتولوا التدريس في مواطنهم، وهم يتحملون مسئولية القيادة وتوجيه المجتمع وتربية الناشئة وتعليمهم.

ثانيا: مهمة توعية المجتمع:

لا يوجد مجتمع في العالم يخلو من مشاكل أخلاقية أو انحرافات قاتلة تبعد الناس عن الجادة المستقيمة مهما كان مستواه التعليمي أو التزاماته بالقوانين والشروع المفترض حمايتها ورعايتها من قبل الأفراد والجماعة، ومن هنا تأتي أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشريعة الإسلامية، وتنسجم مع الطبيعة الإنسانية والتي لها القابلية للخير والشر

على حد سواء ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ [البلد]، ودور العلماء في تثبيت الاستقامة والصلاح والتزكية في نفوس الأفراد والمجتمع كما هو دورهم في محاربة المنكرات والمفاسد والانحرافات التي تتجدد مع الأجيال لأن لكل عصر مشاكله وأزماته.

إن مقاومة المفاسد والمنكرات ومكافحة الشرور قبل أن تبسط أجنحتها ضرورة لبقاء حياة سعيدة، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ [آل عمران]. ويقول الله جل ثناؤه: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾ [التوبة].

إن وجود الخير والشر أمران متلازمان في الحياة البشرية دومًا، ولابد لهذه الحالة من وجود جمع يقوم بإصلاح المجتمع في مختلف جوانب الحياة، لذا جاءت التوجيهات الربانية إلى الرجال والنساء الذين يتعاونون في تنمية بذور الخير ومقاومة المفاسد والمنكرات بالوسائل المتيسرة والمشروعة، إنها مهمة ثقيلة لأن أي إنجاز تحققه أمة من الأمم يتطلب من أفرادها وقياداتها ومؤسساتها حماية تلك الإنجازات والدفاع عنها من كل الأخطار.

فالتساهل مع المهددات والسكوت عن حدوث المنكرات والانحرافات الأخلاقية أو الاجتماعية أو السياسية يكلف الأمة ثمنًا باهظًا يصعب تعويضه، ليس من المهم الأساليب المستخدمة لأنها تخضع لظروف العصر ووسائله المناسبة، ولكن المهم أن يقوم العلماء وعقلاء الأمة وأولو الأمر منها بدورهم كل بحسب موقعه وقدرته على إزالة المنكرات ووقف الانحرافات عند حدها، حتى تسلم الأمة من الأمراض والآفات التي تدمر كيانها، وتعرض وجودها للخطر، وتهدد حياة شبابها، مما ينذر بالهلاك العام عند فقدان المصلحين الذي يتصدون للفساد، وهذا ما تشير إليه الآية التالية، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ ﴾ [هود].

ومن هؤلاء الدعاة المبرزين في مجال الدعوة وإرشاد الناس إلى الصواب ومحاربة المفاسد : الشيخ عبدالرحمن بن عبد الله المشهور بالصوفي[1]، وهو من العلماء الذين عاشوا في القرن الماضي والذين اشتهروا وفاقوا عداهم في فهم العلوم في مدينة مقديشو، ولقد اشتهر هذا الشيخ بكونه لا يتهاون مع الباطل أبدا، وكان رحمه الله دائما وأبدًا يعلن إنكاره الصريح للفساد والمفسدين، وحزنه العميق وتألمه من انتشار المفاسد الخلقية في مجتمعه، وكان يتوجع لحدوث هذا الفساد، كما روى ذلك من يعرفون بسيرة الشيخ. ويبدو ذلك من بعض أشعاره التي يصف بها المفاسد العظيمة والبدع المنكرة وما أحدثه الناس من أمور يخالفون فيها أوامر الله سبحانه وتعالى ويرتكبونها ويقلدون آباءهم الذين ضلوا عن الصراط المستقيم، وابتعدوا عن الحق، وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

إلهي اهد أهل مقديشو إنهم أبوا ** أمورا بها أتى الرسول محمد
كستر لعورات الرجال وللنساء ** وحجب لهن من السوء يقصد
كأن آية الحجاب أنزل ربنا ** على غيرهم عما وصى وتمردوا
سماسرة قد أهملوا الحرف التي ** معايشهم منها به السوق أفسدوا
بأهواء قوم قد أضلوا تمسكوا ** بمن ضل من آبائهم قد تقلدوا
وثاروا على من قام لله ناهيا ** نصيحا وأوعدوا عليه وهددوا
وواهي يدي دين الرسول وأضعفوا ** فذو الشر قربوا وذو الخير بعدوا
ومن يؤت فيهم ما يوافق عادة ** فذالك فالمخالف فندوا[2]

وفي كل منطقة مشاهير من هؤلاء ليس هنا محل الكلام عنهم.

---

(١) ولد الشيخ عبد الرحمن الصوفي في مقديشو سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م من أسرة مشهورة في المجتمع، وكان أبوه من العلماء المشهورين ومن المدرسين في الفقه الشافعي، وانتظم في طلب العلم وعمره ١٨ عاما، وهو الذي قال أيام أن كان طالبا هذه الأبيات التي تدل على همته العليا في طلب العلم:

وعلمني إلهي من علوم ** من النحو المجلّ ومن عروض
ومن صرف وقافية وفقه ** وتجويد وغيره من فريض

وألف قصائد كثيرة في اللغة العربية، وبلغ مرتبة كبيرة من الفقه والزهد والورع وتوفي رحمه الله تعالى عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م في مقديشو ودفن بها وقبره في قلب مدينة مقديشو.

(٢) الدكتور علي الشيخ أحمد أبوبكر – الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الأفريقي – دار أمية في الرياض – ط ١٤٠٥ الهجري ١٩٨٥ الميلادي، الطبعة الأولى.

ثالثا: مهمة القضاء:

ما دام الشعب الصومالي تأريخيًّا وحضاريًّا ارتبط بالدين الإسلامي فكان احتكامه إلى الشرع الإسلامي أمرًا طبيعيًا في مختلف قضاياه، فقبل قدوم الدول الاستعمارية إلى القرن الأفريقي كانت كل المنازعات والمشاكل الاجتماعية تعرض على العلماء ليصدروا حكمهم على كل قضية معتمدين على الفقه الشافعي الذي هو الفقه المنتشر في أفريقيا الشرقية بصفة عامة، وهو الفقه الذي اعتمدت عليه الدولة الصومالية في قوانينها العامة بعد الاستقلال، لأن العلماء كانوا هم القضاة منذ دخول الإسلام. بمعنى آخر لم يكن هناك فراغ في المجال القضائي في تلك المرحلة باستثناء الحدود والقصاص، الأمر الذي يحتاج إلى وجود سلطة قوية مهيمنة على شئون الأمة وقضاياها، أما بقية الأحكام الشرعية فكانت تنفذ بواسطة العلماء بقبول شعبي كاسح وبرضاهم.

والأمر الملفت أن هؤلاء العلماء كانوا يعملون بصورة طوعية ولا يتقاضون أجرة أو راتبًا من أي جهة، فالحلقات التعليمية والأنشطة التصالحية للحيلولة دون اندلاع الحرب الأهلية والأعمال القضائية ونشر الدعوة أو غيرها كلها كانت عملًا طوعيًا، ومع ذلك كان المجتمع يدرك في مناسبات معروفة مثل نهاية تدريس المقررات في الحلقات أو بعد عودتهم من رحلة علمية أو أية مناسبات أخرى. وعلى هذا الأساس كان هناك تعاون وثيق بين الجانبين، ولكنه لم يكن مقننًا مكتوبًا بصورة تفصيلية، مما كان يعطى الحياة حلاوة وقيمة أدبية كبيرة؛ لأن العملية كلها طوعية وبدافع من الوازع النفسي المرتبط بالقيم الإيمانية[1].

رابعًا: مهمة المصالحة:

المجتمع الصومالي مثل بقية المجتمعات التي لم يحالفها الحظ في وجود سلطة مركزية تدير شؤونه وترعى مصالحه في بعض مراحل الحياة، فمنذ القرن الثامن عشر وحتى قدوم الاستعمار كان يعاني من التمزق والانقسامات الداخلية والتدخلات الأجنبية المستمرة من

(١) ما كان العلماء يقومون به في تلك المرحلة كانت ناتجة عن الظروف الاجتماعية، وقد أدى التعاون بين العلماء وبين المجتمع إلى نجاح كبير في فترات لم تكن في الأراضي الصومالية سلطة مركزية تتولى إدارة البلاد، وليس معنى ذلك أننا لا نحتاج إلى تطوير وتقنين شئون حياتنا كما كان الحال قبل ذلك أو كما هو الحال لدى الدول الحديثة التي أصبح أغلب القضايا الاجتماعية بيد الدولة.

القوى الدولية أو الإقليمية بجانب النزاعات والحروب البينية، فمثل هذه الأوضاع يحتاج المجتمع إلى جهود الخيرين المصلحين المتطوعين، فالعلماء هم الذي كانوا يقومون بدور المصالحة بين المتخاصمين المتقاتلين المتناحرين، فعندما تنشب الحروب أو المنازعات بين أطراف المجتمع فإنه لم تكن هناك جهة محايدة يثق به الجميع إلا العلماء الأجلاء، فبمجرد توارد الأخبار إليهم يهبّون لفض النزاعات ووقف الحروب الطاحنة، وكثيرًا ما كانوا يحققون نحاجات كبيرة في هذا الشأن، فهم بجانب أستاذيتهم للمجتمع فإنهم رواد السلام ورافعو لوائه وحراس الأمن والاستقرار.

انظر كيف أصبحت المصالحة ضرورة ملحة لا غنى عنها في المجتمع الصومالي؛ لأنهم سرعان ما اندلعت الحروب القبلية بعد انهيار الحكومة المركزية، وكيف أن دور العلماء قد برز مباشرة للقيام بمهمة المصالحة تنفيذًا لأمر الله سبحانه: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الحجرات].

وخلاصة القول فإن دور المساجد كان يتميز بصناعة قيادة الأمة من خلال العلوم والمعارف التي تنبعث من أعماقها بقيادة علماء فطاحل حازوا ثقة المجتمع ورضاه، يعلّمون الأجيال تلو الأجيال ويربونهم على الاستقامة وحسن السلوك وتزكية النفوس، يتخرجون من حلقاتهم حاملين علمًا غزيرًا وعزيمة لا تلين، تملؤها رغبة في خدمة المجتمع عبر العمل الطوعي، مقتدين برسل الله كما تشير الآية التالية، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الشعراء]، ويسعون من أجل أن يكونوا من الأبرار الذين تشير إليهم الآيات التالية: ويقول الله جل ثناؤه: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ [الإنسان].

بالإضافة إلى ذلك فإنهم يعملون في القطاعات المختلفة من أجل نهضة المجتمع ورقيه وسعادته، تجدونهم تارة أساتذة في الحلقات العلمية ينقلون الفقه والتفسير والحديث والسيرة والعقيدة وفنون اللغة والآداب، يبسطونها شرحًا وتفصيلًا لتذليل مسائلها

الدقيقة والجليلة، وتارة تجدونهم في مراكز الفتوى لتبيين الحلال من الحرام، وتوجيه عامة الناس إلى الفهم الشامل للإسلام، وثالثة تجدونهم قضاة بارعين في المحاكم يصدرون الأحكام النهائية الفاصلة في مختلف الدعاوى المرفوعة إليهم، ورابعة تجدونهم في عمق الأزمات الاجتماعية المتشابكة فيتحولون إلى مصلحين يقومون بالوساطة والمصالحة بين المتنازعين فتتم تسوية كافة المشاكل بالصلح الذي هو سيد الأحكام.

والعلماء كانوا يحتلون مواقع لا نظير لها تظللها العلاقات الوثيقة بينهم وبين المساجد التي شرفها الله عز وجل؛ لأنها بيوت الله التي تحمل النزاهة والطهارة والقدسية وكل معاني الإجلال والتوقير من خلال القرآن والسنة المطهرة، إن هذه المساجد منارات هدى تبدد الظلمات مخصصة لعبادة الله، وهي مأوى لطلبة العلم، إنها تنشر الفضائل والقيم وتخلق بيئة علمية لا تنافر بينها وبين تقاليد مجتمعها وقيمه الرفيعة، وبهذا حازت الفضل والرضى، كما حاز العلماء ثقة مجتمعهم الذي يكنّ لهم كل الحب والتقدير لأنه يدرك قيمة هؤلاء وتضحياتهم الهائلة. وبهذا كانت قيادتهم مباركة وخالية من التناقض والانتهازية والأغراض المادية، وهي صفات ذميمة تشوه صورة كثير ممن يتسمون باسم العلماء في الوقت الحاضر مع الأسف الشديد، وكما أن المساجد لله وحده سبحانه فيجب أن تكون أعمال العلماء طاهرة من التلوين المشوه وأن تكون في سبيل الله تحركهم الرغبة الصادقة متطوعين بأعمالهم، مختارين غير مكرهين، فهم يؤدون الواجبات تجاه مجتمعهم طواعية، وهكذا كان العلماء الناجحون المفلحون الذين تبوءوا مراكز القيادة فاستحقوا شهادة الخيرية من رب العباد في مراحل مختلفة من عمر الإسلام.

المبحث الرابع

المكتسبات العلمية من أسفار العلماء

أولا: المكتسبات المعرفية من رحلة الحج:

بما أن ركن الحج أحد أركان الإسلام الخمسة في ديننا الحنيف فإن أمنية أي مسلم هي أن يحج يومًا من الأيام تلبية لأمر الله الصادر إلى أبينا إبراهيم عليه السلام في القرآن الكريم إذ يقول الله جل ثناؤه: ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۖ فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴿٢٨﴾ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الحج]، وانطلاقًا من التوجهيات الربانية واقتداء برسول الله ﷺ يَفِدُ إلى الحج أعداد هائلة من الرجال والنساء والأطفال من أنحاء العالم، وكغيرهم استجابت نسبة من الصوماليين لهذا النداء سنويًا منذ أن دخل الإسلام في منطقة القرن الأفريقي والمعروفة سابقًا بـ(الحبشة).

فكما تشير إليه الآيات المذكورة هنا فإن في الحج منافع كثيرة يستفيد منها الحجاج، فهنا يلتقي المسلمون من مختلف القارات حاملين أخبار الديار والأوطان، والأحزان والمسرات، وتنتشر الأخبار بكل سهولة ويسر وبدون رقابة من أي جهة، فالثقافات والفتاوى والكتب والمواعظ والتوجيهات كلها جاهزة في الموسم، وخاصة في صعيد مزدلفة وعرفات ومنى التى يقضى فيها الحجاج أيامًا عدة ليشهدوا منافع لهم، وتتعدد المنافع حسب حاجة الشخص ومبتغاه، فالذي يود تنمية أمواله وتجارته يجد الأسواق والفرص وأصناف البضائع والبائعين والمشترين، فليس عليه حرج من ممارسة التجارة في موسم الحج رغم أنه قصد إلى الحج. وليس هناك تناقض بين الأمرين إذ يقول الله جل ثناؤه: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾ ﴾ [البقرة]، كما أن المحتاجين يستفيدون من أموال الأغنياء وصدقاتهم الواجبة عليهم والتطوعية.

والفوائد في هذا الموسم جمة ومتنوعة، لأن لقاء تلك المجموعة الهائلة في الحرم حجاجًا ومعتمرين يفتح أبواب الخيرات والرحمات والبركات، ولا يزال الحجاج يغرفون من هذا الحوض صنوف الحكمة والورع والزهد. انظر قوله تعالى في معرض توجيه جموع الحجيج المباركة يقول الله جل ثناؤه: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴿٢٠٠﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ۚ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ [البقرة].

بعد رحلة طويلة وشاقة يتمكن بعضهم من العودة إلى ديارهم بروح جديدة تحمل معاني الإسلام، وإحساسًا عميقًا ومشاعر فياضة للأمة ووحدتها، ينقلون هذه المعاني من الأفراد الذين تجمعهم مشاعر الحرم في مكة المكرمة ومظهر الكعبة المشرفة والصفا والمروة والتي تهتز بالتكبير والتهليل والتحميد، إنها بحد ذاتها تشكل عالمًا من المعرفة والثقافة المدهشة، كما يتعلم الحجاج من منى ومزدلفة وعرفات دروسًا مفيدة للغاية وقيمًا جديدة تستقر في عقله وفي عاطفته مدة من الزمن من خلال المحاضرات العامة والتوعية الهادفة والمؤتمرات المقامة في تلك المشاعر والاتصالات الفردية والأحاديث الجانبية ومشاهدة كافة أشكال البشر وأعراقهم من كل قارات العالم، كل هذه الأمور تثري ثقافة الحجاج وتغير عقلياتهم وتساهم في صياغة شخصيتهم من جديد.

يحمل العائدون من مهمة الحج إلى هذه النفسية الجديدة، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن المجتمع يستقبل الحجاج استقبال الأبطال الفاتحين الغانمين، وتقام الحفلات والمناسبات البهية من أجل قدومهم وسلامة عودتهم ويشرب الناس ماء زمزم من بيوتهم، ويسمعون عجائب الأخبار وما يشبه المعجزات والكرامات التي شاهدوها أثناء الرحلة الشاقة، ومن هنا تغيرت نظرة المجتمع تجاه الحجاج ولاسيما إذا كان من العلماء والفقهاء والوجهاء.

إن رحلة الحج تجديد للحياة العلمية والروحية، ورباط حيوي بين المجتمعات الإسلامية، ومساهمة مقدرة للثقافة والعلوم، وتطبيق عملي لركن من أركان الإسلام،

وتطبيق لعشرات الآيات التى تأمر بالسفر والسير ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ للعبر والملاحظة، والوقوف على عجائب خلق الله وصنعه من اختلاف الألوان والألسن والتاريخ والعادات، تحقق الرحلة كل هذه المعانى وغيرها، وتلك جوانب محدودة من المنافع التي تشير إليها الآية.

ومع أن رحلة الحج ليست رحلة علمية صرفة لكنها لا تخلو من فوائد علمية وتضيف أبعادًا ذات قيمة اجتماعية وثقافية تضاف إلى المسيرة التعليمية بصورة تلقائية، ومن المعلوم بداهة تأخر بعض الحجاج في الديار المقدسة أعوامًا عديدة للدراسة والتتلمذ على شيوخ الحرمين الشريفين، فبعد أن ينالوا حظًّا من العلوم الوافرة يقررون العودة إلى الوطن، وينضمون إلى قافلة العلماء والمشاهير الذين يشار إليهم بالبنان، وربما يأتون إلى الديار حاملين فنونًا جديدة وخبرات واسعة وفهمًا دقيقًا للغة العربية ولسانها وعلوم الشريعة وروادفها الضرورية وأصولها، وبجانب ذلك فإنهم يخلقون بيئة جديدة تشجع طلبة العلم إلى الهجرة والسفر إلى خارج الديار، وهذا من أعظم الفوائد لآلاف الطلبة الراغبين في دراسة مختلف الفنون العلمية وخاصة تلك التي لا تتوفر لدى شيوخهم. ومن العوامل المساعدة على انتشار أخبار الحجاج والعائدين من الديار المقدسة طبيعة الأراضى الصومالية وسهولة التنقل بين أجزائها وترحال العلماء والطلبة بين أقاليمها دومًا، ومشاركة المناسبات الدينية، واجتماع الناس في مزارات العلماء بين فترة وأخرى.

إن عظمة الكعبة المشرفة والمشاعر الحرام وقدسية الحرمين الأرض الطاهرة التي احتضنت البعثة النبوية الشريفة تعطى مهابة وتقديرًا فائقين للحجاج والمهاجرين إليها، ويباركهم الله أعمالهم أينما حلوا، وهذا هو سر العظمة والتقدير والاحترام الذي يتلقونه من مجتمعاتهم مدى الحياة.

ثانيًا: فوائد أسفار العلماء وتلاميذهم داخل البلاد:

كما سبق الحديث عن أسفار العلماء وهجراتهم بحثًا عن العلم، وأسفارهم إلى البلاد البعيدة والقريبة، فإن علماء الصومال وطلاب العلم كثيرًا ما كانوا يسافرون إلى المدن والقرى داخل البلاد، وهناك أكثر من سبب لذلك:

(أ) عدم وجود حلقات علمية في القرى والمدن التي يعيش فيها طلبة العلم أو المنطقة المحيطة بموطنهم.

(ب) رغبة الشيوخ أصحاب الحلقات العلمية الترحال من منطقتهم إلى مناطق أخرى. وهذه العادة موجودة لدى بعض العلماء فهم يطوفون على مناطق واسعة مع طلابهم، ومع الترحال تستمر الحقات والدروس بصورة منتظمة حتى في البوادي البعيدة عن الحضر.

(جـ) الانتقال بهدف القيام بزيارة القرى الأخرى بغية الحصول على كفالة طلبة العلم وضمان حياة أفضل لهم لكي يضمن الشيوخ على استمرارية الانتظام في الحلقات العلمية، وهذا نوع آخر من الأسفار المقصود لذاتها لتحقيق مصلحة الطلاب المنقطعين عن أهاليهم للتعلم في غير مواطنهم الأصلية، وهي تتم بصورة موسمية يأخذ العلماء الزكوات والتبرعات والصدقات من الأغنياء والميسورين، وهذا المال يستخدم عادة لكفالة طلبة العلم المرتبطين بالحلقات العلمية، وهي خدمة للعلم وطلابه يتولاها العلماء والشيوخ مباشرة لنشر المعرفة في مختلف المناطق التي يقطنها الصوماليون في أفريقيا الشرقية.

الفوائد المترتبة على هذه الأسفار:

أولًا: إنها تمكن الطلبة من التحصيل العلمي وهذه فرصة لتعويض النقص المعرفي.

ثانيًا: ارتباط الطلبة ببيئة علمية خالصة تتصف بالصفاء والنقاء والتفرغ الكامل للتعمق في فنون العلم وهم يمثلون مجتمعًا يتصف بالخلق الرفيع والالتزام بالقيم المطلوبة، وهو أمر في غاية الأهمية للتطورات الشخصية وبناء مستقبل مبنى على المعرفة التي تؤهل هؤلاء على قيادة المجتمع وتوجيهه نحو الغاية العليا في الحياة.

ثالثًا: السياحة والتغرب عن الديار وأهله والسير في جنبات الأرض سهولها وروابيها ووديانها وجبالها وأنهارها وبحارها، وهذا يكسب الطلبة خبرة متميزة في الحياة تحررهم من ضيق الأفق ومحدودية علاقاتهم، فبدل العيش الرغيد مع الأقارب والأصدقاء في قريته الصغيرة أو الخيام في البوادي يقتحم الطلاب أسوار الحياة وصعابها، ويرتكبون

الأمواج والمخاطر لتحقيق أحلامهم وممارسة هواياتهم المفضلة، وبهذا يكتشفون الجانب الآخر من الحياة، مما يعطيهم قوة التحمل والتدرب على المشاق، وهو ما يحتاج إليه الشباب دومًا لأنهم بدون ذلك التدرب الشاق وممارسة أنشطة مستقلة غير معتادة لن يتقدموا إلى الأمام بتحقيق الأحلام والتطلعات المشروعة والمطلوبة من قبل الناشئة للوصول إلى الدرجات الراقية والنجاحات الكبيرة.

رابعًا: التعرف على المجتمع الصومالي في المناطق المتباعدة، من حيث الأعراف والتقاليد والثقافة والأنساب وغيرها، يتعرف الطالب ذلك من خلال المنطقة التي يتتلمذ فيها، وكذلك من خلال احتكاكاته بزملائه الطلاب الذين توافدوا من مناطق مختلفة.

خامسًا: يكتسبون خبرة أوسع في حياتهم اليومية مما يساعدهم في تأهلهم للقيادة والريادة.

الخلاصة:

هذا الفصل تناول وضعية التعليم في المجتمع الصومالي في مرحلة قدوم الاستعمار إلى الساحل الصومالي وهو القرن التاسع عشر، ولا يتناول تاريخ التعليم في هذه المنطقة بصورة عامة، وليس هذا هو المكان المناسب بطبيعة الحال، وليس خافيًا على المؤرخين والمطلعين على تاريخ المنطقة ما في هذه المنطقة من أهمية بسبب موقعها، مما أوجد أحداثًا جسامًا وصراعات عالمية ومحلية عبر التاريخ، وكان التعليم يتأثر بتقلبات تلك الأوضاع سلبًا أو إيجابًا.

كانت المحاضن المعرفية في المجتمع الصومالي هي دور العبادة من المساجد في المدن والقرى وما يماثلها في المناطق البدوية غير المستقرة، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم المنتشرة في المناطق الحضرية والبدوية على حد سواء، وكذلك الزوايا وتحت أشجار وارفة الظلال.

أما العلوم فهي القرآن كتابة وحفظًا، ثم التفسير والفقه والحديث والسيرة النبوية والعقيدة والعلوم العربية مثل النحو والصرف والبلاغة والعروض والأدب نظمًا ونثرًا.

كان العلماء هم الذين يتولون تدريس هذه المواد، فهم يعقدون لها الحلقات العلمية في المدن والقرى داخل المساجد. أما في المناطق البدوية غير المستقرة أو التي لا تتوفر فيها المساجد فالمجتمع يعد أماكن خاصة للعبادة والحلقات العلمية وتدريس القرآن الكريم.

لم يكن دور العلماء مقتصرًا فقط في التعليم، بل كانوا هم القادة في المجتمع بسبب خبراتهم المعرفية، واتصالهم بالعالم الخارجي ونقل خبرات الآخرين إلى مجتمعهم، وعدم انحيازهم لعشائرهم عند حدوث الصدام بين القبائل، وقيامهم بالمصالحة بين المتنازعين، بالإضافة إلى ذلك، فإنهم كانوا قضاة ومحامين يدافعون عن المظلومين دومًا، هذه المميزات الرائعة وقيامهم بكل تلك المهام العظام والشاقة - متطوعين غير موظفين لأحد - منحتهم ثقة المجتمع.

ومع أن القدرات المادية لم تكن كبيرة بالقدر الكافي للتنمية المعرفية من حيث المنهج المقنن والمباني الخاصة به ووسائل التعليم وتوفير الكتب وضمان معيشة محترمة لطلبة العلم وأساتذتهم، بل كل شيء كما سبق كان يخضع للعفوية والتطوع وحسن النية، إلا أن المجتمع كان يساعد بعضه بعضًا بطريقة سلسة، كما أن الثقة المتبادلة بين قيادة المجتمع وبين الشعب والقناعة الكاملة بأن ما يتعلمه أبناؤهم هو من صميم دينهم ومن تراث حضارتهم ومرتبط بإسلامهم كان سبب التلاحم بين القيادة التعليمية والشعب الصومالي، وكان لديه الاكتفاء الذاتي والرضى النفسي من خلال المشاعر المشتركة الفياضة، ووحدة المناهج التعليمية والتربوية، والاعتزاز بالقيم التي يحملها العلماء وأدوارهم الريادية، وأداؤهم الواجبات الكفائية من خلال العمل التطوعي خدمة لمجتمعهم وقربة إلى الله العلي العظيم.

الفصل الثاني
الاستعمار وتغيير الحياة الثقافية في الصومال

المبحث الأول: الاستعمار والهدف من فلسفته التعليمية.

المبحث الثاني: السياسات التعليمية التغييرية للاستعمار.

المبحث الثالث: موقف المجتمع من مشروع الهيمنة الاستعمارية.

إن المجتمع الصومالي في فترة ما قبل الاستعمار الغربي كان يملك ثقافته الخاصة والتي هي امتداد الثقافة الاسلامية المتصلة بتراثها الغني وعلومها الغزيرة عبر اللغة العربية لغة القرآن وتراث الأمة وحضارتها المجيدة، ولم يكن شيء يأتي من خارج هذا الإطار، ومن هنا كانت العلوم وطرائق تدريسها وكيفية نشرها في الساحة الداخلية تنتمي إلى الإسلام ولغته وتراثه مما يفسر لنا ذلك الانسجام والتوافق بين هذه العلوم والمعارف وبين المجتمع، لا تنافر ولا تضاد ولا تناقض بين معتقدات المجتمع وثقافته، كما كان هناك توازن بين تلك الدراسة وبين ما يحتاج إليه المجتمع حسب القناعات السائدة، وبكون هذا المجتمع جزءًا من الأمة الإسلامية فإنه كان يعتقد أن هذه العلوم وكل ما يتصل به من إنتاجه الخاص وإبداعه وتلك الثقافة ملك له، إذًا فالرضى العام مفهوم بداهة، وما كان يتحقق من علاقات وطيدة ونجاح كبير حسب رؤية المجتمع فهو يرجع إلى تلك العوامل المتضافرة والمتوفرة في البيئة الصومالية.

فعندما احتل الاستعمار الأوروبي منطقة القرن الأفريقي في القرن التاسع عشر فإنه كان يحمل في طياته مشروعه حضارة وثقافة مختلفة ولديه قوة عسكرية تستطيع تنفيذ تلك السياسة بدون استئذان من أصحاب الأرض، وكان هذا الأمر بداية النهاية لكثير من التقاليد التعليمية والإدارية وطرق التفكير وأساليب الحكم والقضاء، وكنا جزءًا من العالم الأفريقي والآسوي الذي خضع للسلطة الاستعمارية. وهذا الفصل من بحثنا مجرد إطلالة على الآثار الاستعمارية في التعليم والتربية عبر المدارس خلال القرن الذي مكثت هذه الدول في المنطقة ونظرة موجزة عن آثار تلك السياسة.

المبحث الأول

الاستعمار والهدف من فلسفته التعليمية

في منتصف القرن التاسع عشر قدم الاستعمار الغربي إلى منطقة القرن الأفريقي بعد أن اجتاحت جيوشه القارة الأفريقية والآسوية مركز الحضارة الإسلامية، حيث وقع الجميع تحت هيمنته، والقرن الأفريقي كان جزءًا من القارة الأفريقية التي كان بدورها خضعت لأوروبا إذا استثنينا بعض المناطق من إثيوبيا، وبهذه الحملة الأوروبية المنظمة أصبحت الأراضي الصومالية بيد القوة الجديدة بصورة تدريجية ومتتالية وفي فترات متقاربة، وتمت العملية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، ولم تستغرق العملية فترة طويلة بسبب التنافس الغربي على السواحل الصومالية، كانت إيطاليا صاحبة اليد الطولى في احتلال الصومال، وكانت بريطانيا هي التالية من حيث رقعة الأرض، وكانت فرنسا في المرتبة الثالثة الأخيرة.

لسنا هنا بصدد الحديث عن الاحتلال العسكري البغيض وانتصاراته وأساليب حربه ضد الصوماليين، ولكن الأمر الذي يهمنا في هذا المقام هو الأثر الثقافي التعليمي والتربوي للاستعمار، وفلسفته في المجال التعليمي، والفرق بين الفترة الماضية فترة التعليم التقليدي وبين الفترة الاستعمارية وهي مرحلة إنشاء المدارس النظامية أو تأسيس التعليم العصري كما يقال. ولكنه يصبح من الضروري أن نتناول بإيجاز الهيمنة الاستعمارية الشاملة والتي كانت ضرورية ومقدمة لبسط نفوذه، لأنها هي التي مهدت للهيمنة الثقافية، فبدونها ما كان بالإمكان تحقيق ما حقق.

أولا: الهيمنة العسكرية الاستعمارية:

لقد تغيرت أوروبا منذ القرن السادس عشر، وتحولت من وضعها المألوف إلى وضع جديد مخالف للماضي جعلها قوة استفاقت من نومها، ونهضت من تخلفها وضعفها الذي لازمها قرونًا مديدة من حياتها، فسرعان ما تطلعت إلى تحقيق مكاسب جديدة خارج القارة دعمًا لنفوذها السياسي والاقتصادي والديني، فانطلقت نحو الجنوب الراكد! نحو القارة الآسيوية والأفريقية، وكان العالم الإسلامي مستهدفًا بصورة أخص بأسباب كثيرة

من بينها: التنافس والصراع التاريخي كشعوب متجاورة عبر التاريخ كان الاحتكاك واقعًا ملموسًا في حقب مختلفة بين طرفين كل منهما يمثل حضارة بعينها، والمواجهات المتكررة بين الجانبين معروفة، حيث سجلت أحداثها أرقامًا فلكية من الصراعات الدموية منذ ظهور الإسلام وحتى القرن الخامس عشر، والتاريخ حافل بتلك الأحداث، وما الفتوحات الإسلامية والحروب الصليبية إلا جزءًا من ذلك.

فبينما القارة الأوروبية تتجه نحو بناء نهضة شاملة وتستيقظ من نومها العميق وضعفها المتراكم فإن المقابل في أفريقيا وآسيا كان هناك تدهور وانهيار متلاحق حيث إن تلك الشعوب تراجعت عن مركزها القيادي وتخلت عن ريادتها الحضارية، فالعالم الإسلامي الذي قاد العالم قرونًا طوالًا أصبح آنذاك في وضعٍ مخزٍ لا يحسد عليه، وبدون أدنى شك كان جاهزًا لقبول الاستعمار المباشر وغير المباشر، بل أكثر من ذلك كانت لديه جاهزية للتبعية وقبول إرادة الآخر وانقياده له ماديًا ومعنويًا، أما بقية الشعوب والأمم الأخرى فوضعهم كان مثل ذلك أو أسوأ، لذا فإن القوى الأوروبية الصاعدة والتي كانت تقودها الاكتشافات العلمية والإرادة القوية للخروج من الوضع التاريخي المهزوز اقتصاديًا وعلميًا لم تجد أمامها مقاومة تذكر ضد مشروعها الطامح وأهدافها المستقبلية، ولم تجد أمامها فلسفة ذات شأن تعرقل مشروعها أو تنافس رؤيتها في الحياة وفلسفتها الجديدة.

فإن كانت هناك مقاومة أو حروب ضدها هنا وهناك فإن ذلك لم يكن يمثل إلا بعض العواطف الصادقة التي تحركها قيادات تظهر من هنا وهناك بين آونة وأخرى لم يكتب لها النجاح، ولم تستمر طويلًا لأن من حولها وما حولها لم يكن مساعدًا لها في أغلب الأحيان، لأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عالمنا لم تكن في وضع يمكنها من القيام بالواجبات المنوطة على الأمة، ومن أجل ذلك تتابعت الهزائم وانهارت الدول والإمارات أمام هذه القوة الجاهزة المزودة بكل ما يلزم بتنفيذ مخططاتها، وسيطرت أوروبا على الساحة، وبسطت نفوذها على كافة الأراضي الإسلامية وأغلب الأراضي في أفريقيا وآسيا، وتبعًا لذلك فإن الاقتصاديات وكل المصادر أصبحت تحت أياديهم بصورة مباشرة، فتم لأوروبا في مجموعها ما أرادت، واكتملت الحلقة في القرن التاسع عشر.

كانت منطقة القرن الأفريقي وخاصة الأراضي الصومالية تحت سيطرة الدول الأوروبية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فمنذ ذلك الوقت وحتى النصف الآخير من القرن العشرين ظلت أوروبا تحكمها مباشرة، وتدير شئونها السياسية والاقتصادية والتعليمية كغيرها من الدول والشعوب في آسيا وأفريقيا، ورغم المقاومة الشرسة التي واجهت الدول الاستعمارية في الصومال ورغم محاولة الشرفاء من العلماء والقيادات المجتمعية بتحريك الأمة ضد الاستعمار إلا أن المحصلة النهائية كانت فشلًا في تحقيق أهدافها ومراميها النبيلة بسبب عدم وجود توجيه مركزي يملك قيادة موحدة تتلقى منها الأمة الأوامر والتوجيهات، وعدم وجود رؤية موحدة لدى الشعب تجاه الاستعمار، كما أن فهم طبيعة الاستعمار وماذا يريد في النهاية كان شبه معدوم بسبب الجهل وضآلة المعرفة تجاهه، أضف إلى ذلك الفرق الهائل في الإمكانات المعرفية والقدرات المادية بين شعبنا الأمي الفقير وبين أقوى الدول الأوروبية التى امتلكت السلاح والمال والمعرفة والاستراتيجيات التي تنفذ أهدافها وبرامجها الشاملة التي لا غموض فيها مما يفقد تلك المواجهة وذاك الصراع توازنه، وجعل الحلبة وما يدور فيها لصالح الدول الاستعمارية، لأن الطرف المقابل كان غير مهيئ لخوض معركة المصير بصورة ناجحة بسبب فقدانه المقومات الحضارية التي تتطلب مثل هذه الظروف.

إن الجهل مهما يكن لا يقاوم المعرفة، وإن القوة الموحدة المنظمة لا يمكن أن تهزم من قبل مجتمع ضعيف مشتت غير موحد، وإن الفوضى العارمة لا تستطيع مواجهة النظام المحكم البديع، كان الفارق بين مجتمعنا وبين القوى الغازية كبيرًا في المجالات العلمية، لأن ما لديه من المعرفة لم يكن يساعد على الدفاع عن نفسه، ولم تكن لديه حكومة مركزية ترفع لواء الجهاد والمقاومة ضد الدول الغازية، كما إنه كان يعانى من التناحر والتقاتل بين قبائله، الأمر الذي يهدد قوته ويبدد طاقاته مصداقًا لقول الله جل ثناؤه: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال].

إن الوضع الذي كان سائدًا في ساحة المجتمع الإسلامي لم يكن عاملًا مساعدًا للجهاد ضد المستعمرين، فالتخلف العلمي والتفكك الاجتماعي الذي كان يسود بين المسلمين وقتها كان يرجح كفة الميزان لصالح الغزاة، فريادة حركة الاستشراق والمكتشفون الأوروبيون كان

لديهم المعرفة بدقائق الأمور في أمتنا قبل التنصير والجيوش المحاربة، ويكفي دلالة على ذلك أن ارتقى بعض المستشرقين إلى سدة القيادة في مجتمعاتنا وفي جيوشنا وفي تأسيس الأحزاب والحركات التحررية أمثال لورانس العرب الذي استطاع تحويل معظم أهل الجزيرة العربية إلى قوة قتالية ضد الدولة العثمانية بدل القتال ضد المستعمرين، فجيشه العربي المتحمس هو الذي ساعد بريطانيا في إلحاق الهزيمة بالدولة العثمانية في الجزيرة العربية والشام والعراق، وتلك كانت الخطوة الأولى والأساسية لتقسيم العالم العربي وخاصة المشرق العربي. إن هزيمة الخلافة العثمانية تمت بسواعد مسلمة عربية بقيادة شريف حسين اسميًّا، وتمويل ودعم من بريطانيا بقيادة الضابط البريطاني لورانس العرب الذي قال في شأنه رئيس الوزراء البريطاني في الحرب العالمية الثانية تشرشل أثناء وفاته (لم تلد أم بريطانية مثله أبدا)، كما أن البريطانيين قدموا المساعدات الضرورية لآل سعود للقتال في نجد ضد العثمانيين[1]، وانهيار العثمانيين فتح الباب على مصراعيه أمام القوى الاستعمارية لضرب العالم العربي ووأد أطماع قادته الوهميين وآمال شعوبه الغافلة، وكان من نتائجها معاهدة سيكيس بيكو بين بريطانيا وفرنسا.

هذه المرحلة كانت تمهيدًا لما بعدها وأدت الهيمنة العسكرية على البلاد الإسلامية وإخضاعها لنفوذها حتى تمكنت الدول المستعمرة من اتخاذ قراراتها من الناحية الاقتصادية والتعليمية، وكان الصوماليون من الشعوب المناضلة ضد السيطرة الاستعمارية وظلّ جهادهم مستمرًّا حتى العشرينيات من القرن الماضي، ولم تنته المقاومة والجهاد ضد الاستعمار إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وهزيمة العثمانيين فيها، وعندها استطاعت بريطانيا أن تعد جيشًا خاصًّا بجانب سلاحها الجوي لخوض المعركة النهائية ضد المجاهدين.

ثانيًا: الهيمنة الثقافية والمعرفية:

بعد أن أصبح الحكم الاستعماري واقعًا ملموسًا في بلادنا فإنه بدأ تنفيذ مخططاته الاستراتيجيته وبرامجه الطموحة والممتدة بطبيعة الحال إلى الأجيال القادمة في المستقبل البعيد، وكان يمهد لتغيرات جذرية للفرد والأسرة والمجتمع والدولة، وتغيير العادات

(١) للوقوف على حقائق تلك المرحلة راجع كتاب أعمدة الحكمة السبعة وكتاب ثورة- لورانس العرب.

والتقاليد وتأثير الحياة الاقتصادية بصورة جوهرية، وربط هذا المجتمع وحياته ومستقبله بالدول المستعمرة ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا مكرهة غير مختارة، ومنفذ غير مشارك في التخطيط واتخاذ القرارات.

إن إحداث مثل هذا التحول الجذري في المجتمع لم يكن ممكنًا إنجازه إلا من خلال تغيير عقلية الأطفال وتربية الناشئة وتوجيه الشباب نحو الأهداف المرسومة، فالطريق إلى هناك يمر عبر التعليم المنظم فقط، وهو ما عملته كل الدول الأوروبية في المناطق المستعمرة، إدراكًا منها أن القوة العسكرية وحدها ليست كفيلة بتحقيق إستراتيجيات التغيير في المجتمعات البشرية، إنها فقط الخطوة الأولى لتدمير قوة العدو أو الخصم، أما التغيير النفسي والاقتصادي والاجتماعي فهو لا يمكن حدوثه إلا من بوابة الثقافة والمعرفة. وعلى هذا الأساس المنطقي ومن تلك القناعة أنشأت الدول المستعمرة شبكة من المدارس الابتدائية في المدن والقرى لتشكيل العقول الطرية وتهذيبها، واختارت لغتها اللغة الوحيدة للتعليم في هذه المدارس وإهمال كل الألسن الأخرى، ووضعت المنهج المناسب للتغيير، وأوجدت البيئة المناسبة لها، الأمر الذي أدى إلى ما كانت تصبو إليه.

فقبل أن نتطرق إلى تأثيرها في المستقبل فإننا ننظر إلى أنواع المدارس التي أنشأت في الصومال في تلك الفترة، وهي تنقسم إلى نوعين اثنين: **مدارس دينية تابعة لبعض الكنائس الأوروبية، ومدارس تابعة لوزارات الاستعمار**.

(أ) **المدارس الكنسية**: في القرن التاسع عشر أنشأت إيطاليا عددًا من المدارس التبشيرية بهدف نشر الدين المسيحي في التراب الصومالي وكانت منتشرة في مقديشو وجوهر وبولبردي وغيرها، وأقامت كنيسة ضخمة في قلب العاصمة الصومالية وعددًا آخر من الكنائس الصغيرة في جنوب الصومال، كما أنشأت الكنائس البريطانية مدارس دينية في شمال الصومال (المحمية البريطانية في الصومال)، وكذلك أنشأت كنائس صغيرة في بعض المناطق، وهكذا ظهر التبشير في جيبوتي وبعض المناطق التي يقطنها الشعب الصومالي في إثيوبيا بشكل المدارس والكنائس. ومع الجهود الكبيرة من قِبَل الكنائس الأوروبية ودولها في نشر المسيحية في الأراضي الصومالية، إلا أن النجاحات التي تحققت

في هذا المضمار كانت ضئيلة وغير محسوسة بعد قرن ونصف من بداية تلك الحملات الهادفة إلى تغيير المجتمع الصومالي من الإسلام إلى المسيحية ولو بصورة جزئية، كما حدث لكثير من دول أفريقيا وآسيا.

(ب) **مدارس الحكومات الاستعمارية**: النوع الآخر من التعليم هو المدارس التي كانت تتولى إداراتها الدول المستعمرة مباشرة، فكما مر بنا في الصفحات السابقة فإن بريطانيا وإيطاليا فتحتا عددًا من المدارس الابتدائية في الحواضر وفي مناطق مختارة من المرتفعات في شمال الصومال، وكانت مدرسة الشيخ في مدينة الشيخ بين الميناء الشهير (بربرة) ومدينة برعو أشهر مدرسة بناها البريطانيون في الصومال، ومدرسة عمود الواقعة في ضاحية مدينة بورما، وكل واحدة منهما بلغت مستوى المرحلة الثانوية في نهاية المطاف، بالإضافة إلى ذلك فإن إيطاليا فتحت بدورها عددًا من المدارس الابتدائية في جنوب الصومال لم يبلغ المستوى الثانوي إلا مدرسة واحدة في مقديشو، وما سواها كان في المستوى الإعدادي أو الابتدائي.

هذا النوع من التعليم كانت الحكومات الاستعمارية تتولى شؤونه مباشرة، لأن الهدف الأسمى والغاية العليا منه هو غرس معاني وقيم الحضارة الغربية، وإحداث تحولات تدريجية مناسبة تمهد لهذه المستعمرات إلى قبول عام لما تريده الدول الاستعمارية من الشعوب والأراضي الجديدة، إن كل شيء كان هادفًا يحقق أمرًا معينًا يتم تلقينه للتلاميذ بالدروس والرياضة والأناشيد والصورة والكلمة، إنها خطوات تربط التلاميذ بأوروبا تاريخيًا وحضاريًا واقتصاديًا، مما يبرهن للتلاميذ على تفوقها وعظمتها وقوتها وهيمنتها العالمية عسكريًا وعلميًا واقتصاديًا وسياسيًا وفي كل مجالات الحياة.

ومن هنا يتبين لنا أن هذه النماذج من التعليم لم تكن تركز على التبشير المسيحي مباشرة ولم تكن تعطى التعاليم الدينية اهتمامات كبيرة ملفتة للنظر، بل جل اهتماماتها كان ينصب على الحضارة الغربية الحديثة بمعناها الواسع والتي تعتبر الأديان كل الأديان علاقة خاصة بين العبد وربه ولا دخل لها ببقية شئون الحياة، وهي ظاهرة أفرزت الصراعات المريرة بين الكنيسة ورجالها وبين العلم ورجالاته في حقبة طويلة من تاريخ

أوروبا، وحسم المواجهات الدموية سيئة السمعة لصالح رجال العلم، وانحسر دور الكنيسة داخل أوروبا في العبادة وطقوساتها وصلواتها وأدعيتها بعد حسم ذلك الصراع الهمجي الذي أدى إلى فصل الدين عن شئون الحياة أو ما يعرف بالعلمانية في الترجمة العربية.

أما بقية شئون الحياة فإن أوروبا اختارت طريقًا آخر لا تمثل الكنيسة المحورية والمركزية في إدارة الحياة، وإنما الحرية والديموقراطية التي تقودها العلمانية في السياسة والاقتصاد وفي الحريات العامة هي التى أصبحت المعبود الجديد لدى الشعوب الأوروبية عامة، وكأنها ديانة جديدة يؤمن بها الناس في العصر الحديث. إن العلمانية الأوروبية لم تنكر المسيحية عقيدة ودينًا يحتل جانبًا مهمًا من تاريخها وشارك في صناعة أحداثها وما زالت تلعب أدوارًا مهمة من الروحانيات، ولكنها فصلت بين العبادة الدينية وبين شئون الحياة وهو ما يسمونه فصل الدين عن الدولة.

وأغلب المدارس التي تمولها وتديرها الإدارات الاستعمارية كانت تعمق المفاهيم العلمانية لدى التلاميذ منذ نعومة أظفارهم خدمة للأهداف العامة التي كانت الدول الأوروبية في تلك القرون تسعى وتبذل كل غال ومرتخص إلى تحقيقها، بالإضافة إلى تأصيل مفهوم الدين لدى الأطفال حسب تلك النظرة القائمة على قطع العلاقة بين الدين والحياة.

ثالثا: المستعمر يساعد الكنيسة لنشر المسيحية:

إن المدارس لم تأت اعتباطًا وبلا أهداف محددة من قبل المستعمرين، بل كانت اللسان المعبر عن الحضارة الغربية، وبدونها ما كان باستطاعتهم أن يحققوا رغبتهم في تغيير العقول والنفاذ إلى القلوب. وأيًا كان نوع المدارس وتنوعها فإنها جميعًا كانت تساهم في تعميق الأغراض الاستعمارية على المدى المنظور وعلى المستقبل البعيد.

ودلالة على هذا، يقول المسيو شاتله في أهمية المدارس عمومًا (ولا شك أن إرساليات التبشير من بروتستانتية وكاثوليكية تعجز عن أن تزحزح العقيدة الإسلامية من نفوس منتحليها، ولا يتم لها ذلك إلا ببث الأفكار التي تتسرب مع اللغات الأوروبية، فتنشرها اللغات الإنجليزية والألمانية والهولندية والفرنسية، يتحكك الإسلام بصحف أوروبا

وتتمهد السبل لتقدم إسلامًا ماديًا، وتقضى الإرساليات لبانتها من هدم الفكرة الدينية الإسلامية التي لم تحفظ كيانها وقوتها إلا بعزلتها وانفرادها)[1].

ولقد عبر لورد لويد حين كان مندوبًا ساميًا في مصر عن شعوره الفياض وارتياحه تجاه تأسيس المدارس والكليات في مصر التي تمثل القلب النابض للعالم الإسلامي (لقد أوجد اللورد كرومر شراكة وطيدة بين بريطانيا ومصر- حتى قال – وقد كان هذا التفاهم المتبادل غاية اللورد كرومر من تأسيس كلية فكتوريا بوجه عام، وليس من وسيلة لتوطيد هذه الرابطة أفضل من كلية تعلم الشباب من مختلف الأجناس المبادئ البريطانية العليا)[2]. وفي السياق نفسه يقول الجنرال بيير كيللر القائد الفرنسي في لبنان (فالتربية الوطنية كانت بكاملها بأيدينا، وفي بداية حرب ١٩١٤ إلى ١٩١٨م كان أكثر من اثنين وخمسين ألف تلميذ يتلقون دروسهم في مدارسنا، وكان من بين هؤلاء فتيان وفتيات ينتمون إلى عائلات إسلامية عريقة، مما جعل الجمعية المركزية السورية التي تألقت في باريس تعلن عام ١٩١٨م أن جميع الميول السوريين وعواطفهم تتجه نحو فرنسا بعد أن تعلموا لغتها وستظل على مر الأجيال، وأن مؤسساتهم تعمل دون ملل بتغذية النفوذ الفرنسي، وأن انتشار لغتنا وإشعاع ثقافتنا وأعمال الإنسانية وعظمة الأفكار والعبقرية هي الأعمال المكملة لنا، وسوف لن نهملها أبدا)[3].

إن الدول الأوروبية كانت تهدف من وراء حملاتها العسكرية إلى تحقيق الهيمنة الشاملة وربط مستعمراتها بالأوطان الأوروبية وإقناع هذه الشعوب إلى تبنى مفاهيم الحضارة الغربية، وحتى يتحقق لها ذلك فإنها سلكت كل السبل واستخدمت كافة الطاقات والإمكانات المالية والبشرية، وانطلاقًا من هذا فإنه لا يوجد تعارض بين الدول المستعمرة العلمانية والكنائس الأوروبية في مسألة نشر الدين المسيحي في أنحاء العالم خدمة للأهداف العليا لهذه الدول.

فرجال الدين في الكنائس والسياسيون العلمانيون يؤمنون بالدين المسيحي، كما يتفقون على أن المسيحية هي العمود الفقري لحضارتهم الحديثة وقوتهم رغم المرارات

(١) أ. ل. شاتليه: الغارة على العالم الإسلامي، مكتبة أسامة بن زيد، بيروت، ص ٨-٩.
(٢) الدكتور محمد محمد حسين: الإنجازات الوطنية في الأدب المعاصر، ج٢ ، ص٢٨٩ .
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.

التاريخية بين الكنائس وبين حاملي العلمانية في المجتمع المسيحي، وبهذا فإن القوى التبشيرية من الدعامات الأساسية والقوية التي ساعدت المستعمرين منذ ظهورهم قبل قرون، كما ساعدت الكنيسة الإقطاع والملوك بجواز جلب العبيد من القارة الأفريقية فهم في خدمة بلدانهم في جميع الظروف.

إن كثيرًا من المفكرين والساسة الغربيين يعترفون بذلك التعاون الوثيق بين الطرفين، فإذا كانت الكنائس تعمل حسب الإطار الموضوع لها داخل أوروبا ولا تتدخل في القضايا السياسية فإن الدول الاستعمارية شجعت ومولت الكنائس ومبشريها وجذبتهم إلى المستعمرات بصورة مباشرة لخدمة الأغراض الاستعمارية فلا تناقض هنا أبدا، إنها تقوم بأدوار محسوبة تؤدي في النهاية إلى تحقيق المصالح لدولها وخدمة جليلة للحضارة المسيحية ومشاركة فاعلة للتغلب على العدو التاريخي في الساحة الإسلامية، أو جلب شعوب غير مسلّمة إلى الديانة المسيحية.

ولقد مهدت الإرساليات السبل للجيوش في كثير من المناطق الأفريقية والآسوية الأقل مقاومة عن طريق مدارسها التي فتحت قبل قدوم الجيوش الاستعمارية، ودور الكنائس مكمل لدور الجيوش، إذ ليس هناك تناقض بين الطرفين على أي حال، بل كانت هناك خدمات متبادلة وتحقيق مصالح مشتركة، إنهما ينفذان مشروعًا واحدًا في ساحة خارج أوروبا، أما داخل أوروبا فليس بين الطرفين صراع أصلًا، إن هذا الصراع الذي يتوهمه بعض منا قد حسم قبل عدة قرون حيث يؤدي كل واحد دوره المعروف والمنوط به، وعلى هذا تتضح الصورة أمامنا أجزاء تكاملية لخدمة الشعوب والدول والحضارة.

إن الجهود الاستعمارية تحقق أهدافها بإحدى الطرق التالية، إما تحويل الشعوب في المستعمرات إلى اعتناق الديانة المسيحية بصورة من الصور وتلك أمنيتها الأولى، أو النجاح بربط البلدان بمشروعها الحضاري الذي يسعى إلى تبني الشعوب الفكرة العلمانية وإضعاف روح التدين في المجتمعات، فإذا لم ينالوا الهدفين فإن واحدًا من الأمرين سيتحقق ويكون كافيًا ومقبولًا ومرحبًا من الكنائس والدول على حد سواء.

وفي هذا التوجه المتمثل في زعزعة الإيمان والثقة بالحضارة الإسلامية وتشكيك الثوابت وإضعاف الروح الدينية للمجتمعات الإسلامية كهدف أسمى للقوى

الاستعمارية يقول شاتلي: (ولا ينبغي لنا أن نتوقع من جمهور العالم الإسلامي أن يتخذ له أوصافًا وخصائص أخرى إذا هو تنازل عن أوضاعه وخصائصه الاجتماعية، إذًا الضعف التدريجي في الاعتقاد بالفكرة الإسلامية، وما يتبع هذا الضعف من الانتقاص والاضمحلال الملازم له سوف يقضي بعض انتشاره في كل الجهات إلى انحلال الروح الدينية من أساسها لا إلى نشأتها بشكل آخر)[١]، ويعترف المبشرون من جانبهم بفعالية المدارس العلمانية في خدمة الأهداف التبشيرية على المدى البعيد، فيقول أحد المبشرين: (إن المدارس هي أحسن الوسائل لترويج أغراض المبشرين)[٢].

ولقد بذل المستعمرون جهودًا غير يسيرة لدعم الهيئات التبشيرية وأنشطتهم المتنوعة إدراكًا منهم بأهمية أدوارها في خدمة المدنية والحضارة الغربية (وقد تعاونت هولاندا مع المبشرين فصارت تشد أزرهم وتساعد مدارسهم وإرسالياتهم الطبية، وتعد ذلك من عوامل نشر المدنية)[٣]، فكما نلاحظ فالأدوار متبادلة بين الطرفين والصورة واضحة بأنهما من أجهزة الدول ومن الأسلحة المتنوعة المستخدمة كلٌّ في وقته المناسب[٤].

(١) أ.ل شاتليه: الغارة على العالم الإسلامي، ص٣٧.

(٢) نفس المرجع، ص٣٧.

(٣) نفس المرجع، ص٣٨.

(٤) والأمر الملفت للنظر هو ذلك الوئام والوفاق والتلاحم بين الدين والدولة والمجتمع في الغرب المسيحي، رغم ما صاحب تاريخهم من عنف غير مسبوق وتطرف لا يقبله المنطق والعقل وما يدور في عالمنا الإسلامي من صراعات دموية بين من يتبنون الفكرة العلمانية وهم ورثة الدولة عن الاستعمار وبين من يحاولون التشبث بالقيم الإسلامية رغم أن الدول الاستعمارية لا تحارب دينها، ورغم أن ساحتنا لم تشهد أية صراعات بين الدولة والدين في تاريخنا الطويل، إنه لأمر مفجع حقًا أن يحاول بعض من أبنائنا التقليد الأعمى لصراعات مسيحية انتهت بتوافقات تحكمها الدساتير والقوانين، وكأنهم يحاربون بالوكالة في ساحات غير ساحاتهم. إنه أثر واضح من آثار المناهج الاستعمارية، إنهم حقًا تلامذة استوعبوا الدروس من معلميهم بعد أن انفصلوا عن حياة مجتمعهم دينًا وعادات.

المبحث الثاني

السياسات التعليمية التغييرية للاستعمار

إن موضوع التعليم هو الفيصل في حياة الأمم وإنه لفارق أساسي بين العبثية والجدية، بين الحضارة والبداوة، بين التقدم والتخلف، بل هو الفارق الحقيقي الذي يعبر عن حياة الأمم أو موتها، فأي إهمال في هذا المجال يعنى أن تحكم الأمة نفسها بالإعدام، فإذا لم يكن هنالك منهج محدد يوجه التعليم نحو الهدف المنشود فإن ثمار التعليم لن تؤتي أكلها، ولن تقدم نفعًا لا للفرد ولا للمجتمع. إن جميع الأمم العاقلة والمتحضرة تعطى المناهج التعليمية اهتمامًا لا حدود له لتربية وتعليم الأجيال الحاضرة حسب مفاهيمها ومصلحتها العليا، وضمان سلامة المسيرة الوطنية للأجيال القادمة.

فكل أمة أو قومية تنطلق من مبادئها وعقائدها ومثلها وقيمها العليا لتثبيت أركان المناهج. يقول الأستاذ أبو الحسن الندوي: (إن للنظام التعليمي روحًا وضميرًا كالكائن الحي له روح وضمير، إن روح النظام التعليمي وضميره إنما هو ظل لعقائد واضعيه ونفسيتهم وغايتهم من العلم ودراسة الكون وجهة النظر إلى الحياة، ومظهر لأخلاقه وذلك ما يمنح نظام شخصية مستقلة وروحًا وضميرًا بذاتهما، إن هذه الروح التي تسري في هيكله تمامًا، إنها تسري في جميع العلوم في الأدب والفلسفة والتاريخ والفنون والعلوم العمرانية حتى في علمي الاقتصاد والسياسة بحيث يصعب تجريدها من هذه الروح)[1].

لا توجد دولة تحترم نفسها تضع منهاجها بدون هدف محدد، وهو توجيه الناشئة إلى الوجهة التي تراها القيادة بأنها تحقق المصالح القومية وترتقي بشعبها إلى المستويات المطلوبة، وتغرس في قلوب أبنائها العقيدة التي يؤمن بها شعبها ورؤيتها عن الحياة والكون الفسيح، وفي هذه القضية الحيوية يقول Sir Percy Neinin الذي يحتل الصدارة بين خبراء التعليم في بريطانيا: (لقد سلك الناس مسالك مختلفة في التعريف بالتعليم، ولكن الفكرة الأساسية التي تسيطر عليهم جميعًا أن التعليم هو الجهد الذي يقوم به آباء شعب ومربوه بإنشاء الأجيال القادمة على أساس نظرية الحياة التي يؤمنون بها، إن وظيفة

(١) أبو الحسن الندوي، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، دار القلم ط/ ٤ الكويت ١٩٨٧م، ص ١٧٣-١٧٤.

المدرسة أن تمنح للقوى الروحية فرصة التأثير في التلميذ التي تتصل بنظرية الحياة، وتربي التلميذ تربية تمكن من الاحتفاظ بحياة الشعب وتمديدها إلى الأمام)[1].

من هنا ندرك أن العالم كله يسعى إلى نقل ما لديه من المعتقدات والقيم والحضارة إلى أجياله تباعًا، وإن المستعمر الأوروبي عندما يفتتح المدارس والجامعات في بلادنا كان يخدم بهذا مصالحه ومصالح حضارته وما يؤمن بأنه يقدم الخدمات الضرورية لشعوبهم، ويختار المناهج التي تؤدي هذا الغرض، إنهم جاءوا إلى العالم الجديد لنقل ثقافتهم وحضارتهم حتى يسهل التعامل معهم، وتقوى العلاقة بين الطرفين عبر اللغة والأدب والثقافة وكل عمل أو أنشطة مفيدة، الأمر الذي يمهد لإزالة الفوارق وقبول فلسفتهم في الحياة، لأن القوة الأوروبية المهيمنة على العالم وقتها هي التي كانت تحدد الشروط لبقية الشعوب مستخدمة تفوقها المطلق في المجالات الاقتصادية والعسكرية والإدارية والعلمية الثقافية.

ومن خلال هذه المدارس التي تربي الأجيال على الفكرة الغربية ونظرتها للحياة، واتباع تلك الأساليب هي التي ضمنت للمستعمر الفصل بين الأجيال المتعلمة من خلال هذه المدارس وبين تراث الأمم في العالم، والأمة الإسلامية وحضارتها في المقدمة، وهو الذي مهد وسهل تكوين القيادة المستقبلية للمستعمرات، وما يحدث اليوم في مختلف الشعوب الأفريقية والآسيوية ودول جنوب أمريكا وجزر الكريبي هو دليل على الآثار المترتبة عن المناهج الاستعمارية.

وبهذا تظهر أهمية السياسات التعليمية والمنهج التعليمي الهادف لأنه ببساطة هو المفتاح لإنتاج أكبر عملية تغييرية للأمم قاطبة؛ لأنها تحتضن تربية جيل جديد يرث مكتسبات الأمة ومعتقداتها ويحافظ على التقاليد والقيم والدين والتراث والحضارة، تلك الأمور والقضايا التي يؤمن بها آباء الناشئة وأجدادها من أجل نقل المسئولية الثقيلة إلى الورثة الجدد بعد إعدادهم وتهيأتهم لتحمل تلك المهمة الجسيمة، ولا يمكن حدوث ذلك الأمر إلا عبر العملية التعليمة المتكاملة والتي تنضج ثمارها في القاعات الدارسية وبأيدي مدرسين وأساتذة أكفاء جهزوا خير تجهيز لأداء هذا الواجب المرتبط بالمدارس والجامعات والمناهج الدراسية التي تهدف إلى بناء قادة الأمة، وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الذي من أجله تبنى المدارس والجامعات في أي قطر من الأقطار.

(١) أبو الحسن الندوي، مرجع سابق، ص١٨٤.

أولا: العوامل الداعمة للهيمنة الثقافية:

(أ) **نوع المباني المدرسية**: المباني المدرسية سواء الفصول والقاعات والملاعب كانت نماذج لم يشاهد المجتمع لها مثيلًا من حيث فخامة المباني والمرافق التابعة لها والتجهيزات المتطورة المختارة بعناية، ومن حيث المكان المناسب والذي عادة يقع في مناطق بعيدة عن الأسواق والمناطق السكنية وطرق المواصلات، بمعنى يجب أن يكون الموقع خارج المدن، وهذا يتيح للمربين والمدرسين فرصة الاختلاء مع الطلبة، وتجعل البيئة صالحة للتربية لأن الطلبة لا يتصلون بغير أساتذتهم ومربيهم مدة خمسة أيام على الأقل في الأسبوع، فعندما تقام المدارس في قرية صغيرة لا تملك يومها منازل تشبه مباني المدارس يخلق هذا لدى عامة الناس انطباعًا إيجابيًا وقبولًا نفسيًا[1].

(ب) **الزي المدرسي المميز**: لطلبة المدارس زيهم الخاص الذي لا يوجد مثله، مما يجعلهم طبقة خاصة يجدون التقدير والاحترام من الجميع، وكان لهذا قوة التأثير وقدرة الإقناع الهائلة لأهمية هذه المدارس لدى عامة الناس؛ لأن مثل هذا الزي المدرسي لم يكن موجودًا في التعليم السائد في المجتمع قبل الاستعمار.

(جـ) **الكتاب المدرسي**: توفر الدولة المستعمِرة المقررات المدرسية لجميع التلاميذ وطبعًا طبعت في العواصم الأوروبية، وكان هذا الكتاب المدرسي يمثل بحد ذاته دعوة إلى قبول ما لدى الاستعمار؛ لأن أناقته والصور التي فيها والطباعة ذاتها كانت تحبب الأطفال إلى هذا التعليم، وهو نموذج آخر يجعل التلميذ ينجذب إلى المدرسة بصورة تلقائية، ويحن إليها عند غيابه.

---

(١) ولقد قمت بزيارات إلى عدد من تلك المدارس في العقود الثلاثة الماضية فوجدتها قائمة وصالحة للاستعمال رغم أنها بنيت في القرن الماضي، ولقد أخذتني الدهشة عندما زرت مدرسة عمود في مدينة بورما في الشمال وكأنها بنيت حديثا. وتلك المباني تستخدمها حاليا جامعة عمود والتي أخذت اسم تلك المدرسة لشهرتها لأنها خرجت أجيالًا متعاقبة في المرحلة الاستعمارية وفي عهد الحكومات الصومالية المتعاقبة، واليوم تحول اسمها إلى جامعة من أشهر الجامعات الصومالية، بينما المدارس التي بنيناها في عهد الدولة الصومالية فأغلبها قد انهار وهذا هو الفرق بين الأصالة والتخطيط وبين التقليد والارتجالية.

(د) **المدرس**: للمظاهر الخارجية تأثيرها مثل لبسه وطريقة حياته ومستواه العلمي وخاصة هؤلاء المدرسين الأوروبيين في المراحل الأولى، بكونهم مدربين على التدريس في داخل القاعات والتربية الميدانية مما يعطي هؤلاء التلاميذ انطباعًا إيجابيًا عن مدرسيهم، وتتكون علاقات حميمة بين التلاميذ ومدرسيهم. وتكون هناك مقارنة بينهم وبين مدرسيهم في مرحلة تعليم القرآن، وتظهر الفوارق من حيث المعاملات والمظاهر.

(هـ) **السكن المنعزل عن المجتمع**: يقيم التلاميذ في تلك الداخليات خمسة أيام من الأسبوع على أقل تقدير حيث يتلقون فيها التربية المباشرة بكل صنوفها، منقطعين عن أهاليهم وعن بقية المجتمع، مما جعلهم يشتاقون إلى داخليتهم وهم في إجازتهم الأسبوعية لكونها توفر كافة الاحتياجات، ويجدون فيها معاملة أفضل من معاملة أولياء أمورهم. وبهذا أصبحوا جزءًا من خطة من بناها.

(و) **المنهج المقرر**: وضعت للمدارس مناهج اختيرت بعناية فائقة، وهي تنسجم مع الخطة العامة لهذه الدول واستراتيجيتها الحالية والمستقبلية، وهي بالضرورة ليست المناهج المستخدمة في الدول الأوروبية بل وضعت خصيصًا للدول الخاضعة للنفوذ الاستعماري، وكانت مهمتها الأساسية ربط تلك المجتمعات سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا بالدول المستعمرة، ومسح تاريخ ومعالم وحضارة الشعوب المهزومة، الأمر الذي يوصل أطفالنا إلى قناعة مفادها أن مجتمعاتهم هذه لم تكن موجودة قبل اكتشافها من قبل الرجل الأبيض، ومهمة هذه المناهج تحقيق ذلك الهدف، ولقد حققت كثيرًا من تلك الأطماع الأوروبية لأنها وجدت عالمًا نائمًا متخلفًا فتصرفت حسب مصالحها. فعندما تقرأ للمكتشفين الأوروبيين تجد هذا التصور والتضحية لمصالحهم[1].

(١) راجع كتاب (First footsteps in East Africa). للمكتشف البريطاني Richard Francis Burton لتشاهد كيف كانت نظرتهم إلى عالمنا وكيف خططوا للعلاقة بيننا وبينهم وهي العلاقة بين التابع والمتبوع، وكانت رحلته في منطقة بربره وهرر، وجاب هذه الأصقاع تمهيدًا لقدوم دولته إلى هذه المنطقة وتصفية وجود الخلافة العثمانية في أفريقيا الشرقية.

(ز) **التمويل اللازم للعملية التعليمية**: لم تكن المشاريع التعليمية مبنية على العواطف والتطوع، بل كانت جزءًا أساسيًا للوجود الاستعماري، فالدولة توفر كل شيء من رواتب العاملين وطباعة الكتب وتزويد الدفاتر والكتب مجانا للطلبة وكل اللوازم التعليمية والضرورية من أجل نجاح العملية، وقبل ذلك وبعده فإن الدولة المستعمرة توفر ميزانية للمباني الدراسية النموذجية بعيدًا عن أموالنا ومشاركتنا المؤثرة.

إن جميع المظاهر المادية والمعنوية في المدارس لم يكن لها مثيل في المجتمع الصومالي وقتها، لأنها توحي إلى قوة تلك الدول، وتعبر عن بداية عهد جديد لناشئتنا البريئة وبداية مرحلة جديدة لبلادنا، إن كل شيء كان يتغير في نفسية هؤلاء التلاميذ والطلبة والمدرسين الصوماليين وكل العاملين في حقل المدرسة، وكان هذا أمرًا جديدًا على المجمتع، وكذلك فخامة المباني وأناقة الموظفين والعاملين والزي المدرسي المميز كل ذلك فيها قوة التأثير وقدرة الاقناع لأهمية هذه المدارس لدى عامة الناس في كل الأماكن التي تم تشغيلها.

من هنا ندرك الأثر الفعال للمدارس ومناهجها على الفرد والمجتمع، وهو ما دعا الدول الاستعمارية لبذل كل تلك الجهود الجبارة لنشر التعليم في مستعمراتها. إن هذا الدور الخطير للتعليم النظامي هو العامل المشترك للمحتلين، ولكن أساليب الدول المستعمرة تختلف بين منطقة وأخرى كما أن نتائجها ليست متطابقة، بل يوجد تباين في التأثير أيا كانت هي الأسباب المؤدية إلى ذلك.

ثانيا: إقصاء الثقافة الإسلامية الوطنية:

إن الثقافة الجديدة والوافدة على المجتمع احتلت الصدارة في المجتمع فيما بعد، وأحدثت تغييرًا نفسيًا وواقعيًا فيه، حيث أصبحت اللغات الأوروبية هي اللغات الرسمية للتعليم والإعلام والإدارة والمراسلات وغير ذلك، في الوقت الذي ظلت اللغة العربية خارج دوائر الحياة، وهمشت بصورة رسمية وانحسر ظلها في أماكن محدودة للغاية، ولم تعد لغة الدولة من ناحية المعاملات رغم انتشارها في الساحة ومع وجودها في بعض المراحل التعليمية حتى ذلك الوقت، وهناك أسباب ظاهرة للعيان تبرهن على سياسة الإقصاء ومن بينها:

(أ) أن خريجي هذه المدارس الحديثة وحدهم هم الذين كانوا يحصلون على الوظائف في مختلف المرافق والدوائر الحكومية، أما خريجو حلقات المساجد والزوايا ومدارس تحفيظ القرآن الكريم فهم في نظر الدولة غير مستحقين للوظائف، وبهذا سيظلون خارج مكاتب ومرافق ومنشآت الدولة، ويعني ذلك قطع كافة الصلات والعلاقات بين الماضي والمستقبل في مرافق الدولة وتمهيدًا لخلق توترات اجتماعية في المستقبل ببروز طبقة جديدة لها مصالحها الخاصة.

(ب) خريجو المدارس الحديثة هم الذين كانوا يبتعثون إلى الخارج لمواصلة تعليمهم أو لتدريبهم خارج الديار، وبهذا فهم الذين يجدون فرص التواصل مع العالم الخارجي وهم وحدهم الذين يعد المستعمرون لحكم البلاد وقيادته مستقبلا، بينما خريجو المساجد وحلقاتها من العلماء كان دورهم يتراجع ويضعف مركزهم الاجتماعي تدريجيا، ويخسرون مراكزهم القيادية في المجتمع، وتبقى العلاقة بينهم وبين أفراد المجتمع فقط، أما العلاقة بينهم وبين الدولة ومكاتبها ومرافقها فهي معدومة لا وجود لها.

فمن الناحية العملية استطاعت الخطة الاستعمارية وبرامجها التعليمية أن تفرض نظامها ورغبتها على الساحة، وأن تطبق عمليًا مشروع فصل الدين عن الدولة قبل رحيله، حيث أصبح مفهومًا راسخًا لدى الشعب مفاده أن العلماء لا يملكون أدوات السياسة وأنهم مسئولون عن الدين حسب المفهوم الديني للغرب، وهي أمنية وخطة أوروبية منذ قدومها إلى هذه المنطقة أصبحت واقعًا معاشًا.

إن هذا كان تحولًا له مغزاه ودلالته العميقة، لأنه كان تمهيدًا لحدوث تغيرات جوهرية في شعبنا وأمتنا تحمل في طياتها تأصيل مفهوم الحضارة المسيحية الغربية المعاصرة بسلبياتها وإيجابياتها ومضاء عزيمتها من أجل قيادة العالم لصالحها وبأقل التكلفة، وتلك سياسة وضعت ببراعة وحكمة عبر المناهج التعليمية بجانب تأخرنا وغفلتنا المميتة، إنه برنامج متكامل ينطلق من استراتيجيات شاملة استغرق إعدادها عقودًا طويلة، فُصلت أهدافها ومراحلها بكل عناية ومهارة، فلا غرابة في هذا، لأن المنتصر هو الذي يفرض استراتيجياته وخططه على المهزوم .

وبهذا السبب فإنه بعد سنوات قليلة قفزت المدارس الأوروبية إلى مستويات من التقدير، وأصبح التعليم الأوروبي يحتل المرتبة الأولى في النظرة الاجتماعية بعد أن تم تهميش تراثنا وتعليمنا، فالتغيرات التي حدثت للعاملين في الحقل التعليمي كانت عميقة الأثر، فكل شخص بدأ يتقاضى راتبًا شهريًا يمثل دخلًا محترمًا لأنهم يعملون للدولة، وكانت تلك بداية طبقة جديدة تحقق امتيازات لم تكن موجودة من قبل، وهو ما يحول ولاءهم الفردي المطلق لمجتمعهم إلى ولاء للدولة المستعمرة، وهو أمر يؤثر في الموظف وأسرته وكل المحيطين به. أما تغير حياة التلاميذ والطلبة فحدِّث عنه ولا حرج، فهم خاضعون للرقابة الكاملة ابتداء من نظامهم الغذائي وتنظيم أوقاتهم دقيقة بدقيقة، ورقابة الجدول الدارسي، وتحديد ساعات اللعب والرياضة، وتحديد كل ما له علاقة بحياتهم ويدخل في ذلك صغائر الأمور وعظائمها مما يترك في نفوسهم أثرًا لا ينمحي من ذاكرتهم وذاكرة مجتمعهم.

هذا الأثر يظهر من خلال العادات والتقاليد الجديدة وطريقة الأكل والشرب وطريقة اللباس وغير ذلك، كان المهم في البداية أن يقتدي الجميع بأساليب المدرسين الأوروبيين في كل شيء، لأن تغيير المظهر الخارجي سيصل في النهاية علميًا إلى العقل الباطني، لأن أي تكرار قولي أو فعلي سيحدث تغييرات جذرية في القناعات الداخلية، لأن المدرسة سرعان ما أصبحت رمز الحضارة والتقدم وتلامذة أمس هم القادة بعد عقد واحد أو أقل وهم الذين تولوا زمام الأمور بعد نيل الاستقلال وخروج المستعمر، وحلوا محل من رباهم، فقط تغيرت الألوان في المراكز القيادية وظلت الثقافة باقية وراسخة بكل ما كانت تحمله من قيم وأفكار.

المبحث الثالث

موقف المجتمع من مشروع الهيمنة الاستعمارية

إن المجتمع الصومالي يؤمن بالإسلام ولا توجد فيه أقليات غير مسلمة، ولديه حساسية كبيرة تجاه الديانات الأخرى، وهم يعتقدون أن الاستعمار جاء لتغيير دينه، أما أن تفتح مدارس لأطفالهم فهو أمر له خطورته، وأما أن تكون بعض تلك المدارس تبشيرية فهو غير مقبول على الإطلاق، ولم يكن في البداية لدى الدول المستعمرة الوعي الكافي حول نظرة المجتمع الصومالي تجاه مدارسهم وخاصة المدارس التبشيرية ومدى الخشية من تأثير عقيدة أبنائهم، وكان هذا موقفًا عامًّا في مختلف الأقاليم الصومالية، ولا فرق بين العلماء وجمهور المجتمع في تلك المخاوف، بل النظرة كانت موحدة لا اختلاف بين منطقة وأخرى.

فعندما تساهل البريطانيون في هذا الأمر وبدأوا يفتحون بعض المدارس الكنسية في مناطق وجودهم أوجد هذا غضبًا شعبيًا عارمًا تحول في النهاية إلى رؤية وقناعة مفادها: يجب الجهاد ضد الكفار المعتدين الذين جاءوا لتنصير أبنائنا وتغيير ديننا الإسلامي، وبدأت المقاومة الشرسة ضد المحتلين بقيادة علماء بارزين أعلنوا الجهاد ضد هؤلاء الذين جاءوا لنشر المسيحية وتدمير القيم والحضارة لاستعباد شعبنا. وما حدث في وسط وشمال الصومال من صراع طويل بين الدراويش والحكومة البريطانية إلا نتيجة مباشرة من افتتاح المدارس الكنسية التي رافقت البعثات العسكرية منذ قدومها، ولقد أدركت بريطانيا مدى فداحة الخسارة التي لحقت بمصالحها وبسمعتها في المجتمع الصومالي من جراء المدارس الكنسية مما اضطرها إلى إغلاقها ومنع فتح أي مدارس كنسية جديدة في الشمال أو بناء أي كنيسة حتى رحلت عام ١٩٦٠م.

كانت المناطق متقاربة من حيث موقف المجتمع من المدارس التبشيرية، كما أن المقاومة والجهاد كانت حاضرة في أغلب مناطق الجنوب بقيادة العلماء، وهذه المقاومة وضعت حدًا لانتشار المدارس التبشيرية والمدارس التي تشرف عليها الدول المستعمرة؛ لأن رفض الوجود الاستعماري كان قويًا والثقافة الغربية كانت تصطدم جدران الحضارة الإسلامية المستقرة في العقول والعواطف وفي وجدان الشعب، ومنها تنطلق المقاومة والجهاد، هذه

كانت البداية ولم يكن حجم انتشارها كبيرًا، ونفهم من ذلك البطء الشديد للعملية التعليمية ومحدودية توسع المدارس بنوعيها في مدة تربو على قرن، حيث لم تتجاوز الحصيلة بضع مدارس ثانوية وعدم وجود المعاهد العليا والجامعات في الساحة الصومالية كلها.

ولعل المقاومة وعدم الاستقرار للسلطات الاستعمارية هي من بين الأسباب المؤدية إلى تلكم النتائج الهزيلة، فبالمقارنة مع عدد كبير من المجتمعات الأفريقية فإن الدول الاستعمارية في مختلف مناطق الصومال لم تخلف وراءها مكاسب كبيرة من الناحية الثقافية من حيث الكم على الأقل، بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يحدث انتشار المسيحية في المجتمع الصومالي أو خلق أقلية مسيحية فيه، بل استطاع الصوماليون كل الصوماليين في القرن الأفريقي الحفاظ على إسلامهم رغم المعاناة الناتجة عن الظروف السياسية المؤدية إلى التقسيم، وهو أمر نادر الحدوث في القارة الأفريقية.

ومن أسباب تحجيم المشاريع الاستعمارية ما يلي:

(١) عدم وجود أقليات غير مسلمة في المجتمع الصومالي قبل قدوم المستعمر، فبما أن الصوماليين مسلمون ١٠٠٪ حيث لم تكن أي أقلية دينية أو وثنية أثناء قدوم المستعمر، فإن ذلك أعطاهم قدرة على المقاومة العنيدة ويقظة دائمة للدفاع عن الدين ومقوماته الأساسية.

(٢) موقف العلماء من المدارس التبشيرية ومن عموم المدارس التابعة للقوى الأوروبية في المراحل الأولى من الوجود الاستعماري، حيث أصدروا فتاوى دينية تحرم التعلم في تلك المدارس، مما جعل الذهاب إلى المدارس الاستعمارية مجازفة خطرة وأمرًا غير مقبول من الناحية الاجتماعية والشرعية.

(٣) إعلان الجهاد ضد الدول الاستعمارية ومشاريعها وبرامجها في أغلب المناطق الصومالية، وعلى رأسها جهاد الدراويش بقيادة السيد محمد عبد الله حسن في الشمال والوسط والغرب ضد بريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا في آن واحد، وجهاد بيمال في جنوب البلاد وكثيرون غيرهم، مما عكر العلاقة بين المحتلين وبين المجتمع، بل ظلت العلاقة شبه مقطوعة فترة طويلة في بعض المناطق.

(٤) إعلان الحرب ضد المدارس التبشيرية الإيطالية في الجنوب من قبل العلماء حتى وصل الأمر إلى تصفية بعض القساوسة أو رجال الكنيسة الذين فتحوا تلك المدارس، ومثّل ذلك تحديًا كبيرًا ضد السلطة الاستعمارية وأنظمتها، ولقد تكررت الاعتداءات على المبشرين، وتم قتل بعضهم، مما أجبر بعض الدول على إغلاق المدارس التبشيرية إدراكًا منها بما تسببه من الاضطرابات والمواجهات التي ستؤدي إلى مزيد من الجهاد والمقاومة ضدهم.

إن تلك السياسات هي التي قلصت نفوذ المبشرين ومدارسهم حتى أنهى نشاطهم بصورة شبه كاملة، وكانت تلك التوجهات متقاربة في الجنوب والشمال بسبب تشابه الظروف والوعي الوطني والديني وقوة التمسك بالإسلام وقيمه.

ومع تلك الجهود الجبارة والتي ظلت مستمرة بقوة منذ دخول الاستعمار أراضينا وطوال فترة وجوده وحتى خروجه إلا أن تلك الجهود لم تنجح في وضع استراتيجية تعليمية لحماية تراثنا التاريخي خدمة لمستقبل أبنائنا، إنه بدون هذا الأمر فإننا نقع في هاوية التخلف ولا نستطيع الخروج منها، إن الثقافة والمعرفة هي صاحبة اليد الطولى في كشف المسالك المناسبة للأمم، ومعرفة المخاطر المحدقة بها.

ومع الواقع الجديد في الحياة العلمية لمجتمعنا منذ القرن التاسع عشر ومع أن التغيير الثقافي الذي كان يحدث بشكل تدريجي لصالح الهوية الاستعمارية، ومع أنهم مسلمون، ومع عدم وجود فوارق طبقية أو عرقية أو قومية ومع جهادهم ومقاومتهم العنيدة ضد الاستعمار مدة طويلة، مع ذلك كله، فإنه استسلم كغيره من المجتمعات الإسلامية، ولم يستطع القيام بالواجبات والصمود حتى تحقيق حلمه، بل قلد الكثيرون الأساليب الاستعمارية في نهاية الأمر ولم يستفيقوا من غفلتهم.

فالصوماليون لا يختلفون عن غيرهم في تعاطيهم مع الظاهرة الاستعمارية وآثارها السلبية على الأفراد والمجتمع، ولقد اختار مالك بن نبي لهذه الظاهرة عنوانًا سماه – مُعَامِلُ الْقَابِلِيَّةِ لِلاسْتِعْمَار– فقال رحمه الله تعالى: (تبين لنا من الفصل السابق كيف يُحَرِّف الاستعمار منهجيًا معادلة الفرد المستعمَر، باستخدام أنواع من العراقيل متعددة، يصادفها الفرد في طريقه. وعرفنا كيف يؤثر المعامل الاستعماري لتضييق نشاط الحياة في البلاد

المستعمرة، حتى تكون مصبوبة في قالب ضيق، يهيئه الاستعمار في كل جزئية من جزئياته، خوفًا من أن تتيح الحياة المطلقة لمواهب الإنسان أن تأخذ مجراها الطبيعي إلى النبوغ والعبقرية[1].

فلا يمكن التحرر من التبعية والاستنساخ بدون تعليم قائم على استراتيجية مدروسة، وعلى منهج دراسي تتناولها الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، وبدون ذلك فإن الدفاع عن المصالح غير ممكنة، ومن هنا ندرك كيف أن عددًا قليلًا من المدارس الاستعمارية استطاعت أن تصبح زمرًا لمجدنا وصانعة قيادتنا وتهميش جل ثقافتنا الأصيلة، وكيف حولت تقاليدنا وعاداتنا الحميدة إلى أثر بعد عين، لم تكن بضع مدارس ولكنها كانت بداية مشروع حضاري أسس بعناية بالغة تقودها قوة مؤثرة انتصرت على جيوشنا عسكريًا، ثم نفذت خططها المرسومة بدقة وفي مدة أقل من قرن، فهل يمكن أن ينتصر الجهل على المعرفة؟ وينتصر التفرق والتشتت على القوة الموحدة؟ وهل يمكن أن توقف الفوضى والعشوائية حياة منظمة ومخططة؟ وأن تكون العفوية بديلًا عن الاستراتيجيات بعيدة المدى؟

وما حققه أعداؤنا المستعمرون قديمًا هو ما يحققه وينفذه تلامذتهم اليوم من عرب ومن عجم، وهذا يكشف لنا مدى التخلف والتمزق الذي كنا نعانيه يومها، ووضعنا الحالي لا يختلف كثيرًا عن أمسنا، وكل التطورات منذ ذلك الزمان تعكس الصورة الباطنية الحقيقية، الأمر الذي يجعلنا اليوم نراجع كل المواقف باستغراب، كيف حدث ما حدث؟ كيف تغيرت المفاهيم وتبدلت المواقف وتحولت العادات والتقاليد؟ وكيف يتحول الشعب من الضد إلى الضد ويتراجع بصورة مخزية من كل إنجازاته التاريخية ومفاخر أجداده الأبطال ومواقفهم؟ وكيف لم يستفد من التجارب الماضية ونكساته الأليمة وكأننا في غيبوبة أو سجن واسع ونحن عاجزون عن الخروج منه؟

---

(١) مالك بن الحاج عمر بن الخضر بن نبي، شروط النهضة المحقق: (إشراف ندوة مالك بن نبي)، الناشر: دار الفكر- دمشق سورية، عام النشر: ١٩٨٦م.

خلاصة:

كانت ظاهرة الاستعمار رغبة أوروبية جامحة لتحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم من أجل بناء نفوذ يخدم لتنمية شعوبها من خلال جلب خيرات وموارد بقية المجتمعات البشرية، مما أوجد تنافسًا محمومًا بين دولها يصل أحيانًا إلى مستوى المواجهة الحربية بسبب نصيب الكعكة لكل دولة، وكان هذا يتطلب جهدًا واستراتيجية متكاملة، واستخدمت للوصول إلى مبتغاها كل الوسائل الممكنة بما في ذلك الدين المسيحي وتمويل مشاريع نشره في مختلف القارات وتأسيس المدارس التبشيرية لنقل الشعوب من أديانهم إلى المسيحية رغم علمانية تلك الدول، كما أنها استخدمت القوة العسكرية الضاربة لاحتلال الأوطان حتى يستقر لهم الحكم والتصرف الكامل في مقدرات الشعوب بدون أي تدخل من أهل تلك البلدان المقهورة، ولكن القدرات العلمية والثقافية الغربية المسيحية من خلال فتح المدارس الدينية وغير الدينية كانت هي السلاح الأمضى والأكثر تأثيرًا في نفوس المجتمعات قاطبة.

وكان الهدف من تلك الشبكات التعليمية أن تحدث آثارًا عميقة في نفوس الناشئة وربط الأجيال المتعاقبة بحضارتهم وإحداث خلخلة في النفوس، فكما يقول بعض خبرائهم: ليس المهم أن يعتنق المسلمون الدين المسيحي ولكن المهم أن يقتنعوا بأن الدين هو علاقة بين العبد وربه بعيدًا عن شمولية الإسلام، والإيمان بضرورة تطبيقه في كل شئون الحياة.

لقد واجه المجتمع الصومالي الغزو العسكري والثقافي بالرفض القاطع، فأعلنوا الجهاد المسلح ومقاطعة المدارس المصاحبة للغزو من خلال الفتاوى الصادرة من العلماء، واستمر هذا قرابة ثلاثة عقود، ولكن المستعمر انتصر في النهاية، وتمكن من بسط نفوذه على الأراضي الصومالية بصورة كاملة بعد تقسيمها بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، وعندها تم فتح المدارس وحلت اللغات الأوروبية محل العربية لغة التعليم والعلوم ذلك الوقت.

فبعد أن استقرت الأوضاع للاستعمار حلت ثقافته محل الثقافة الوطنية القديمة ومع بقاء النظام التعليمي القديم وعدم اختفائه تمامًا، لكنه من المعلوم أن ذلك الوضع الثقافي أُقْصِيَ عن مركزه القيادي، وهذا يمثل تحديًا واضحًا له. لقد انتقل المجتمع من تعليم تعود

على ممارسته منذ مئات السنين إلى تعليم جديد متحد أكثر حداثة وقوة، متمتعًا بتنظيمات دقيقة ومناهج ومبانٍ مدرسية غاية في الفخامة والأناقة، وميزانيات تمكن القائمين بالمشروع من تنفيذ كل ما يحتاجون إليه، وعلى رأس ذلك الطاقم الإداري والمدرسون المؤهلون للقيام بمثل هذه المهام الصعبة، ومع أن ذلك التعليم كان محدودًا في انتشاره ولم ينجح في إخراج الصوماليين عن دينهم ولكن تأثيره كان قويًا إلى حد بعيد، لأنه في نهاية المطاف هو الذي أنتج القيادات التي حكمت البلاد بعد رحيل المستعمر رغم ضآلة معرفتهم العلمية ومحدودية خبراتهم.

الفصل الثالث

الدور المصري في تعليم الصومال

المبحث الأول: توقيت الحملة التعليمية المصرية والعوامل المساعدة لها.

المبحث الثاني: أهداف الحملة التعليمية المصرية.

المبحث الثالث: المشروع المصري في الصومال – الإيجابيات والسلبيات.

عند الحديث عن التطور التعليمي في الصومال فإن لمصر دورها البارز وقدمها الراسخة، ولم يكن جهدها التعليمي جهدًا خاصًا في مجال محدد وفي منطقة بعينها، بل أصبحت مصر تنافس بجدارة مجموع الدول الاستعمارية من حيث الكم والكيف قبل الاستقلال وبعده. والتمدد المصري لم يكن خاصًّا بالصومال بل في كثير من الدول في آسيا وأفريقيا، وكان لها هدف معلن في الصومال وهو مساعدة الصومال من أجل تحقيق نضالها التحرري وتقوية تعريب الصومال، وكان لديها هدف آخر غير معلن لدى القيادات المصرية الشابة وهو أن تحتل مركز القيادة في الشرق الأوسط في عصر الحرب الباردة وتكوين دولة اليهود في فلسطين وتراجع الإمبرطوريات الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وبزوغ فجر جديد للتحرر من الاستعمار، كل تلكم العوامل ساعدت القيادة المصرية الجديدة. بالإضافة إلى ما سبق فإن التدخل المعرفي لمصر في الصومال كان له بُعْد آخر وهو يتعلق بالسياسات المصرية في القرن الأفريقي من أجل تكوين حليف قوي يساند سياساتها ضد إثيوبيا دولة منبع نهر نيل الأزرق بجانب أهداف أخرى تتصل بالحرب الباردة.

المبحث الأول

توقيت الحملة التعليمية المصرية والعوامل المساعدة لها

لماذا بدأت الحملة التعليمية في الخمسينيات من القرن الماضي؟

اجتاحت رياح التغيير في العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية بسبب التحولات الجوهرية في القيادة العالمية وظهور مؤشرات عديدة لقرب أفول القيادة العالمية التقليدية التي حكمت العالم عدة قرون مضت، وعلى رأسها بريطانيا التي كانت لا تغيب عنها الشمس، وفرنسا التي كانت تنافسها من حيث المساحات والدول الواقعة تحت نفوذها، وتليهما البرتغال وهولندا وإيطاليا، وقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت ملامح القيادة الجديدة تتبلور في الخارطة الدولية، فبينما تراجعت قوة بريطانيا وفرنسا وأصبحت تحت رحمة القذائف والمتفجرات الألمانية واستسلام أغلب الدول الأوروبية لألمانيا والتحالف معها في العمليات الحربية برز نجم الولايات المتحدة كقوة ضارية وعملاق جديد يكافح من أجل الصدارة، كما برزت قوة أخرى وهي الاتحاد السوفييتي بقيادة روسيا، وما انتهت الحرب عام ١٩٤٥م حتى تراجعت القيادة الأوروبية المهيمنة فكانت بين مهزوم في الحرب مثل ألمانيا وإيطاليا وبين من أنقذته الولايات المتحدة الأمريكية من مصيرها القاتم مثل فرنسا وبريطانيا.

وبهذا أصبحت أمريكا القوة العظمى المنتصرة في الحرب مما مكنها فيما بعد من قيادة أوروبا الغربية والمعسكر الرأسمالي الذي يضم أوروبا الغربية وبعض الدول الآسيوية المتحالفة معها مثل اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، بينما الاتحاد السوفييتى خرج من الحرب منتصرًا بجانب الولايات المتحدة الذي أصبح يقود الدول الاشتراكية وهي أوروبا الشرقية وبعض الدول المتحالفة معهم مثل كوريا الشمالية، وهذا التغير الكبير والجذري أجبر الدول الاستعمارية على التخلى عن طموحاتها التاريخية وأحلامها الوردية الجميلة، وسرعان ما أعلنت رغبتها في إعطاء الحرية والاستقلال لكافة مستعمراتها؛ لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لم يشتركا بصورة واضحة في استعمار أفريقيا وآسيا إذا استثنينا بعض المناطق التي استعمرتها أمريكا مثل الفلبين وبعض الدول الآسيوية التي أصبحت جزءًا من الإمبراطورية السوفييتية في ما بعد، وكان هناك توجه عالمي للتحرر من

الاستعمار من قبل الاتحاد السوفييتي وكتلته الاشتراكية مما أجج نيران الغضب ضد المستعمرين. هذا هو الأساس الذي بموجبه تنازلت أوروبا عن المستعمرات ونالت الشعوب حريتها واستقلالها وتحقيق سيادتها الشكلية.

إن مصر التي كانت واحدة من الدول المستعمَرة من قِبَل أكثر من دولة أوروبية غيرت نظام الحكم الملكي إلى النظام الجمهوري عام ١٩٥٢ بعد انقلاب عسكري قاده ضباط الجيش المصري برئاسة محمد نجيب ثم جمال عبد الناصر، وهم المعروفون بالضباط الأحرار. هذا التحول الدولي إذًا هو أكبر مساهم لخلق الأسباب المهمة التي ساهمت في دفع الدولة المصرية إلى اتخاذ سياسات جديدة تدفعها نحو طموحات أكثر عالمية ونحو سياسات أكثر حماسًا وجرأة، وإظهار قدرتها على مساعدة الدول والشعوب العربية والأفريقية للحصول على استقلالها والخروج من عباءة الدول الاستعمارية.

وهناك جملة من العوامل المساعدة على هذا الاتجاه وهي:

(١) خروج القوى الاستعمارية التقليدية من الحرب العالمية الثانية وهي في وضعية مغايرة عن ماضيها، حيث وجدت نفسها غير قادرة على القيادة الدولية.

(٢) ظهور قوة جديدة لقيادة العالم لم تشتهر بكونها قوة استعمارية في الساحة العالمية وخاصة أفريقيا وأغلب الدول الآسيوية رغم أن الولايات المتحدة والروس كليهما احتلت دولًا أخرى في آسيا بصورة خاصة.

(٣) بداية حرب التحرير ضد الدول الاستعمارية في أنحاء العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة.

(٤) ظهور تحالف دولي ضد الدول الغربية التي شاركت في استعمار آسيا وأفريقيا بقيادة الاتحاد السوفييتي الذي تولى لواء مناصرة الشعوب المستعمرة ظاهريًا وإظهار مساندة كافة الثوار المناهضين للقوى الاستعمارية، وتلك كانت لغة مفهومة للشعوب التي ذاقت الويلات من المستعمر الأوروبي[١].

(١) كانت الشعوب الآسيوية والأفريقية في تلك المرحلة تحن إلى الحرية والاستقلال من القوة المحتلة بدون وعي يساعدها على التلون الدولي وقدرة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على التضليل والانتهازية، وبهذا وقع كثير من تلك الدول في فخ الخطاب الاشتراكي المعسول مع أنه كان عدد=

(٥) تغيير نظام الحكم الملكي في جمهورية مصر وتولي الجيش الحكم، الأمر الذي ألهب مشاعر المجتمع المصري والعربي والإسلامي، وأوقد نيران الحماس الوطني، ولا ننسى موقع مصر وتاريخها العريق وكثافتها السكانية وأزهرها المعروف بالشموخ المعرفي الواسع عبر التاريخ. هذه العوامل مجتمعة جعلت القيادة المصرية الجديدة تتطلع إلى دور قيادي لمصر في العالم العربي، وفي القارتين آسيا وأفريقيا عبر بوابة الدول والشعوب الأفريقية لدعم فلسفة القومية العربية ونصرة الشعوب المحبة للحرية والسلام، فكان لها ما أرادت في العقدين التاليين من الناحية الإعلامية لصورتها الخارجية مع أن الحقيقة كانت تقول غير ذلك في داخل مصر وفي نظرة القوى العظمى. ومن هنا ندرك أن المشروع التعليمي المصري في الصومال ولد في رحم هذه العوامل كلها، ولم يكن بمعزل عن أجوائها بل كان جزءًا لا يتجزأ عن محيطها وبيئتها.

=كبير من الدول تحت القمع السوفييتي، وفي الجانب الآخر انخدع البعض بالمظاهر الرأسمالية والخطاب الاقتصادي الديموقراطي، فانقسم العالم الثالث إلى الكتلتين القويتين فوقع الجميع في الخداع.

المبحث الثاني

أهداف الحملة التعليمية المصرية

تبنى الأمم مناهجها التعليمية لخدمة أهدافها وتبني أجيالها القادرة على القيادة في مختلف الظروف بواسطة تلك المناهج، ولا يوجد تعليم لدى الدول مهما يكن حجمها ونفوذها إلا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية القريبة أو البعيدة، فجمهورية مصر خدمت في المجالات التعليمية في الساحة العربية بصفة خاصة، وفي العالم الإسلامي بصفة عامة.

ومن أهم أهدافها في الصومال ما يلي:

(أ) **دعم المشروع القومي العربي من خلال التعليم والثقافة:** إن الثورة المصرية بقيادة ضباط الجيش رفعت صوتها عاليًا بشأن القومية العربية ونصرة قضايا شعوبها ودولها كمرتكز تنطلق منه في توجيهاتها السياسية في الإقليم والعالم. وفي بلد مثل الصومال الذي كان يعاني من الجهل والتخلف ويملك الحب والعاطفة والانتماء القوي للأمة الإسلامية والعربية كان هذا المشروع التعليمي مناسبًا له حقًا.

(ب) **تقوية العلاقات المصرية الصومالية عبر التعليم:** وذلك لما للصومال من أهمية قصوى بموقعه الجغرافي من مصر، وبتحكمه في مضيق باب المندب من الناحية الغربية الذي تعبر منه يوميا ما يربو على ٤٠٪ من السفن العالمية، وكأحد البوابات الأفريقية وخاصة أفريقيا الشرقية بسبب طول الساحل الصومالي الذي هو من أطول سواحل أفريقيا، وبقرب الصومال من منبع نهر النيل الأزرق المتمثل في مرتفعات إثيوبيا، وهو الشريان الحيوي الوحيد لمصر.

وكان المصريون يرون أن هناك أهمية قصوى في بناء علاقة قوية مع المجتمع الصومالي قبل الاستقلال وبعده، لأنه المجاور لإثيوبيا وهو يكافح من أجل استرجاع الأراضي الصومالية من الاستعمار الغربي وتكوين الصومال الكبير في القرن الأفريقي وهو ما كانت إثيوبيا ترفضه، الأمر الذي خلق توترات شبه دائمة وحروب مدمرة تعمق الجراحات في نفوس الطرفين، وهو وضع كانت مصر تعتقد أنه مفيد لها دومًا لأنه يسبب ضغطًا على الدولة الإثيوبية. ولعل تلك السياسة الغريبة كانت جزءًا من ديمومة الحروب بين الصومال وإثيوبيا من الناحية الأخرى مع وجود الدوافع الوطنية للصوماليين من خلال منظور توحيد

الأراضي الصومالية في القرن الأفريقي، علمًا بأن هناك الإقليم الصومالي التي تم ضمه إلى إثيوبيا، والصوماليون ضمن أكبر ثلاث قوميات داخل الحدود الإثيوبية الحالية.

إن تلك العلاقة الاستراتيجية كانت تخدم جملة من السياسات والأهداف العليا المستقبلية لمصر كما كانت تخدم للصومال أيضًا، لأنه في أمس الحاجة إلى مثل هذه المساعدات التعليمية لمحاربة جهله المتفشي وتحسين العلاقة بينه وبين أقوى دولة عربية، وكان الصوماليون يسعون إلى بناء علاقة بالأمة العربية من النافذة الثقافية المصرية، وتلك أفضل وسيلة للتقريب بين المجتمعات قديمًا وحديثًا.

(جـ) الوقوف بجانب الصومال في حرب التحرير: إن شبكة المدارس المصرية بشقيها الحكومي والأزهري كانت دعمًا مباشرًا للصوماليين المناهضين للقوى الاستعمارية من الناحية المادية والمعنوية، ولقد نجحت مصر في مسعاها وكسبت ودّ المجتمع الصومالي؛ لأنها خرّجت الآلاف من الطلبة من مختلف مدارسها الذين أصبحوا أنصارًا أقوياء لجبهات التحرير وقوة مؤثرة في الساحة المحلية، ومن هنا كانت الجرائد والمجلات والكتب في مصر تساند التحرير وتكتب عن الصومال الكبير.

(د) مقاومة المستعمرين الأوروبيين خارج ديار مصر: من المعلوم أن مصر واجهت حملات شرسة وعدوانًا سافرًا من قِبَل بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أشهرها ما عرف فيما بعد بالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م لذا كان دعمها لكل شعوب المقاومة للمستعمرين قضية منطقية وعادلة؛ لأنها تمثل إزالة الظلم والعدوان عن نفسها وعن الشعوب العربية وغيرها، كانت تلك الدول تستعمر الصومال وتجثم على صدره، وهذا تهديد مباشر لمصر ومصالحها الحيوية في منطقة البحر الأحمر وقناة السويس، وكانت جهودها بمثابة الدفاع عن النفس حسب نظرتها يومها.

وخلاصة القول فإن الوجود المصري الثقافي المكثف في الصومال كان يخدم القضية الصومالية كما كان يخدم أيضا المصالح المصرية في المنطقة، وكانت الثقافة أبرز وجود مصري في الساحة الصومالية، ولكننا لا ننسى دور مصر السياسي وجهودها للدفاع عن المصالح الصومالية في المحافل الدولية للحفاظ على مكاسبها. إن الثقافة خير ما يوطد أواصر المحبة والصداقة بين الشعوب لأنها تذيب الفوارق عندما تخلو من دسائس خفية.

(هـ) **الصراع العربي الإسرائيلي**: برز عنصر خطير في الشرق الأوسط، وفي عمق البلاد العربية وهو تكوين دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، تلك الدولة الغريبة التي وجدت في قلب العالم الإسلامي كجبهة حرب متقدمة وكرأس رمح للصراعات الحضارية بين المسلمين والاستعمار المسيحي اليهودي، فوجودها عامل يهدد استقرار المنطقة العربية برمتها، وبدأت إسرائيل في وقت مبكر جدًا مساعيها في القارة الأفريقية للحصول على الدعم اللازم لبرنامجها التوسعي، وكان لزامًا على مصر الدولة القوية والرائدة في هذه المنطقة أن تتخذ كافة الجهود الممكنة لتطويق الأنشطة الإسرائيلية في القارة، وخاصة منطقة البحر الأحمر الأكثر حيوية لها بسبب مضايقها المتصلة بقناة السويس الشريان الذي بين البحرين الأبيض والأحمر، والصومال من الدول المهمة المطلة على البحر الأحمر وعلى باب المندب، فوجود علاقة ثقافية متميزة بين الصومال ومصر من طبعها أن تنعكس إيجابًا على كل الجوانب الأخرى، وتقرب المسافات، وتخلق المصالح المشتركة بين الأطرف.

وكان للنشاط التعليمي المصري في الصومال حجمه الكبير، وكانت البداية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين قبيل قيام الثورة المصرية التي غيرت الحكم الملكي في مصر عام ١٩٥٢م بدأت بالبعثة الأزهرية ثم تلتها مدارس وزارة المعارف، وسرعان ما انتشرت المدارس الأزهرية في مختلف المحافظات الثمانية حسب التقسيم الاستعماري للبلاد حتى أصبحت وجودًا ملموسًا يعرفه القاصى والداني في مختلف المناطق الصومالية.

إن حجم المشروع التعليمي المصري في الصومال في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان كبيرًا حيث أسست مصر المدارس في أنحاء الصومال، وكان هذا المشروع منافسًا على المشروع الاستعماري الأوروبي في عهد الوصاية، كما كان ينافس المشروع الوطني الصومالي من حيث الحجم وكان متفوقًا من حيث الجودة والنوعية، مما أعطى المشروع سمعة طيبة في مختلف مرافق الدولة، ومما أضفى عليه جمالًا خاصًا به. **ومن ميزاته**: المنح الدراسية المقدمة من الدولة المصرية إلى خريجي تلك المدارس الثانوية، ومشاركة طلبة تلك المدارس في الامتحانات التي تجرى من أجل تحديد المتفوقين في سباق المنح الدولية العامة، وكان هذا أمرًا لافتًا للنظر وعاملًا يشجع الناشئة وأولياء أمورهم على إقبال التعليم والتنافس المنقطع النظير على المقاعد الدراسية لدى مدارس البعثة المصرية.

المبحث الثالث

المشروع المصري في الصومال ـ الإيجابيات والسلبيات

أولا: إيجابيات المشروع المصري:

كثيرة هي الإضافات الجوهرية والثانوية المرافقة للمشروع الحضاري التعليمي بقيادة الدولة المصرية، ونكتفي بأبرز جوانبها التي تركت بصماتها على جبين الشعب الصومالي، وغيرت معالم الثقافة الحديثة وتوجهاتها في هذه الساحة، وهي كالتالي:

(١) نشأة أول تعليم عصري بشقيه الأدبي والعلمي يعتمد على اللغة العربية:

كان الشعب الصومالي محرومًا من التعليم العصري مدة طويلة حتى جاء الاستعمار الأوروبي وفتح أولى المدارس النظامية في البلاد، فعرفوا المدارس الحديثة من خلال الثقافة الأوروبية، وحلت لغات جديدة محل اللغة العربية التي تم تهميشها بسهولة، وظلت الصورة الذهنية تجاه التعليم تدور حول فلك الثقافة الأوروبية ولغاتها وآدابها وتاريخها وفلسفتها في الحياة والكون. وما أن جاءت البعثات التعليمية المصرية وفتحت مدارسها أبوابها حتى أدرك الناس أنه بإمكان أبنائهم أن يتعلموا علومًا مختلفة باللغة العربية، وهذا بحد ذاته تغيير جوهري أحدث نوعًا من اليقظة والتوازن في التوجهات الثقافية وفي فلسفة التعليم.

(٢) بناء جسور التواصل بين الصومال والعالم العربي:

الأمر الذي أوصل ما انقطع من العلاقات والمعاملات ردحًا من الزمان، وجدد ما بلي من أمرهما، وبموجبها انتشر الكتاب العربي والمكتبات العربية في البلاد.

(٣) إحياء الثقافة العربية التقليدية:

إن وجود الحملة التعليمية المصرية أحيا الأمل في نفوس العلماء وطلبة المدارس، مما فتح لهم أبواب التعليم العصري بلغتهم العربية، والتحق مئات من طلبة المساجد بالمدارس الأزهرية بما لديهم من معرفة الفنون العربية والفقه والتفسير وغيرها، وكان هذا يمثل بابًا يلجون منه إلى الحياة العامة بعد أن وجدوا الأبواب موصدة أمامهم منذ دخول الاستعمار وافتتاح مدارسه.

(٤) إضافة لغة جديدة إلى التعليم العصري في الصومال:

ويعني ذلك تزايد اللغات التعليمية، فقد كان التنافس شديدًا بين اللغة الإنجليزية والإيطالية والفرنسية في المجتمع الصومالي آنذاك، فبقدوم البعثات المصرية التعليمية فإن لغة رابعة وجدت طريقها إلى الصومال، وأيًّا كانت الفلسفات التعليمية للدول المتنافسة فإن تعدد اللغات تعنى تعدد فلسفات التعليم وتنوع المناهج تبعًا لذلك وخلق بيئة تعليمية غير منسجمة لأبنائنا، وكان لتعدد اللغات والمناهج آثارًا سلبية خطيرة ما زالت ترافق مسيرتنا التعليمية حتى القرن الحادي والعشرين.

(٥) تنافس ثقافي بين اللغات:

برز تنافس ثقافي بين اللغة العربية وعاء التراث الإسلامي وحضارته واللغات الأوروبية في تعليم البلاد، فرغم تعدد اللغات الأوروبية والتنافس الشديد بينها إلا أنه من الناحية الأخرى كان وجود اللغة العربية بفعل الوجود المصري وحملتها التعليمية يشكل تحديًا صارمًا على وجه الوجود الثقافي الأوروبي الذي هيمن على المشروع التعليمي منذ غزوه العسكري.

(٦) فلسفة تعليمية مغايرة للفلسفة الأوروبية:

هناك ما يجمع بين الفلسفتين وهي تعليم أبناء الصومال، ولكن ما يفرق بين الفلسفتين أكثر مما يجمعهما، فكلتا المؤسستين وافدة على البلاد وليست من إنتاج المجتمع الصومالي، التعليم الأوروبي وكذلك المصري جاء من الخارج لتحقيق أهداف معينة تخدم سياسة أوطانهم، وأما ما يميز الفلسفة التعليمية المصرية عن الفلسفة الأوروبية، فهي تأصيل الانتماء القومي العربي لدى الصوماليين والسعى إلى حماية الهوية العربية، وهذا التوجه كان ناقصًا قبل الجهود المصرية بكون الصوماليين منفصلين عن البر العربي والحدود البحرية هي الشراكة بين الصومال وبعض الدول العربية، مما أضعف اللغة العربية في الصومال في القرون المتأخرة.

أما الفارق الآخر فهو يتمثل في نشر التعليم الإسلامي في المجتمع وتقوية فهم التعاليم الدينية من خلال التعليم النظامي في المدارس، وهو عامل آخر يؤكد العلاقة المتينة بين الأقطار الإسلامية، فبينما كان المدرسون الأوروبيون معزولين عن المجتمع بفعل الفوارق الدينية والاجتماعية، كان المدرسون المصريون يذوبون في المجتمع الصومالي، فكنا نجدهم

أثناء المحاضرات العامة في القاعات والمساجد وخطب الجمعة، بل معظم المدرسين كانوا أحرارًا في تحركاتهم وخطبهم في المدارس وفي أي مكان آخر، ويختلطون بالشعب الصومالي الذي يُكِنّ لهم الحب العفوي والتقدير العالي بسبب متانة الروابط بينهما.

ثانيًا: سلبيات المشروع المصري:

(١) ربط المجتمع الصومالي بالكتلة الشرقية الشيوعية: لقد استطاع الوجود المصري الثقافي في الصومال أن يساهم من خلال المنهج الدراسي وتوجهاتها السياسية في ربط المجتمع الصومالي بالكتلة الشرقية الشيوعية لأن مصر يومها كانت على رأس حربة لجر العالم العربي إلى المعسكر الشيوعي من خلال مجموعة عدم الانحياز[1].

(٢) كون مصر طرفًا في عدم الاستقرار بين الصومال وإثيوبيا: عند تتبع الأحداث والقلاقل المستمرة وتوتر العلاقة بين الصومال وإثيوبيا كانت مصر طرفًا أساسيًا، صحيح كانت مصر دائما تتجاوب مع العاطفة الصومالية بتحرير أراضيها، ولكن ذلك التعاطف لم يكن يخدم سياسة التهدئة بين الطرفين والبحث عن الحلول المناسبة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى نشوب حروب وصراعات عسكرية بين الطرفين وركوب موجات الحرب الباردة والتي لم يكن للصومال ناقة ولا جمل، ونتجت عنها الكوارث التي تلاحقنا حتى يومنا هذا.

(٣) ربط الصومال بسياسات مصرية متقلبة دون النظر إلى العواقب: وذلك من خلال النقاط التالية:

(أ) المساهمة في وأد الحكم المدني والتحول نحو الحكم العسكري: فالكثيرون يعتقدون أن الانقلاب العسكري في الصومال وجد مساعدة مهمة من مصر، وكان ذلك إعدامًا للحريات ودفن الديموقراطية الناشئة.

---

(١) لقد التقيت بسعادة الأستاذ عبد الرءوف في المدينة المنورة عام ١٩٧٥، ولقد زار الصومال عام ١٩٦٥ والتقى بفخامة الرئيس آدم عبد الله عثمان رحمه الله تعالى وقال يا سيادة الرئيس أتدري أن الصومال بلد اشتراكي؟ قال استغرب الرئيس وقال لن يكون الصومال اشتراكيا أبدًا، وحدث الانقلاب الموالى للاتحاد السوفيتي بعد ثلاث سنوات فقط وكان أهم الشرائح المتعلمة الداعمة لها هم خريجو المدارس المصرية أو العائدون من مصر بعد تخرجهم من الجامعات المصرية.

(ب) دمج الصومال في الصراع العربي الإسرائيلي: حيث كانت الصومال بجانب مصر في حربها ضد إسرائيل، والعلاقات الوطيدة بين الطرفين عبر التعليم هي التي قادت الصومال إلى مشاركة فعالة في الحروب العربية الإسرائيلية.

(ج) الوقوف بجانب مصر في الصراعات العربية العربية: فعلى سبيل المثال عندما أبرمت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في عهد السادات وقاطعها العرب بسبب موقفها من القضية الفلسطينية، وقفت الدولة الصومالية بجانبها ومعها دولة عمان فقط، وبهذا السبب ضيعت الصومال كافة علاقاتها مع العالم العربي ولم تستفد منها شيئا يذكر.

(د) دفع الصومال في الحرب مع إثيوبيا: حيث قامت مصر والسعودية بدفع الصومال نحو خوض الحرب ضد إثيوبيا عام ١٩٧٧م، وذلك من أجل فصل الصومال عن السوفييت مما أدى هزيمة الصومال وتدمير الجيش الصومالي والدولة الصومالية، وهو الوضع الذي أدخل الصومال في نفق عميق لم تستطع الخروج منه حتى هذا الوقت بطريقة كاملة.

ومع أهمية العلاقة بيننا وبين مصر منذ القرن الماضي إلا أن خسارتنا من جراء تلك العلاقة أكبر بكثير من فوائدها في المحصلة النهائة، بينما استفادت مصر من تلك الجهود في جميع المراحل، فباختصار ووضوح فإن تلك العلاقة الحميمة ساهمت في تدمير دولة الصومال عبر الحرب القرن الأفريقي ١٩٧٧.

الخلاصة:

لقد أثمرت جهود مصر التعليمية بعد أن توفرت العوامل الضرورية بنجاحها، كان التوقيت مناسبًا بسبب التغيرات الخطيرة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية في الساحة الدولية وبروز قيادة وقوى جديدة حلت محل القوى الاستعمارية، وفلسفات في الاقتصاد والحكم ليست على وفاق بل دخلت في تنافس خلق أجواء الحرب الباردة مما أعطى تشجيعًا قويًا للضعفاء في آسيا وأفريقيا، وكانت مصر أحد ركائز مناهضة الاستعمار بكونها أقوى دولة عربية وأكثرها تأثيرًا في الساحة الأفريقية.

من هنا استخدمت قوتها التعليمية ونشرت لواء المعرفة عبر شبكات واسعة من المدارس في الصومال، مما غيَّر التوجهات التعليمية للصوماليين جزئيًا، وأوجد تنافسًا ثقافيًا غير مسبوق منذ نشأة التعليم النظامي في الصومال، بالإضافة إلى ذلك فإن مصر قد قدمت أهم مساعدة إلى الصوماليين وكونت لهم ثقافة تجذرت في أعماق نفوسهم حتى تحولت إلى انتماء حقيقي للعروبة وترابط قوي للأمة العربية والإسلامية، وإعادة دور ثقافة الأمة التي تم تهميشها منذ القرن التاسع عشر الميلادي، وهذا بدوره أضاف إلى ساحة العلوم والمعارف أبعادًا جديدة غيرت كثيرًا من المسلّمات والقناعات، ومهدت لتحولات جوهرية حدثت في ما بعد في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفي الانتماء والهوية.

وبهذه الجهود العلمية كسبت مصر ود الصومال وبنت علاقة ممتازة معها، وبهذا وجدت حليفًا مهمًّا في القرن الأفريقي، كما استفاد الشعب الصومالي ووجد من يتبنى قضاياه في الساحة الدولية ومن يدفع العملية التعليمية إلى الأمام بسرعة غير متوقعة، مما جعل الصومال يساعد القضايا العربية بدون تحفظ قبل أن يصبح عضوًا في الجامعة العربية. ومن الجانب الآخر فإن التعليم المصري كان يعلم أبناء الصومال كل ما يخص بمصر تاريخًا وحضارة، ولم يكن في المناهج ما يخدم للمجتمع الصومالي من الناحية التاريخية والاجتماعية، فبجانب تلكم الأعمال الوضاءة فهناك سلبيات نتجت عن الارتباط بالنظام المصري الثوري آنذاك، مثل ربط الصومال بالكتلة الشيوعية، ودعم الانقلاب العسكري في بلادنا، ومساعدة توتير العلاقة بين الصومال وإثيوبيا، ودفع الصومال إلى خوض غمار حرب القرن الأفريقي عام ١٩٧٧م، الأمر الذي أدى إلى تفكيك الدولة الصومالية وبداية الحرب الأهلية، وقيادتنا هي المسئولة عما حدث لأن العالم كل العالم يتخذ القرارات لتحقيق المصالح والعلاقة بين الدول مبنية على تبادل المصالح في الأساس.

الفصل الرابع
السياسة التعليمية
في عهد الحكم المدني (١٩٦٠ـ١٩٦٩)

المبحث الأول: البيئة الدولية المحيطة بالعملية التعليمية.

المبحث الثاني: توجُّه الدولة تجاه اللغات والمناهج في العهد المدني.

المبحث الثالث: من نتائج الابتعاث إلى الخارج.

المبحث الرابع: خطورة تعدد المناهج على النسيج الوطني.

المبحث الخامس: التعليم بين العهدين المدني والاستعماري (التباين والتشابه).

ماذا أعني بعهد الحكومات المدنية؟

عهد الحكم المدني هو ذلك العهد الذي امتد من ١٩٦٠-١٩٦٩، ولقد اشتهر بجملة أمور:

١- توفر كافة الحريات العامة لدى المواطن الصومالي، حيث لم يكن هناك أي كبت للحريات الأساسية للفرد والمجتمع.

٢- سيادة الديموقراطية ونظام الأحزاب والانتخابات.

٣- اقتصاد حر لا تتدخل الحكومات فيه، حيث كان يخضع للعرض والطلب.

٤- وجود تنوع وتنافس شديد في المجال التعليمي بين الدول المختلفة، ورغم وجود مدارس تابعة للحكومة، فإن السلطات سمحت ببقاء المدارس الأجنبية.

٥- وجود حرية لإنشاء المدارس الأهلية أيًّا كانت مناهجها ولغاتها ومستواها.

٦- التداول السلمي للسلطة حيث تعاقب رئيسان على منصب رئيس الجمهورية للدولة وتداول على منصب رئيس الوزراء عدد من رؤساء الوزراء خلال تلك المدة، ولقد أُجري في تلك المدة دورتا انتخابات للبرلمان ودورتا انتخابات لرئاسة الدولة، وتميزت الصومال في تلك الفترة بالتعددية الحزبية والتنافس الديموقراطي في القارة الأفريقية.

٧- بناء علاقات متوازنة مع الشرق والغرب ومع العالم العربي، ولذا اشتهرت الصومال في تلك المرحلة بحكمتها السياسية، حيث حافظت على مصالحها في الوقت الذي لم ترتبط بعلاقات خاصة مع أي حلف دولي. ولعل شخصية رئيس الجمهورية آدم عبد الله عثمان، الذي ظل في مكتب الرئاسة سبع سنوات هو العامل الأساسي لهذا التوجه الحكيم.

٨- تكوين النواة الأولى للجيش الوطني بغرض توحيد الأراضي الصومالية استجابة لفلسفة آباء الحرية وتلبية للرغبة الشعبية العارمة.

المبحث الأول

البيئة الدولية المحيطة بالعملية التعليمية

لقد رحل الاستعمار الأوروبي من الإقليمين الشمالي والجنوبي عام ١٩٦٠، وعندها تشكلت الجمهورية الصومالية بعد أن اتفق الطرفان على توحيد الجزئين خلال أسبوع واحد من رحيل الاستعمار، ومن المعروف أن الدولة الوليدة قد ورثت إرثًا ثقيلًا، وكانت البلاد تعاني من أمراض التخلف بأنواعه، كالفقر والأمية والجهل والأمراض في طول البلاد وعرضها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمهورية نالت استقلالها في ظل ظروف دولية غير مستقرة بعد الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة بقيادة قطبي العالم آنذاك: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أو بقيادة حلف وارسو وحلف ناتو.

وتلك كانت تمثل مرحلة الاستقطاب الدولي وبسط الهيمنة على الدول خارج الحلفين، حيث أصبح الانحياز إلى أحد الحلفين ضرورة للقارتين الآسوية والإفريقية بصورة عامة، مما خلق تنافسًا شديدًا بين القوى العظمى من أجل هيمنة مقدرات دول العالم الثالث. وكان الموقع الجغرافي للصومال محل اهتمام للدول الكبرى جميعًا لما يتصف به من مميزات استراتيجية مثل: تحكمه على الساحل الغربي لمضيق باب المندب، ويتمتع الصومال بواحد من أطول السواحل الأفريقية، والذي يمتد لأكثر من ٣٠٠٠ كيلو متر بما فيه من كنوز ومزايا لا تحصى، وهو أيضا الحزام الأمني للمنطقة العربية لأنه بوابة قناة السويس الذي يربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، مما أوجد أسبابًا جعلت الصومال جزءًا من الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي سلط الأضواء عليها من قبل القوى العظمى.

ومما سلط الأضواء على الصومال وجود سياسة توحيد القومية الصومالية تحت سقف دولة واحدة، وجعل ذلك أولى الأولويات في المسيرة الوطنية، وهي فلسفة لم تختلف حولها الآراء والأفكار أبدًا، وكان أمرًا ينسجم مع السياسات التي وضعتها منظمات التحرير الصومالية بصورة عامة كهدف استراتيجي مقدس يجب تحقيقه إن عاجلًا أو آجلًا، سواء بصورة سلمية أو عن طريق القوة العسكرية.

ولم يكن هذا التوجه مقبولًا لدى القوى العالمية ولا القارة الأفريقية آنذاك، مما عكر العلاقات بين الصومال والقوى الدولية والإقليمية معًا، لأن إحداث أي تغيير للحدود بين الدول كان مرفوضًا، وهذه السياسة هي التي خلقت التوترات المستمرة بين الصومال وبين الدول الإقليمية وخاصة دول الجوار بما فيها فرنسا المستعمرة السابقة لجيبوتي، حيث لم يكن هناك أي تعاون بينها وبين بقية الأطراف الإقليمية بأي شكل من الأشكال، بل العداوات والتوترات المستمرة كانت السمة البارزة، وهي التي أدت إلى الحروب وخلق عداوات مستدامة أورثت المنطقة وضعًا مأساويًا وتخلفًا لا حدود له. وهي أمراض تغذيها القوى المستغلة لخيراتها بوسائل خفية تارة وظاهرة تارة أخرى.

كان التوفيق بين بناء جيش وطني قوي لخدمة توحيد الأراضي الصومالية وبين تحقيق الاستراتيجية التنموية الهادفة وإعطاء العناية الكافية لبناء الأجيال المتعاقبة ورفع المعاناة الشعبية أمرًا صعبًا بسبب الوضع الاقتصادي السيئ، وبهذا أصبحت التنمية أمرًا خارج تفكير الدولة، ولم تنل أي عناية تذكر، وكان الفشل من نصيبها. إذًا كان هناك عدم توازن ونقص في الرؤية الشاملة التي تراعي مختلف جوانب الحياة، مما أحدث خللًا في المسيرة الوطنية، وأضعف فلسفة التنمية في نفوس أبناء الصومال، قادةً وشعبًا[1].

من هنا ندرك أن التعليم بطبيعة الحال لم يكن يختلف عن بقية المجالات التنموية من حيث الاهتمام، ومن حيث ما يرصد له من ميزانيات وخطط وبرامج وإعداد أهداف تحقق طموحات الأجيال وترفع مستويات التعليم لدى مختلف شرائح المجتمع.

إن تلك السياسة المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في العهد المدني أبقت الأوضاع التعليمية في مستويات متدنية، إذا نظرنا إلى ما تحقق في السنوات التسع التي أعقبت الاستقلال، وقبل الانقلاب العسكري.

(1) PROF ABDI ISMAIL SAMATAR -AFRICA'S First Democrats SOMALIA'S ADAN A.OSMAN and ABDIRAZAK H HUSSEN, Indiana University Press , Bloomington and Indianapolis 2016, PAGE 115-116 .

المبحث الثاني

التوجهات العامة للمسيرة التعليمية في العهد المدني

لقد حددت الدولة توجهاتها التعليمية للتعامل مع الأوضاع الموروثة من ناحية ولمواجهة الواقع المؤلم المتمثل بالأمية المتفشية في البلاد بعد الاستقلال، وهي كالتالي:

أولا: إبقاء المدارس الأجنبية في البلاد على حالتها:

لم تكن أمام الحكومة الصومالية خيارات واسعة في الساحة التعليمية، بسبب محدودية الإمكانات المالية وقلة الكوادر المؤهلة مما جعلها تترك جميع المدارس الأجنبية مفتوحة وبدون أي تدخل، وتلك كانت سياستها في السنوات الأولى؛ لأن إبقاء المدارس الأجنبية مفتوحة كانت ضرورة تجنبًا من الخلل في النظام التعليمي ولرعاية التوازنات الدولية في الشئون الثقافية.

وبهذه السياسة الحكومية ظلت المدارس الأجنبية قائمة. لكن الفروق هنا تظهر بين الشمال والجنوب، فالمدارس التي أسسها البريطانيون في الشمال تحولت تلقائيًا بعد الاستقلال إلى مدارس حكومية من الناحية الرسمية بلغتها ومنهجها وأساليب التعليم. في حين بقي قسم من المدارس الإيطالية في جنوب البلاد بيد الإيطاليين إدارة ومنهجًا وتمويلًا ولغة، وتحول قسم آخر إلى سلطة الدولة الصومالية.

أما المدارس المصرية فلم تتحول إلى سلطة الحكومة في تلك المرحلة، بل بقيت جميعها بيد البعثة المصرية، وبهذا حققت مصر مكسبًا في ساحة التنافس التعليمي في الصومال، واحتفظت بنفوذها في فترة العهد المدني كدولة صديقة جاءت لدعم الصومال، ودعم قضاياها في المحافل الدولية، وهذا الذي ميَّز وجودها الثقافي الواسع دون سواها من الدول المتنافسة في الساحة الثقافية.

ولقد راعت تلك السياسة التعليمية الظروف الدولية السائدة وتوازناتها الحساسة بصورة دقيقة، فأبقت الحالة التعليمية كما كانت، وهي خطوة تتسم بالحكمة والفهم العميق والمرونة المطلوبة في مثل هذه الأوقات الصعبة. وضمنت تلك السياسة للصومال نوعًا من الاستقرار الثقافي والتعليمي في إطار الأجواء السياسية المعقدة والتي كانت الحرب الباردة توجهها، حيث استمرت العملية التعليمية بسلاسة وثبات.

ثانيا: إنشاء المدارس الحكومية:

لقد شرعت الدولة في إنشاء مدارس وطنية حكومية في المدن المختلفة في البلاد، والهدف من ذلك كان يتمثل في الأمور التالية:

(١) تعميم التعليم وإيصاله إلى المدن والقرى المختلفة، بحيث يمكن لأي فرد في البلاد أن يتعلم، وهو حق يكفله الدستور لكل مواطن، وتوفير النسبة الضرورية من المتعلمين للمرافق الحكومية والمؤسسات الوطنية الأخرى وفي مقدمتها المرافق التعليمية.

(٢) إثبات سيادة الحكومة على التعليم القائم على أراضي الدولة الصومالية.

(٣) إضافة صبغة وطنية للتعليم بإنشاء مدارس تابعة للدولة، وكان الدافع وراء ذلك هو الحماس الوطني الجارف والذي رافق نيل الاستقلال، كما أن التعليم الأساسي يعتبر من مسؤوليات وواجبات الدول في العصر الحديث، ومهما يكن من أمر، فإن جهود الدولة لم تحدث الأثر الفوري في البنية التعليمية في السنوات الأولى لمحدودية الإمكانات، مما دفعها إلى مد يدها للخارج، للحصول على المساعدات الضرورية للخروج من المأزق التعليمي. ووجدت استجابة محدودة من بعض الدول الغربية، مثل: بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأيًّا كانت الجهود الوطنية في المراحل التعليمية المختلفة فإن ما تحقق خلال السنوات التسع التي استمر فيها نظام الحكم المدني في البلاد لم يتمكن من إزالة العقبات أمام التقدم التعليمي بصورة مرضية، كما ظلت الازدواجية والتعددية قائمة في اللغات والمناهج والسلم التعليمي والسياسات التعليمية بصورة عامة، لأن نسبة كبيرة من المدارس بقيت على حالتها بأيدي المؤسسات الأجنبية، والتي كانت تستوعب حوالي ٣١٪ من مجموع الطلاب المسجلين في التعليم على مستوى جمهورية الصومال. وكان هناك المدارس المصرية المنتشرة في كل المحافظات الصومالية وكانت تضم البعثة الأزهرية والمدنية، مستوعبة أكثر من ٣٥٪ من مجموع الطلاب المسجلين في التعليم على مستوى الجمهورية[١].

---

(١) محمد علي عبدالكريم وآخرون. تاريخ التعليم في الصومال، ط١ (مقديشو، وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٨م ص ص.١٠٢-١٠٣. راجع جدول رقم (١) الذي يبين عدد المدارس والطلاب والمعلمين في المدارس الأجنبية في عام ١٩٦٧-١٩٦٨م.

وفي كل الأحوال فإن المدارس الحكومية لم تكن تغطي أكثر من ثلث الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم لأسباب مختلفة، من أهمها:

١- قلة الإمكانات المادية.

٢- قلة الكوادر المؤهلة للقيام بالمهمة التعليمية والتربوية.

٣- ضعف الاهتمام الحكومي بالتعليم، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى أن تكون الميزانيات التعليمية الأضعف، بالمقارنة مع مختلف المجالات الأخرى.

٤- قصر الوقت الذي أتيح للحكومات المدنية، فهي لم تكمل عقدها الأول في حكمها، وهذا يجعلنا لا نستغرب التباطؤ في تطوير العملية التعليمية، وعدم قدرة الدولة على اتخاذ سياسات تعليمية حاسمة، وعجزها عن إزالة العقبات الخطيرة التي وقفت أمام المسيرة التعليمية.

ومع هذا فإن الحكومات المدنية حققت قدرًا محترمًا من التقدم وخطت خطوات إيجابية من أجل تشجيع التعليم ودفع عجلته إلى الأمام. صحيح أن اختلاف مصادر المعرفة والتنافس الدولي وكثرة ألسن التعليم كان أمرًا ظاهرًا للعيان في عهد الحكم المدني، ولكننا من الناحية الأخرى ندرك أهمية ما قامت به، والنجاحات النسبية التي تحققت في عهدها، ونذكر منها ما يلي:

(١) الانفتاح المعرفي في العهد المدني، حيث حاولت الحكومات المدنية الاستفادة من الجميع.

(٢) تشجيع التنافس التعليمي بين الطلبة في مختلف المراحل التعليمية وفي مختلف المؤسسات التعليمية أيا كانت الجهة المسؤولة عن إدارتها وتمويلها.

(٣) الاستفادة من أجواء الحرية العامة السائدة في البلاد، حيث بدأت المدارس الأهلية تنتشر في البلاد بصورة عامة، وبدون أية عقبات من قبل أجهزة الحكومة التعليمية أو الأمنية.

ثالثا: تعدد اللغات في المدارس الحكومية:

لقد أقرت الدولة تعدد اللغات في المراحل التعليمية في مدارسها، فاللغات الإيطالية والإنجليزية والعربية ظلت حاضرة بقوة في عهد الحكومات المدنية:

١- العربية هي اللغة الرسمية للمرحلة الابتدائية لمدارس الحكومة.

٢- الإنجليزية هي اللغة الرسمية للمرحلة الإعدادية والثانوية لمدارس الحكومة.

٣- استبعاد اللغة الإيطالية عن المدارس الحكومية في إطار هذا القرار.

من الواضح هنا أن التنافس كان بين العربية والإنجليزية في المدارس الحكومية.

ومع هذا فإن إيطاليا استطاعت بجدارة الحفاظ على نفوذها الثقافي، فهي لم تسلم معظم مدارسها للحكومة الصومالية من ناحية، ومن جهة أخرى ظلت مدارس الإرساليات التبشيرية مفتوحة في كثير من المناطق الجنوبية مثل: جوهر، وبولوبرتي، ومهاداي، ومقديشو وغيرها، مما يدل على أن إيطاليا قررت إبقاء نفوذها الثقافي بدون تغييرات جذرية. ومع أنها خسرت مكانتها في المدارس الحكومية الجديدة وأصبحت خارجها بقرار من الدولة الصومالية، إلا أن وضعها لم يتغير.

ومع ما تقدم ذكره فإن الواقع يؤكد لنا ما يلي:

(١) تحديد توجه الدولة الصومالية في اللغات التعليمية.

(٢) تعريب المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية.

(٣) هيمنة اللغة الإنجليزية على المرحلتين الإعدادية والثانوية في المدارس الحكومية.

(٤) بقاء معظم المدارس الإيطالية بيد الإدارات الإيطالية بصورة عامة.

(٥) بقاء جميع المدارس المصرية بأيدي البعثات المصرية في الصومال.

(٦) وجود مدارس الإرساليات التبشيرية الإيطالية التي تدرس باللغة الإيطالية.

(٧) وجود مدارس الإرساليات التبشيرية الأمريكية التي تدرس باللغة الإنجليزية.

(٨) وجود مدارس أهلية عربية وإنجليزية بصورة عامة.

وبعد نظرة فاحصة يتضح لنا أن التعددية اللغوية استمرت على حالتها بدون تغييرات جوهرية، بل ثمة توازن دقيق بين هذه اللغات. وكان من الملاحظ قوة التنافس بين تلك اللغات بسبب النفوذ الدولي، مما أبقى التوازن بين اللغات قائمًا. ومن هنا يمكن القول إن العملية التعليمية في العهد المدني كانت لصيقة بالعهد الماضي من حيث التركيبة التعليمية وتعدد اللغات والمناهج، وما التغيرات التي حدثت إلا أمور شكلية ومتواضعة، أما المضامين فبقيت جلّها كما كانت بسبب نفوذ القوى العظمى في الساحة الصومالية، ونذكر هنا بعض الأمثلة:

١- فالولايات المتحدة الأمريكية بادرت عام ١٩٦٣ بإنشاء معهد المعلمين في لفولي، الذي تحول فيما بعد إلى كلية للتربية والتي صارت أكبر كلية في الجامعة الوطنية الصومالية فيما بعد. وكانت اللغة الإنجليزية هي لغة الدراسة فيها حتى انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١. وأنشأت أمريكا أيضا أكبر مكتبة عامة في مقديشو وعددا من المدارس التي تُعنَى باللغة الإنجليزية.

٢- والصين الشعبية أنشأت المسرح القومي الصومالي في العهد المدني، وكان بمثابة مدخل للعلاقات الصينية الصومالية والتي توسعت فيما بعد عبر المشاريع التنموية المتنوعة.

٣- كان للدول الأوروبية أنشطة ثقافية وتنموية وعلى رأسها مدرستان إحداهما في مقديشو، وأخرى في هرجيسيا، بالإضافة إلى مساعدات مالية ومنح دراسية سنوية لخريجي المرحلة الثانوية.

٤- الاتحاد السوفييتي كانت له مساهمات متعددة في العهد المدني، حيث أنشأ مدرسة بنادر الثانوية ومستشفى القوات المسلحة والكثير من المرافق العسكرية وغير ذلك من المرافق المتصلة بالثقافة والعلوم والمعارف، واتسع نفوذه بعد الانقلاب العسكري.

وبما أن الدولة كانت لا تملك الموارد اللازمة لتسيير شؤونها، وتحتاج إلى مساعدة دائمة من العالم، سواء في ميزانية الدولة أو المشاريع التنموية والنهضوية، أو المساعدات العسكرية، فإنها كانت تتلقى العون والدعم الضروريين في مختلف مجالات الحياة،

والتعليم من ضمنها. ولسنا هنا بحاجة إلى التأكيد على أن المساعدات الدولية للدول الضعيفة وجدت لتحقيق أهداف استراتيجية معينة تضعها الدول المانحة وفق مصالحها القومية، وأن الجهات المتلقية لهذه المنح المالية تخضع للشروط الموضوعة من قبل الجهات المانحة.

هذه هي الأجواء الدولية التي عاش فيها الصومال وخضع لكثير من مضاعفاتها وتقلباتها وصراعاتها الأيديولوجية كانت المسيرة التعليمية تكتوي بنارها بصورة أو بأخرى، ولقد تركت تأثيرات قوية أقامت جدرانًا معنوية سميكة بين المثقفين في مستقبل الأيام تمثلت بالشكوك وعدم الثقة فيما بينهم، فالحرب الباردة كانت بحد ذاتها وبالًا وخطرًا جسيمًا بالنسبة للدول النامية، بسبب ضعفها الاقتصادي وعدم قدرتها على إدارة نفسها، بل يمكن القول إنها كانت مرحلة من مراحل الاستعمار الناتجة عن الهيمنة الرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية وبسط نفوذهما على الساحة العالمية، مستخدمين كلًّا من ثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ونفوذهم الاقتصادي والعسكري، وانعكست صراعاتهما المذهبية والاقتصادية على دول العالم، والصومال في مقدمة تلك الدول، وهنا تضرر التعليم بكونه عاش في تلك البيئة الملوثة التي تفتقر إلى المنهج الموحد وتنعدم فيها الأهداف حاضرًا ومستقبلًا، مما أفقده الاستقرار منذ نشأته في العهد الاستعماري وبعد استقلال الجمهورية.

فجانب ذلك لم يكن لدى السياسيين وعامة المجتمع الفهم والنضج المطلوب لبناء نهضة تعليمية تخرج الدولة من التخلف عبر بوابة التعليم، وبسبب غياب الرؤية الفاحصة بأهمية التعليم في فلسفة حكام البلاد فإن الاهتمام بقضاياه لم يكن في دائرة الأولويات يومًا، فحسب القدرات المالية والإمكانات المتاحة للبلاد فإنه لمن الواضح أن الميزانيات المرصودة للتعليم كانت زهيدة ودون ما يستحقه مستقبل أبنائنا من جهود، بل كان نصيبه الإهمال والانتقاص من شأنه، وفي ذيل القائمة، وأقل المجالات حظًا، ولم يتعد كونه شكليًا في أغلب المراحل، ولم يكن ضمن القائمة الوطنية للأولويات لدى الدولة الصومالية من ناحية، وفي ظل الخضوع للتأثيرات الدولية وصراعاتها المتأججة من الناحية الأخرى. تلك باختصار هي السمات البارزة للمسيرة التعليمية في عهد الحكومات المدنية.

وهناك جملة من العوامل المعيقة للتطور التعليمي في عهد الحكم المدني:

١- التوجه السياسي للدولة الصومالية تجاه توحيد الأراضي الصومالية مما خلق صدامًا مستمرًا بينها وبين دول الإقليم، وهو ما سبب استنزافًا دائمًا لها.

٢- عدم وجود استراتيجية تعليمية معدة قابلة للتنفيذ والتطبيق حسب القدرات والإمكانات، مما جعل العملية التعليمية لا تؤتي أكلها بصورة تراكمية ثابتة.

٣- ضعف الميزانية التعليمية لعدم كونها ضمن قائمة الأولويات لدى الدولة .

٤- الافتقار إلى الاستقلالية التي تمكن الدولة من اتخاذ قرارات مصيرية نابعة من الرؤية الوطنية البحتة بعيدًا عن النفوذ وتأثير القوى الدولية من خلال مساعداتها وتدخلها في الشئون الداخلية.

٥- تعدد المناهج واللغات في مختلف المراحل التعليمية، مما أضعف التلاحم الوطني بين المتعلمين والإداريين والسياسيين بسبب اختلاف مشاربهم الثقافية والتعليمية.

المبحث الثالث

من نتائج الابتعاث إلى الخارج

الأصل في الحياة أن تعتمد الشعوب على نفسها في تعليم وتثقيف الناشئين حتى مرحلة الاكتفاء الذاتي ليصبحوا ورثة صالحين وقادة مصلحين، لكن الضرورات لها أحكامها والظروف تجبر الأفراد والدول أحيانًا على التعاون مع بقية المجتمعات من أجل إرسال أعداد من طلابها إلى الخارج لتعويض النقص المعرفي الحاصل، أو كسب خبرات في تخصصات لا تتوفر لديها. والصومال في بداية مرحلة الاستقلال لم تكن عندها الجامعات المدنية أو العسكرية، فكانت ترسل سنويًا عددًا معينًا من أبنائها إلى الدول الأخرى حسب المنح المقدمة إليها، واستمرت في تلك السياسة فترة الحكم المدني على وتيرة واحدة، وهذا ما نتناوله في الفقرات التالية بإذن الله.

دواعي الابتعاث إلى دول العالم:

هناك جملة من الأسباب والدواعي التي أدت إلى إرسال الطلبة إلى مختلف دول العالم لتأهيلهم علميًا، ونذكر منها ما يلي:

(١) **الحاجة إلى التعليم العالي وتخصصاتها المتنوعة:** من المعلوم لدى المؤرخين الصوماليين وغير الصوماليين أن الاستعمار الأوروبي وكذا الدولة المصرية لم تؤسس التعليم العالي في فترة عملها في الصومال، أما الحكم المدني فإنه لم يحقق ما يمكن أن يغطي حاجة البلاد من التخصصات العلمية ولا الأدبية، ما عدا دعم الحكومة المعهد الشرعي الذي كان قائمًا وكان ذا طاقة استيعابية محدودة، أما بقية التخصصات فإنها لم تر النور داخل الصومال إلا في السبعينيات من القرن العشرين. وانطلاقًا من هذا الواقع فإن الحكومات المدنية بذلت جهودًا مقدرة لإرسال أكبر عدد ممكن من الطلبة إلى خارج البلاد لتوفير الكوادر البشرية المتعلمة التي يحتاج إليها المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة، لأن الحاجة ماسة لحملة الشهادات العليا من الجامعات العالمية، وكان هذا إدراكًا من المسئولين بأهمية العناصر البشرية المدربة، والتي بدونها تظل الدولة عاجزة عن إدارة شئونها وتطوير قدراتها واستغلال ثرواتها الطبيعية وتحقيق طموحات شعبها،

فإرسال الأفواج إثر الأفواج إلى مختلف الدول كانت محاولة جادة لسد العجز الذي كانت تعاني منه الدولة ومؤسساتها الوليدة.

(٢) **عدم قدرة الدولة على إنشاء التعليم العالي**: ما كان بالإمكان القفز على الواقع البائس فيما يتعلق بالتعليم العالي، فالدولة الصومالية لم تكن تمتلك القدرات الضرورية لتأسيس الجامعات من الناحية الفكرية والمعرفية؛ لأنها كانت تعاني الأمرين بشأن التعليم الأساسي والثانوي. وكان من الواضح جدًا ذلك العجز الهائل في مختلف المراحل بالنسبة للمدرسين والإداريين والمشرفين التربويين، وأجهزة ووسائل التعليم والتربية، إن نجاح العملية التعليمية هو نجاح تراكمي يحتاج إلى جهد ووقت ومال، ولا يتحقق عن طريق القرارات العفوية، وعن طريق الصدف والمفاجآت، وإنما يتحقق من خلال الخطط والاستراتيجيات والبرامج المعدة، وهذا ما أخَّر ولادة مشروع الجامعة الوطنية، وكان الابتعاث إلى الخارج ضرورة وطنية لا غنى عنها في مثل تلك الظروف.

(٣) **الابتعاث إلى الأحلاف المتصارعة**: كانت العلاقات الصومالية شبه متوازنة بين الأحلاف المتصارعة في الساحة الدولية، فالدول الأوروبية المستعمرة ما زالت روابطها الثقافية ومصالحها التجارية قائمة، وهذا أمر بديهي، ولكن الصومال كدولة متحررة حديثًا، ولديها طموحات غير محدودة لتحقيق أهدافها الكبرى فإن ميولها السياسي وعواطفها كان متجهة نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي والصين. والشعب الصومالي كان متأثرًا بالدعاية المنظمة التي تبنتها الأجهزة الشيوعية في جميع أنحاء العالم، ومن هنا حاولت الحكومات المتعاقبة في العهد المدني أن تتعامل مع التكتلات الدولية بقدر من التوازن والمرونة السياسية، بحيث يمكن لها الاستفادة من مساعداتها الاقتصادية، ومنحها الدراسية، وفعلًا كان من الواضح وجود انفتاح غير مشروط على كل التوجهات الدولية، والفلسفات المتناقضة، والأحلاف المتصارعة شرقًا وغربًا. ولذلك شملت هذه السياسة ابتعاث الطلاب إلى الشرق وإلى الغرب.

ورغم ما في هذه السياسة من الفوائد الظرفية والمكاسب العاجلة لتأهيل الطلبة الصوماليين إلا أنها في نهاية المطاف لم تكن لصالح المجتمع الصومالي، ولم تكن لصالح

المسيرة التعليمية والتنموية؛ لأن المسؤولين لم يضعوا نصب أعينهم عواقب الأمور المترتبة على اتباع هذه السياسة المفتوحة على كافة المساعدات والمنح الدراسية من كافة التوجهات العالمية، فالعشوائية غير المدروسة والناتجة عن سوء فهم لأبعاد العلاقات الدولية وأهداف الدول الكبرى والتكتلات العملاقة ترك الدولة الصومالية بدون أي لون سياسي في مرحلة الحرب الباردة، وهذا بطبيعة الحال كان يضعف الثقة بين الصومال وبين الأطراف الدولية التي تتعامل معها في زمن كان الانحياز لأحد الطرفين نهجًا تتبعه أغلب الدول الضعيفة في أفريقيا، حيث تضع بيضتها في سلة حلف وارسو، أو سلة حلف ناتو من أجل كسب ثقة أحد الحلفين .

أهداف الابتعاث إلى الخارج:

عند تتبع السياسة المتبعة لدى الدولة في ابتعاث الطلبة إلى الخارج لا نتوصل إلى سياسات تحدد نوعية التخصصات المراد تحصيلها، ولا العدد المطلوب إرساله إلى كل دولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال أو أكثر، ولا المدة الإجمالية التي يقضيها الطالب في دراسة تخصصه، وهنا تغيب الرؤية الاستراتيجية، ومحددات أهدافها، والسياسات الواضحة البعيدة عن الارتجالية، والتي تنظم جوانب العملية التعليمية برمتها، وربط الابتعاث بأهداف وسياسات ونتائج محددة، حتى لا تضيع الجهود المبذولة في الابتعاث سدى، وتكون هباء منثورًا. وإنما الملحوظ في هذا المجال العفوية والعشوائية في اتخاذ القرارات بشأن الابتعاث، والتي كانت سمة بارزة في تلك المرحلة. وعندما تنظر إلى تخصصات الطلاب المبتعثين فربما كانت تخضع لرغبات الدول الأجنبية المقدمة للمنح الدراسية، والجانب الأخطر الدال على عدم وجود استراتيجيات وأهداف محددة من الابتعاث إلى الخارج يتمثل بما يلي:

(١) عدم وجود عناية كافية ورعاية مناسبة للطلبة أثناء دراستهم في الجامعات العالمية، وفي بلاد الغربة. ولقد تسبب هذا الأمر في ضياع أعداد كبيرة من الطلاب، وفشلهم في الدراسة، وتحطم شخصيتهم وأخلاقهم في خضم الحضارات والعادات وأنماط الحياة التي تختلف عما ألفوه ونشأوا عليه، علما بأن الغالبية العظمى من هؤلاء كانوا في سن المراهقة.

(٢) الإهمال وعدم توظيف إمكانات العائدين بصورة لائقة؛ لأن العائدين من الخارج لم يكونوا يستقبلون بالحفاوة المطلوبة، بل الأمور كانت عكس ذلك تمامًا، حيث الحصول على الوظيفة المناسبة لتخصصاتهم كان أمرًا في غاية الصعوبة، وعادة لا يتم هذا الأمر إلا عبر الوساطات والجهود الجانبية، ومع هذا فإن بعضًا منهم كانوا مضطرين للعمل في غير تخصصه ليضمن لقمة العيش التي تحفظ لهم كرامتهم. ولو افترضنا جدلًا أنه كانت ثمة أهداف واستراتيجيات للابتعاث فإن حدوث مثل هذه الأمور كانت تكفي لتدمير تلك الأهداف نهائيًا.

والأمر المخجل حقًّا أن قلة قليلة من الطلبة المبتعثين إلى الدول الغربية كانت تتمكن من العودة إلى الوطن بعد تحقيق النجاح المطلوب، أما الغالبية العظمى فلم يرجعوا إلى البلاد بأسباب عديدة منها: الفشل المبكر لكثير من هؤلاء الطلبة وذوبانهم في تلك المجتمعات وسقوطهم عن قطار التعليم في مراحله الأولى. ومنها أيضًا: عدم وجود رغبة العودة إلى الوطن بعد إنجاز المهمة لدى البعض، ربما بسبب عدم وجود ضمانات لمستقبلهم وحياتهم لغياب نظام المساواة بين المتماثلين، وهذا الظلم شاهدناه في الداخل وفي السفارات التي تمثل الدولة في الخارج.

ومهما يكن من أسباب وعلل لدى المبتعثين في إحجامهم عن العودة فإن المسئولية الكبرى تقع على عاتق الدولة التي لم تضع خرائط مفصلة وهادية للعملية التعليمية، واستراتيجيات وخطط يسترشد بها المربون وقادة التعليم؛ لأن البديل عن هذا هو العشوائية والقرارات الفردية والمصالح الشخصية، وانتهاز الفرص، وانتظار ما يقدم إليك من غيرك. والنتيجة الحتمية هي الدوران حول الذات وعدم القدرة على التقدم والتطور والإبداع وتكرار التجارب الفاشلة السابقة. إن الفوضى والارتجالية لم تكن يومًا حلًّا لمشكلة ما ولا طريقًا للتقدم في عصر من العصور، ولا سببًا للرفاهية والحياة السعيدة لأمة من الأمم. إن غياب الأهداف أو غياب أسباب نجاحها، أو غياب الرؤية الكلية للمشاريع هو التخطيط للفشل منذ اللحظة الأولى، ولا يتوقع أي نتائج إيجابية لا في المستقبل المنظور ولا على المدى البعيد في حياة الأمم والشعوب وهو ما حدث للمجتمع الصومالي خلال المسيرة التعليمية، وخاصة في مجال الابتعاث إلى الخارج.

المؤثرات الفكرية والثقافية للمبتعثين إلى الخارج:

إننا نعلم أن ابتعاث الطلبة إلى الدول الأخرى ضرورة ملحة أحيانًا في كثير من الدول، ولكن الطالب الصومالي كان يعاني من التمزق الثقافي في بلاده، وبعد ابتعاثه إلى الخارج يزداد هذا التمزق أكثر فأكثر، ولم تكن عناية تذكر أثناء دراستهم أو إعطاء دورات مركزة بعد عودتهم إلى البلاد.

هناك عدد من المؤثرات البارزة بالنسبة للطلاب المبتعثين إلى الخارج، تترك بصماتها على جبينهم في مستقبل أيامهم وحياتهم الخاصة وتفكيرهم وعاطفتهم ونظرتهم إلى الحياة وأساليبهم في إدارة شؤون الحياة، وإننا سنكتفي بذكر نماذج من هذه المؤثرات:

(١) **الصراعات بين الدول**: كما أسلفنا فإن الدول التي كنا نرسل إليها أبناءنا لم تكن دولًا اختيرت بعناية فائقة، أو تربطنا بها علاقات وروابط متميزة، بل كانت العملية تتم بدون النظر إلى نوعية الدول ومواصفاتها، وفي نفس الوقت ترسل الدولة مجموعات الطلاب إلى دول بينها صراعات وعداوات متجذرة. فعلى سبيل المثال، كنا نرسل الطلاب في الستينيات إلى الصين وإلى روسيا، فتنعكس العداوات التي كانت قائمة بين الدولتين على طلابنا، الذين يرجعون إلى البلاد حاملين معهم أفكارًا متناقضة. والحال نفسه ينعكس على الطلاب المبتعثين إلى مصر والسعودية، حيث كانت بين الطرفين صراعات وعداوات ناتجة عن اختلاف توجهات الحكم (الجمهوريين والملكيين).

(٢) **الإيديولوجيات المتناقضة**: برزت الصراعات الأيديولوجية العالمية الحادة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سطع نجم الولايات المتحدة، حامية حمى الدول الرأسمالية، كما ظهر الاتحاد السوفييتي رافعًا لواء المعسكر الشيوعي في العالم. وعندها انقسم العالم إلى كتلتين متساويتين تمتلك كل واحدة منهما أضخم ترسانات الأسلحة التقليدية والنووية التي عرفت في العالم حتى الآن. وفي تلك الأجواء المشحونة بالتوترات الدولية، والأيديولوجيات المتناقضة كنا نرسل شبابنا إلى كلا المعسكرين في آن واحد، وكأننا لا ندرك حقيقة ما يجري حولنا، وكأننا نعيش خارج العالم الذي يتصارع ويتقاتل من أجل السيطرة على أوسع رقعة في العالم الثالث. فإرسال شبابنا إلى المعسكرين المتضادين كان بمثابة هدية

لا تقدر بثمن، لكونه الخطوة الأولى لصياغة أفكارهم ليحملوا رسائل القوى الكبرى وينشروا أفكارها إذا عادوا إلى ديارهم، وهذا ما تحقق في كثير من الدول في العالم الثالث، وهكذا يعود من استطاع العودة من الطلاب إلى بلادهم وكل واحد يحمل فكرًا وفلسفة تخالف ما يحمله الطالب الآخر الذي تعلم في بلد مغاير من حيث الأيديولوجيات، وكثيرًا ما أصبحوا وبالًا على أوطانهم وعلى مواطنيهم بعد عودتهم من رحلة العلم، حيث تظهر التناقضات والصراعات الدولية بين الأشقاء العائدين إلى الوطن[1].

(٣) **المناهج**: إن المناهج هي من المؤثرات القوية في تكوين شخصية الطلاب وصياغة أفكارهم وبرمجتهم العقلية، إن لديها قدرة خارقة على إحداث تغيرات كاسحة يصبح من الصعب على الطالب تعديلها أو إزالة آثارها المزلزلة والنافذة إلى أعماق النفوس، وخلجاتها ومشاعرها وأحاسيسها، إنه لمن المعلوم أن المناهج التعليمية لدى الدول هي رمز لسيادتها. وكل دولة تضع لأبنائها ما تعتقد أنه الأصلح والأنفع لمستقبلهم، ولا يوجد منهج تعليمي لدولة بعينها يماثل منهج دولة أخرى. وعلى هذا فإن كل مجموعة من طلابنا المبتعثين إلى دولة بعينها لا تشارك في تصوراتها وفهمها ومشاعرها أية مجموعة أخرى مبتعثة إلى خارج البلاد. فإرسال الطلاب إلى عشر دول - مثلا – يعني تكوين عشر مجموعات مختلفة ليس لديها قواسم مشتركة في فهم الحياة بسبب اختلاف المناهج المدروسة في المؤسسات التعليمية في كل بلد من هذه البلدان[2].

---

(١) الأهداف التعليمية كثيرة ومتنوعة منها المجال المعرفي: وهو المجال الذي يهتم بالجانب العلمي والفكري وتنمية قدرات الأفراد وتطوير مهاراتهم، ومنها المجال الوجداني: ويهتم بالمشاعر والميول وما يتعلق بالأذواق: فعندما تختلف وسائل المعرفة ومدخلات التعليم يحمل الطلاب في وجدانهم مشاعر متباعدة فلا سبيل إلى مشاركة فعالة وهادفة لخدمة وطنهم .

(٢) عندما كنت طالبًا في المرحلة الثانوية في مقديشو كان عندنا عدد من المدرسين الصوماليين تخرجوا من جامعات مختلفة كانوا دائما في عراك مستمر فكل واحد كان يسفه الآخرين أمام الطلبة، حتى المجموعة العربية بعضهم بجانب جمال عبد الناصر رئيس مصر، والبعض الآخر كانوا يؤيدون سياسات ملك فيصل ملك السعودية آنذاك، والمدرسون الذين تعلموا في المؤسسات الغربية كل بجانب فلسفة دولته هذه من ناحية، ومن الناحية الأخرى فأصحاب الثقافة العربية كانوا ضد=

(٤) **اللغات**: يذهب الطلاب إلى مختلف أنحاء العالم، ويتلقى كل طالب العلوم بلغة البلد الذي التحق بمعاهده وجامعاته ومدارسه. فهو يتأثر بمفردات تلك اللغة وآدابها ومصطلحاتها العلمية، كما يستوعب قدرًا مهمًا من الثقافة العامة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة[1].

=أصحاب الثقافة الأوروبية، وكنا في حيرة من أمرنا نحب جميع أساتذتنا ولا نعرف لماذا يكره بعضهم بعضًا! هذا قبل الانقلاب العسكري الذي فتح الباب على مصراعيه بالنسبة للكتلة الاشتراكية. هكذا كنا نجد في مدرستنا مدرسين أكفاء في مواد تدريسهم، ولكننا نفقد مدرسين متجانسين يعلموننا التوافق الوطني والشراكة في الرؤية الفلسفية للتعليم والاستشراف على مستقبل الأمة.

(١) من أقوال أستاذي الفاضل والأديب المشهور الشيخ محمد مجذوب رحمه الله تعالى: (إن كل كلمة تتعلمها هي قاموس يقودك إلى حضارة لغة تلك الكلمة والرؤية الفلسفية للحياة لمجتمع تلك اللغة).

المبحث الرابع

خطورة تعدد المناهج على النسيج الوطني

أولا: تعدد المناهج وأثره على التكوين الفكري:

كما سبقت الإشارة إليه فإن عددًا من الدول الأوروبية استعمرت الصومال وسيطرت على كامل أراضيه وتولت شئونه الإدارية ما يقرب من قرن من الزمان، وكانت كل دولة بطبيعة الحال تبذل أقصى ما لديها من جهد لترسيخ نفوذها في مختلف مجالات الحياة، ولم يكن الهدف فقط السيطرة والاستفادة من خيراتها المادية، وإنما لكل دولة استراتيجياتها البعيدة المدى بغية إحداث ترابط نوعي يبقي العلاقة بين الطرفين قوية وباقية إلى الأبد، ولا يمكن حدوث ذلك إلا بغرس ثقافاتها وآدابها وتقاليدها في المجتمع من خلال المنهج. فبعد السيطرة العسكرية شرعت الدول المستعمرة في تأسيس مدارسها، ووضع المناهج الخاصة الملائمة في مقدمة استراتيجيتها. ومع أن الدول الاستعمارية تشترك معًا في القيم الدينية والحضارية، وفي الرؤية الموحدة تجاه تصورات الحكم والحريات والكون والحياة، لكن مناهج كل دولة وضعت لخدمة مصالحها وتأصيل هويتها بكل دقة وعناية في نفوس التلاميذ، وتخضع لرغبة كل دولة في تحقيق استراتيجيات موضوعة لهذا الغرض.

فالمناهج مثل المزارع حيث يختار المزارع أنواع الثمار والفواكه والحبوب حسب حاجياته الضرورية، أو ما هو رائج في الأسواق، ولذا فإن كل جملة في المنهج تمر بمراحل عديدة من الاختيار والتأليف والمراجعة الشاملة والتدقيق والفحص الدوري والتقويم المستمر، حيث كل كلمة تحمل معنى مقصودًا تخدم لهدف واضح، كما أن المناهج توضع أصلًا لخدمة السياسة العامة للدولة وتوجهاتها الفلسفية في الحكم والاقتصاد والأخلاق والقضايا الاجتماعية[1].

---

(١) انظر الفرق بين الكلمات التالية:

أ- قد ألقينا القبض على المتمرد المدعو شيخ بشير وأعدمناه في مدينة برعو وهذا جزاء من تحدى المملكة التي لا تغيب عنها الشمس.

ب- لقد أعدم البريطانيون المستعمرون في مدينة برعو المجاهد الكبير الشيخ بشير الذي قاتل المحتلين من أجل استقلال بلاده. =

إن المنهج هو الآلية الفاعلة لتجذير قيم الأمة، وتربية الناشئة عليها، لتحويلهم إلى قيادة صالحة تتولى زمام الأمور مستقبلًا، وتحافظ على المكتسبات الحضارية للدولة، وهذا مطلب أساسي لكل الدول مهما تباعدت أفكارها وتباينت مذاهبها عن الحياة، وتنوعت دياناتها. ومهما اختلف الناس في تعريف التعليم، إلا أنهم يتفقون على أمر واحد وهو: (أن التعليم هو الجهد الذي يقوم آباء شعب ومربوه لانتشال الأجيال القادمة على أساس نظرية الحياة التي يؤمنون بها)[1].

ويؤكد هذا المعنى المربي الأمريكي الشهير John Dewey بقوله: (إن الأمة إنما تعيش بالتجديد، وإن عمل التجديد يقوم على تعليم الصغار. إن هذه الأمة بطرق مختلفة تكون من الأفراد الأميين ورثة صالحين لوسائلها ونظرية حياتها وتصوغهم في قوالب عقائدها ومناهج حياتها)[2]، من هنا يتضح لنا مدى الجهد المبذول من الدولة، أية دولة، من أجل بناء تعليم يتكفل بإنشاء الناشئة على المبادئ التي يؤمن بها شعبها، ويخدم المصلحة العليا لهذه الدولة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا. والدول المستعمرة جاءت إلى ديارنا من أجل تحقيق أهداف مرسومة سلفًا، ومناهج وضعت لتحقيق تلك الأهداف.

ولا توجد أهداف موحدة للقوى الاستعمارية، بل إن لكل دولة طموحاتها وأهدافها المستقلة عن بقية الدول، تنفرد بها وتخوض الحروب من أجل إنجازها. وعليه فإن المناهج الموضوعة لأطفالنا من قبل عدد من الدول الاستعمارية أفضت إلى تعدد المناهج حسب تعدد الدول الاستعمارية التي حكمت الصومال منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، حين تكونت الجمهورية الصومالية من بعض بلاد الصومال التاريخية.

انطلاقًا من هذه المناهج المتعددة، تلقى أطفالنا تعليمًا تختلف مصادره وتتعدد أهدافه، مما أدى إلى ربط مشاعر وميول كل مجموعة منهم بدولة استعمارية أو أجنبية منذ نعومة

=جـ- لقد استشهد المجاهد الكبير شيخ بشير بيد أعداء أمتنا وهو يدافع عن دينه الإسلامي من المعتدين النصارى.

الكلمات هي الكائن الحي الذي يدافع عن أفكارنا ومشاعرنا ويساعدنا على تربية أطفالنا وبناء أمتنا وهي السلاح الأمضى للدفاع عن وجودنا وحضارتنا وإسلامنا.

(١) أبو الحسن الندوي. الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية. ص: ١٨٤.

(٢) نفس المرجع، ص: ١٨٥.

أظافرهم، مما ترك في نفوسهم وعقولهم آثارًا واضحة لا تنمحى من ذاكرتهم مدى الحياة، وتبرز النتائج الخطيرة لهذا الأمر في عدد من المجالات المهمة في حاضرنا ومستقبلنا.

ثانيا: اختلاف المناهج وأثره على الثقافة الوطنية:

بتأثير من تنوع المناهج وما تبع ذلك من اختلاف في لغات التعليم فقد تكونت ثقافات متنوعة في المجتمع الصومالي، فالأفراد ينغمسون في ثقافة المهيمن على أوضاعه، فالجزء الذي استعمرته بريطانيا وخضع التعليم باللغة والثقافة البريطانية فالمواطنون فيه مرتبطون بالمملكة المتحدة، ومدينة لندن وثقافتها تحمل الرمزية حتى هذه اللحظة، فالمثل العليا في نظر الناس هي البريطانية ولا غيرها، أما الجزء الذي استعمرته إيطاليا وخضع التعليم باللغة والثقافة الإيطالية فالمواطنون فيه ارتبطوا بإيطاليا، ومدينة روما تمثل مدينة المدن، وهذا التأثير السحري جاء من خلال المنهج .

فتلك الدول انفردت بنشر ثقافتها في فترة تقارب قرنًا من الزمان، وغرستها في عقول الأطفال الذين هم القادة الوارثون لمستقبل المجتمع. ولقد منح هذا الاحتكار لهذه الدول فرصة تأصيل ثقافتها في البلاد، وتجاوز تأثيرها إلى ثقافة اللباس والأكل ونمط تأثيث المنازل واختيار السيارات وفي مختلف المجالات الثقافية: كالأدب والقصص والسينما والمسرح والجرائد والمجلات والكتب، حيث أحدثت تغيرات في المصطلحات التجارية والاقتصادية والمناصب الحكومية وأسماء المرافق العامة وأسماء المحلات التجارية والمطاعم والأطعمة. والغريب في الأمر هو كيف نال ذلك أسماء بناتنا حيث لم يسلمن من هذا التأثير الطاغي، فنجد اسم: اكلن، وإستر، وبلاّ واسترلين وغيرها! بينما أسماء والدات هؤلاء البنات هي خديجة وفاطمة وعائشة وأمثالها، ومكة ومدينة وإسطنبول.

ولعل الفارق بين إيطاليا وبريطانيا أن العاملين في الإدارات البريطانية المختلفة مدنية كانت أم عسكرية لم تكن تختلط بالشعب، بل كانوا في عزلة تامة، ويعيشون في مناطق بعيدة عن الأحياء السكنية والتجارية، وحتى المدارس التي أنشؤوها اختاروا لها مواقع نائية ومعزولة تمكنهم من ممارسة أنشطتهم التعليمية والرياضية مع تلامذتهم بكل حرية وأريحية. وتلك كانت سياسة عامة اتبعها المستعمر البريطاني في أنحاء العالم وهو عامل مساعد على تربية الأطفال منذ السنة الأولى في المدارس حسب الخطة الموضوعة لهم والطلبة يعيشون في داخليات سكنية خارج المدن وقريبة من المدارس كما أن الدوام

المدرسي يوم كامل، فهو أقوى تأثيرًا من الناحية العلمية والثقافية والبعد الاستراتيجي والتأثيرات المستقبلية من غيرهم.

أما المستعمر الإيطالي فكان يختلط بالشعب بصورة كبيرة، فهو من حيث التقاليد والعادات أكثر تأثيرًا من البريطانيين في الوسط الشعبي حتى ارتقوا إلى مستوى الزواج بينهم وبين الصوماليين لأنهم كانوا يعيشون في الأوساط الشعبية، وكانت المدارس تقع داخل المدن، هذا هو الفرق بين البريطانيين والإيطاليين بشكل عام، أما الأهداف الكبرى بين القوى الاستعمارية فلا تختلف، ومن هنا ندرك أن نجاح المستعمر لم يكن في التعليم المنظم فقط بل شمل الثقافة العامة المنتشرة في مختلف مجالات الحياة، وهذا جانب أساسي من الأهداف الإستراتيجية المرسومة سلفًا، إنها قوة التخطيط والتفكير ووضع سياسات تحقق مصالح الأمم القوية على حساب الأمم المغلوبة عبر المعرفة والثقافة والقوة العسكرية مما جعل شعبنا والشعوب المماثلة يقتدي بمظاهر القوة تلك وتأثيراتها السحرية، إنها العلاقة بين الأقوياء والضعفاء، بين الأحياء والأموات، وتلك سنة من سنن الله في الكون، ولن تجد لسنة الله تبديلًا، ولن تجد لسنة الله تحويلًا.

إن هذا الوضع يمثل القانون الذي يطغى على العلاقة بين الغالب والمغلوب، إنه قانون التبعية الذي يستسلم الضعيف لا إراديا لرغبة وعادات ومظاهر حياة القوي، ويندمج في النهاية معه في قالب واحد، أو يذوب فيه بدون أي حرج أو إحساس بالمذلة، وكل شعب لا يحترم نفسه عبر العمل الهادف من أجل خدمة جميع الأفراد أو لا يقدر قيمه ومبادئه سيصل حتمًا إلى تلك الدرجة الوضيعة يومًا ما ويكون تبعًا لغيره.

ثالثًا: سلبيات تعدد المناهج في حياتنا المستقبلية:

١- تراجع الثقافة الوطنية مقابل انتشار الثقافة الأوروبية: إن أي عادة أوروبية حلت بساحتنا قد أزالت عادة وطنية، وأية جملة وفدت مع القوى المعتدية وشاع استخدامها كان يعني أنه تم استبدالها بجملة وطنية، وقس على ذلك في كل ما حدث خلال قرن من الزمان. وهذا يعني تغييرًا جوهريًا من الناحية الفكرية، وقبولًا واستسلامًا نفسيًا للأمر الواقع.

٢- تكوين مجتمعات وبيئات صومالية مختلفة فكريًّا وثقافيًّا، ومتباينة في كثير من عاداتها وتقاليدها حسب تأثير المناهج المختلفة التي تساهم في تكوين الطبقة المتعلمة على مر الأيام، وبفعل ذلك ضعف التفاهم بين أبناء الوطن الواحد، وبرهنت الأيام والأحداث قوة التأثير الثقافي الاستعماري وفعالية مناهجه، حيث إن كل منطقة تمثل عالمًا مستقلًا عن المناطق الأخرى، بفضل الثقافة التي سادت على أجوائها في العهد الاستعماري. وبعد مرور ستين عامًا على نيل الاستقلال فإنه مازالت آثار الثقافة متجذرة في نفوسنا وفي عاداتنا، وتصبح حاجزًا نفسيًا فيما بيننا أحيانًا، بل أوجدت أجواء متوترة من الخلافات والصراعات السياسية بطرق مختلفة وهي من العوامل المساعدة للأوضاع الصعبة والصراعات المدمرة التي نعيش في لهيبها. وهذا الأمر يدل على قوة التأثير النفسي للأجيال المتعاقبة.

وعلى كل حال فإن الوحدة السياسية التي تمت بين شمال البلاد وجنوبها واستمرت قرابة ثلاثين عامًا - من الناحية الشكلية – لم تغير شيئًا من تلك التأثيرات الثقافية، بل ظل الوضع على حاله، وهكذا تبقى تأثيرات المناهج وتمتد إلى عقود متتالية بدون حاجة إلى التجديد والتفعيل. يقول المثل الصيني: " إذا أردت أن تزرع لسنة فازرع قمحًا، وإذا أردت أن تزرع لعشر سنوات فازرع شجرة، أما إذا أردت أن تزرع لمئة سنة فازرع إنسانا".

إن الثقافة هي الاستثمار الأمثل والأشمل، وزرع العلوم هي أفيد زراعة في الوجود. إنه الاستثمار الأكثر ضمانًا والأكثر ربحًا والأسلم عاقبة والأخلد في الوجود، على كل راغب في الاستثمار الحقيقي أن يجعل مشروعه في المعرفة التي لا تضرها عاديات الزمان، ولا تقتلع أشجارها هبوب الرياح العاتيات مهما اشتدت، استثمر جهدك ومالك في تنمية عقول الأجيال.

يقول جون ديوي الفيلسوف والخبير التربوي الأمريكي: (والمجتمع يأمل أن يحقق أفضل الآراء عن نفسه خلال الإمكانات الجديدة التي تتفتح في المستقبل حيث تتحد الروح الفردية والمجتمعية ولا يمكن للمجتمع أن يكون صادقًا مع نفسه بأي صورة من الصور إلا إذا كان صادقًا في تسييره النمو التام لجميع الأفراد الذين يألفون ذلك المجتمع،

وليس في هذا التوجيه الذاتي الذي قدمناه شيء يعتبر مهمًّا كالمدرسة، فهو كما يقول هوروس مان "HORCE MANN": حينما ينمو شيء ما فإن مؤسسًا أو منشئًا واحدًا يعادل ألف مصلح ومجدد")[1].

ويقول خليل مطران:

بالعلم يدرك أقصى المجد من أمم ** ولا رقي بغير العلم للأمم

معاهد العلم من يسخو فيعمرها ** يبني مدارج للمستقبل السنم

وواضع حجرًا في أس مدرسة ** أبقى على قومه من شائد الهرم

شتان ما بين بيت تستجد به ** قوى الشعوب وبيت صائن الرمم

والجمع كالفرد إن فاتته معرفة ** طاحت به غاشيات الظلم والظلم

فعلّموا علّموا أو لا قرار لكم ** ولا فرار من الآفات والغمم[2]

رابعًا: اختلاف المناهج وأثره على المخرجات التعليمية:

تضع الدول مناهجها التعليمية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ولذا فلا توجد دولتان تتماثلان في تفاصيل مناهجها، لأن المشروع الوطني لكل دولة لا يمكن أن يكون مطابقًا لما للدول الأخرى، وانطلاقًا من هذا الواقع فإن الرؤية التعليمية تختلف من دولة لأخرى، وهذا ينعكس على المدخلات التعليمية بصورة عامة، حيث تزداد الفروق كلما توجهنا إلى التفاصيل الدقيقة. فعلى سبيل المثال، لو ألقينا نظرة عامة على مناهج لثلاث دول، إحداها وهي كوريا الجنوبية تمتاز بالصناعات الإلكترونية، وأخرى وهي روسيا تمتاز بصناعة السلاح، وثالثة وهي قطر تنتج الغاز، لوجدنا أن اهتمام مناهجها مختلفة أيضًا، فبطبيعة الحال فإن كوريا تعطي اهتمامًا خاصًا لهذا المجال في مقرراتها ومناهجها، نظرًا لأن الاقتصاد الوطني يعتمد على هذه الصناعة إلى حد كبير، بينما نجد روسيا تعطي اهتمامًا

(١) المدرسة والمجتمع، المؤلف: جون ديوي JHON DEWEY، المترجم: الدكتور أحمد حسن الرحيم، دار الطباعة: دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨ ص:٣١.

(٢) خليل مطران، الديوان، اسم القصيدة: بالعلم يدرك أقصى المجد من أمم.

كبيرًا لصناعة السلاح باعتبارها دولة منتجة لمختلف أنواع الأسلحة للحفاظ على تفوقها، أما دولة قطر فهي من أكبر الدول المنتجة للغاز، لذا تعطي الأولوية في مناهجها حول الغاز لتعريف الناشئة على "الذهب الأسود".

فالمدخلات التعليمية مقدمة هامة للمخرجات، وتمثل عملية إعداد الأجيال الصاعدة لقيادة المستقبل، وتوفير متطلبات سوق العمل. وانطلاقًا من هذه البديهيات، فإن الدول الاستعمارية لم تكن تشترك في المناهج التعليمية، بل إن كل دولة وضعت مناهجها وفق مصالحها مع محدودية التعليم كمًّا وكيفًا من حيث انتشارها ومستواها:

١- لم يتجاوز التعليم في كل المستعمرات داخل الأراضي الصومالية على المرحلة الثانوية، فأفرزت تلك المناهج الدراسية جيلًا متعلمًا تعليميًا ناقصًا من حيث المستوى العلمي.

٢- لم ترتبط تلك المناهج الدراسية أبدًا بالقضايا الوطنية من الناحية الفكرية والثقافية مما يبعد الأطفال عن فهم بيئتهم المحيطة .

٣- تباعدت مفردات المناهج الدراسية للدول الاستعمارية تبعًا لأهدافها العليا التي جاءت لتحقيقها مستخدمة القوة العسكرية، واختلفت مصادر التلقي عند الطالب الصومالي، مما أدى إلى إعداد طلبة لا يحملون أفكارًا متجانسة ومتقاربة تصب في قالب واحد خدمة لأمتهم.

وهكذا نتج جيل يحمل تعليميًا ناقصًا عبر مناهج مختلفة، وجيل غير مرتبط بأرضه وبقضاياه المتشابكة من الناحية الفكرية، فهو يحمل عواطف غير متصلة بهموم أمته، ولا تعزف ألحانه موسيقاه الوطنية، وهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف والأجواء التي تتحكم فيها القوى الدولية الكبرى، والتي تسعى لتحقيق مصالحها بغض النظر عن الأضرار التي قد تنجم عن سياساتها الاستعمارية للشعوب الأخرى. فمواقفها تنطلق من النظرية الميكيافيلية المشهورة، نسبة إلى الكاتب الإيطالي ميكيافيلي: " الغاية تبرر الوسيلة".

خامسًا: اختلاف المناهج وأثره على المتعلمين:

إن دول العالم تنفق على المناهج التعليمية- التي تضعها - ميزانيات ضخمة، وتجند أغلى ما لديها من الخبرات والإمكانيات من أجل تكوين عقول أطفالها، وتنشئتهم على

القيم التي تعتقد أنها الصواب الأفيد لمستقبل الأجيال الصاعدة، والأفضل لبناء الأمة. وعلى هذا الأساس نجد الاختلافات والتباينات بين الدول والشعوب تجاه مختلف القضايا والمعتقدات؛ لأن ذلك ناتج عن اختلاف وتباين المناهج التعليمية التي توجه الأطفال نحو غاياتها وأهدافها في هذه الحياة، مما يكون لدى الناشئة تصورات متنوعة تجاه المعتقدات الدينية والتوجهات السياسية والعادات والتقاليد الاجتماعية، بل في الآداب واللغة والأمثال والحكم الشعبية، فبموجب ما يتعلمه الإنسان منذ نعومة أظفاره تتراكم لديه الثقافات والمعلومات عبر المدارس ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وبصورة تدريجية يتحول هذا الكم الهائل من المعلومات المتنوعة إلى ملكية خاصة للفرد، تساهم في تكوين ثقافته الشخصية. وعلى ضوء ما لديه من ثقافة متأصلة ومتراكمة في دماغه تتكون كافة تصوراته عن الحياة وعن القضايا المصيرية وغير المصيرية من خلالها.

وانطلاقًا من ذلك فإنه لا غرابة ولا عجب في أن تختلف تصورات المتعلمين الصوماليين، وأن تتباعد توجهاتهم السياسية ومشاعرهم الوطنية، لأنهم شربوا من مصادر مختلفة، ونهلوا من ثقافات مختلفة المناهج. فالأقاليم الصومالية احتضنت مناهج دول عديدة، وثقافات لا تنتمي إلى عائلة واحدة. هذا في داخل البلاد، أما اللذين تعلموا خارج الديار فقد عانوا من المشكلة نفسها، حيث عادت كل مجموعة منهم إلى إقليمها، حاملة معها مناهج تعليمية دخيلة في أهدافها وتقاليدها الاجتماعية، وتتغنى بتاريخ دولة أجنبية وأمجادها الغابرة، مما كون طبقات لا تنتمي لبيئتها المحلية، ومع أنهم جميعًا صوماليون في أصولهم وأنسابهم لكنهم في التكوين الثقافي وفي أدبيات حياتهم وأساليب معيشتهم وتوجهاتهم وتصوراتهم عن السياسة والاقتصاد كانوا إيطاليين وبريطانيين وروسيين ومصريين وسعوديين وأمريكيين وكوبيين...إلخ، فلك أن تتخيل حجم القطيعة الثقافية وشدة الصراعات الأيديولوجية بين طلابنا العائدين من مختلف الجامعات العالمية وخاصة في زمن كانت الحرب الباردة على أشدها بعد الحرب العالمية الثانية المدمرة.

سادسًا: اختلاف المناهج وأثره على النظام الإداري:

ورثت الدولة الصومالية الحديثة النظام الإداري من الدول الاستعمارية التي سيطرت على الأراضي الصومالية في القرن التاسع عشر وهي إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، ومهما كان

نصيب كل دولة من أراضينا ولكنها كانت تقيم نظامها الإداري المغاير لما هو سائد في المناطق الأخرى بجانب منهجها، ويعني ذلك أن أبناءنا الذين تربوا على الأنظمة الإدارية المختلفة والمناهج المختلفة والذين تولوا قيادة البلاد لم يكونوا يحملون أفكارًا إدارية متشابهة يستطيعون من خلالها إدارة المؤسسات الوطنية المتنوعة بأفهام متناسقة.

ليست المشكلة التي واجهت المجتمع في إطار ذلك الاختلاف الناتج عن اختلاف المواد التعليمية لدى الدول الاستعمارية، بل ثمة معضلات واجهت الإدارات الوطنية فيما بعد من حيث نوعية المعلومات التي يتلقاها المتعلمون في كل إقليم. وبطبيعة الحال نتجت تلك المشكلة من النظريات الإدارية متعددة التوجهات حسب التعريفات التي وضعت لها، والفلسفات التي توجهها، ومن هنا برزت المشكلات من التطبيقات العملية الميدانية، لأن كل نظرية إدارية إذا قدر لها التطبيق في ميادين مختلفة وبعقليات متنوعة أو في مؤسسات ذات تخصصات مختلفة فإن تلك العوامل ستحدث فيها تغيرات ما بسبب التطبيقات المختلفة، فما بالك في فلسفات نظرية لم تنشأ في بلد واحد، ولم تخضع لاختبارات تطبيقية واحدة.

ومما لا شك فيه أن اختلاف اللغات والمناهج التي سادت في الأنظمة الإدارية المختلفة داخل الوطن الصومالي كان من أقوى العوامل المؤدية إلى سوء التفاهم وعدم القدرة على التعامل السوي بين شتى الكوادر المتربية على مختلف المناهج التعليمية، أو في أوطان مختلفة تتبنى فلسفات غير متجانسة، الأمر الذي انعكس سلبًا على القضايا الإدارية في مختلف المرافق الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. مما يلقي بظلاله على الناشئة في المدارس التي تلقت فهم الحياة الإدارية من الدول الاستعمارية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الإدارة الوطنية بعد دمج الشمال والجنوب عام ١٩٦٠، وكانت من المعوقات أمام الاندماج الحقيقي بين الشمال والجنوب.

المبحث الخامس

التعليم بين العهد المدني والاستعماري (التباين والتشابه)

للفترة التي أعقبت الاستقلال طبيعتها الخاصة، فهي جاءت بعد صراع طويل ضد المحتل، وكانت مزيجًا من نشوة الحرية ومرارة الاستعمار من جانب، ومواجهة واقع جديد يحمل في طياته مخاطر كبيرة نتجت عن ضعف الإمكانات المادية وسوء فهم مجريات السياسة الدولية والتحديات المتمثلة في قراراتها الأحادية الجانب ضد توجهات القوى الكبرى والقارة الأفريقية بشأن وحدة الصومال.

ومع تلك الظروف فإننا نجد جوانب قوة للتعليم في تلك المرحلة، ومنها:

أولاً: وضع الأسس القانونية للتعليم:

كانت تلك الخطوة الوطنية ضرورة لأنها تمكن المؤسسات من اتخاذ القرارات الضرورية والمهمة بشأن التعليم بصورة عامة، لأنه بدون أسس وأنظمة قانونية يصعب تأسيس التعليم.

ثانيًا: افتتاح المدارس:

لقد تم افتتاح المدارس الابتدائية في المدن وفي كثير من القرى الصغيرة، وكانت تلك ظاهرة صحية حيث وفرت الدولة نسبة من المدارس لا يستهان بها في أنحاء البلاد، وإليها التحق آلاف الأطفال في السنوات الأولى من الاستقلال، بالإضافة إلى ذلك فإن كافة المدارس الحكومية كانت تتمتع بمجانية التعليم، وتلك الخطوة كانت بمثابة رمزية لوجود دولة صومالية استطاعت فتح المئات من المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية ثم الثانوية في مرحلة لاحقة في عواصم المحافظات. وكم كانت سعادتنا كبيرة عندما تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية في قريتنا البعيدة عن العاصمة حوالي ٤٠٠ كيلومتر وحضور معلم يدرس لنا كل المواد.

ثالثا: توفر الحريات للأفراد والمؤسسات:

هذا مهم للغاية فلم يكن هناك أي تضييق للمؤسسات التعليمية سواء كانت أهلية أو تابعة للدولة أو المؤسسات الأجنبية في البلاد، فكلها كانت تسير جنبًا إلى جنب. في تلك

المرحلة، كانت البلاد في أمس الحاجة إلى تلك السياسة الهادئة في تعاملها مع كافة الجهات الدولية والشعبية، والحرية أساس التقدم العلمي والحضاري في المسيرة الإنسانية، وحيثما فقدت حرية الإنسان تموت الحياة ويمكن أن نقول: (إن الحياة هي الحرية).

جوانب الضعف في تلكم المرحلة:

(١) عدم قدرة الدولة على وضع منهج وطني موحد يخضع للمعايير العلمية من ناحية، وعجز الدولة عن إصدار قرار يضع حدًّا للصراعات الدولية ونفوذها حول لغة التعليم في البلاد، مما أدى إلى الإخفاق في وضع منهج وطني والاعتماد على المناهج الأخرى ومقرراتها الجاهزة.

(٢) عدم وجود استراتيجية تحدد حاجة البلاد إلى التخصصات الأكثر أهمية من أجل الابتعاث إلى الدول التي يمكن أن توفر منحًا دراسية لمثل تلك التخصصات.

(٣) ضعف الميزانية المرصودة للتعليم ووضعها في أدنى المستويات في الميزانية الوطنية، ومن المعلوم أن الدولة الصومالية كانت تعاني أصلًا عجزًا دائمًا في ميزانيتها السنوية، ولم يكن التعليم في المقدمة كما سبقت إليه الإشارة .

الخلاصة:

في عهد الحكومات المدنية من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٩ فإنه وجد دولة صومالية لها سلطتها ونفوذها، وتصدر كافة القرارات حول التعليم باسمها، هذا هو الاختلاف الظاهري، ومع أنه لا نجد تعارضًا في المحتويات المعرفية ولكنه حقيقة وواقع ملموس يجسد نوعًا من الاستقلالية والشعور بالانتصار من المحتل، أما تعدد اللغات والمناهج فإنه لم يحدث أي تغير جوهري، فاللغات الثلاثة ظلت حاضرة بقوة والمناهج الثلاثة كذلك ما زالت قائمة وبدون تغييرات ملموسة، فالتغيير الوحيد في الساحة التعليمية بعد الاستقلال هو إنشاء مدارس تابعة للحكومة إشرافًا وتمويلًا، ولكنها لم تكن تمتلك منهجًا وضعته الدولة الصومالية لنفسها، بل كانت تعتمد على المنهج المصري في المرحلة الابتدائية والمنهج البريطاني في المرحلتين الإعدادية والثانوية، وشهد التعليم الخاص نموًا سريعًا في ظل الحكومة الصومالية، مما قوى المعرفة وتنوعها.

بما أن الدولة ورثت إرثًا ثقيلًا في ظل انتشار الأمية ووجود توقعات شعبية كبيرة وإمكانات محدودة كانت مضطرة في التوسع في المجالات التعليمية ومحتاجة إلى طلب المساعدات من دول العالم، وهو موقع لا يحسد عليه، لأن أي عون مقدم إلى دعم التعليم في الصومال له ثمنه الغالي، لأنه مرتبط بالتوجهات السياسية للدولة أي دولة ولا تنفك عنه أبدا، وكثيرًا ما كانت السياسة التعليمية تخضع لنفوذ الدول التي تقدم تلك المساعات ولو بشكل غير مباشر، مما سبب نوعًا من الارتباك في التعليم النظامي والثقافي على حد سواء.

من خلال تداعيات الحرب الباردة لم يكن أمرًا هينًا للدولة الصومالية بأن تتخذ القرارات المصيرية حول مستقبل التعليم، وتلك علامة بارزة ومؤشر قوي للنفوذ الأجنبي، ومن جهة أخرى هناك صراع ثقافي بين المتعلمين الذين تلقوا تعليمهم من الخارج، وهذا انعكاس واضح نتج عن اختلاف المناهج داخل البلاد وخارجه الأمر الذي خلق أفرادًا متعلمين غير متجانسين، ولكنهم لم يصبحوا طبقة متعلمة توحدهم الرؤية المعرفية ويسعون إلى تحقيق هدف مشترك.

ومهما يكن من أمر فإن السنوات التسع التي استمر فيها الحكم المدني في البلاد أنجزت الدولة أعمالًا جليلة من الناحية التعليمية، منها تأسيس عدد من المدارس الوطنية التي تؤصل المفاهيم الوطنية والحماس الجارف للوحدة وحماية البلاد، كما كانت بداية عهد جديد يحمل الآمال. ووصلت المدارس إلى قرى صغيرة وبعيدة عن الحواضر أول مرة، مما كان له أبلغ الأثر في نفوس الأهالي والأطفال معًا، ولم يكن ما تم إنجازه فقط في إنشاء المدارس، بل بذلت جهودًا أخرى بتأسيس المعاهد الفنية وكلية التربية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات المتعاقبة اتخذت قرارات تاريخية لدمج التعليم بين الشمال والجنوب، وتلك كانت من أصعب ما واجه الدولة الصومالية، ومن تلك القرارات اختيار لغات التعليم، وتوحيد لغة التعليم في مدارس المرحلة الابتدائية التابعة لوزارة التربية والتعليم في أنحاء البلاد، كما تم توحيد لغة التعليم في مدارس المرحلة الإعدادية والثانوية التابعة للوزارة.

وفي الختام فإن ما تحقق للتعليم في تلك الفترة كان بداية جادة كما أسلفنا في المباحث السابقة، ولكن المسيرة التعليمية كغيرها من مختلف المجالات تتباطأ بسبب العراقيل الناجمة عن التوجهات السياسية للدولة الصومالية، والواقع الدولي المحيط بها، ومضاعفات الحرب الباردة التي لم تكن القيادة الصومالية مستوعبة بتوجهاتها الحقيقية ودهاليزها وخفاياها وتناقضاتها، بسبب تدني المستويات المعرفية ومحدودية الفهم السياسي للمسؤولين الصوماليين يومها، بجانب مشغولياتهم في معالجة الأمراض الاجتماعية لحماية الوحدة الداخلية للبلاد. ومع كل تلك العقبات الكأداء استطاعت الدولة أن تعبر بالبلاد أمواج تلك المرحلة بأقل الخسائر.

الفصل الخامس
الثقافة والتعليم
في عهد الحكم العسكري (١٩٦٩-١٩٩١)

المبحث الأول: الموجّهات التعليمية لفترة الحكم العسكري.

المبحث الثاني: التوسع التعليمي ونتائجه.

المبحث الثالث: الجامعة الوطنية الصومالية - الآمال والتحديات.

المبحث الرابع: التعليم بين العهدين المدني والعسكري - (التشابه والتباين).

المبحث الخامس: نماذج من الخلل التعليمي ونتائجه.

ماذا أعني بعهد الحكم العسكري؟

إن فترة الحكم العسكري هي المرحلة التالية للحكم المدني، وقد بدأت بانقلاب عسكري قاده الجنرال محمد سياد بري قائد القوات المسلحة يومها بعد اغتيال رئيس الجمهورية عبد الرشيد علي شرماركي أثناء جولة داخل البلاد يوم ١٥ أكتوبر ١٩٦٩، وقد حدث الانقلاب يوم ٢١ أكتوبر بعد خمسة أيام من اغتيال الرئيس.

ولقد اشتهر العهد بجملة أمور، منها:

١- حدث هذا الانقلاب في مرحلة الحرب الباردة، وارتبطت الدولة الصومالية بالكتلة السوفيتية، وأشهر الانقلابيون الاشتراكية العلمية منهجًا للحكم، واستمر عهد الحكم العسكري حتى يناير عام ١٩٩١ وهي فترة تربو على ٢٢ عامًا، فانهار النظام بعد حرب أهلية استمرت قرابة عشر سنوات.

٢- اختفى النظام الديمقراطي في العهد العسكري بكل أبعاده مثل حرية التعبير وحرية التجارة والحرية في المجال التعليمي والثقافي في حياة المجتمع وحل محلها النظام الدكتاتوري بصورة بشعة.

٣- بعد مصادرة المدارس الأجنبية بصورة عامة، وكتابة اللغة الصومالية رسميًا وجعلها اللغة الوحيدة للتعليم انتهت مرحلة تعدد المدارس من الناحية الإدارية، وأصبحت اللغة الصومالية هي اللغة الوحيدة للمدارس الحكومية في جميع المراحل قبل المرحلة الجامعية.

٤- كانت الجامعة الوطنية الصومالية هي الحدث الأكثر أهمية في المسيرة التعليمية في عهد الحكومة العسكرية، وهذا يمثل تطورًا ونقلة نوعية في التعليم العالي.

٥- فقد العهد العسكري التوازن بين الكتلة الشيوعية "وارسو" والكتلة الرأسمالية "ناتو" من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية، وارتبط مصيره بالكتلة الشيوعية، وبسببها كسب العداوات من أغلب الدول العربية والأفريقية بجانب قطيعة شبه كاملة بينه وبين أوروبا وأمريكا مما جعله في موقف حرج.

٦- لقد خاض النظام العسكري مغامرات غير محسوبة العواقب عندما أعدم في بداية أمره ثلاثة من كبار ضباط الجيش، وبعد خمس سنوات أعدم عشرة من خيرة علماء الصومال، ثم خاض حرب القرن الأفريقي عام ١٩٧٧ واجتاح الجيش الصومالي كافة الأراضي التي يقطنها الصوماليون في إثيوبيا وهي المنطقة المعروفة " بالصومال الغربي" بل ذهب إلى أبعد من ذلك، وكانت تلك الخطوة خدمة لأطراف دولية أرادت أن تستخدم عاطفة الصوماليين بشأن توحيد أراضيهم في القرن الأفريقي. وخاض تلك المغامرة بمعارضة الاتحاد السوفيتي، وهنا خسر النظام حليفه التقليدي الوحيد "السوفيت" مما مهد بانهيار الصومال فيما بعد.

٧- كانت السياسة القمعية الممنهجة واختفاء حرية الرأي والاعتقالات العشوائية بجانب التصفيات الجسدية ضد رموز المجتمع أمثال العلماء والقادة العسكريين والمثقفين قد أدت إلى نشوء ثورة شعبية عارمة اندلعت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد أطاحت الحكومة المركزية بقيادة الجنرال محمد سياد بري عام ١٩٩١.

وعلى هذا الأساس يتناول الفصل السياسة التعليمية والتوجهات الثقافية وآثارها من الناحية الاجتماعية والتربوية، فمن خلالها يظهر التوافق والتباين بينها وبين المراحل الثلاث الماضية بصورة إجمالية حسب رؤيتي الشخصية.

المبحث الأول

الموجّهات التعليمية لفترة الحكم العسكري

وأعني بالموجّهات التعليمية هنا تلك الرؤية التي حدّدت معالم السياسات التعليمية في مرحلة الحكم العسكري، والتي هي حقبة غير مشابهة للحقب السالفة من حيث فلسفة نظام الحكم الذي جاء عبر الانقلاب العسكري بعيدًا عن الانتخابات، وظل يحكم البلاد أكثر من عقدين من الزمان تحت النظام الاشتراكي شكلًا. ومن البديهي أن مرافق الحياة – –والتعليم على رأسها – تتأثر بتوجهات أنظمة الحكم ولاسيما الأنظمة الدكتاتورية التي لا تعطي الوزن المناسب للحريات وأنشطة المجتمع المدني، وتهدف تلك الموجهات التي تشمل : عسكرة التعليم، ومصادرة أغلب المدارس الأجنبية، وكتابة اللغة الصومالية، والانحياز الثقافي إلى المعسكر الشيوعي – إلى توضيح المقدمات الأساسية للنظام التعليمي في هذه المرحلة، وهي تعطينا الملامح الإجمالية للمسيرة التعليمية في تلك المرحلة.

الموجّه الأول: عسكرة التعليم:

إن عسكرة التعليم تعني ذلك الاهتمام الفائق بالشئون العسكرية داخل المرافق العلمية مثل المدرسة والجامعة والمسرح والنوادي وكافة المرافق التعليمية، ولقد تم إدخال العسكرة في صلب التعليم حيث تم ربط الطلبة والمدرسين والمشرفين والإداريين بالشئون العسكرية. وللتوضيح أشير في هذا الأمر إلى جملة من النقاط:

(١) **إدخال مادة التدريب على السلاح في المقررات المدرسية:** لقد اتخذت الدولة قرارًا بشأن التعليم في سنتها الأولى فأصبح التدريب على السلاح مادة إجبارية في المرحلة الثانوية بعد الانقلاب مباشرة، حيث يتعلم طلاب المرحلة الثانوية أساليب استخدام الأسلحة الخفيفة تفكيكًا وتركيبًا وتنظيفًا واستخدامًا، ويتنافسون على هذا الأمر، ويستحقون من خلالها الجوائز والتمجيد، وهم يرسبون وينجحون كأي مادة أخرى، وأتذكر كيف كنا نعطي تلك المادة اهتمامًا خاصًا بسبب ما نشاهده من تصرفات المسئولين الذين كانوا يولون هذه المادة قيمة فائقة واهتمامًا منقطع النظير، وكان الهدف واضحًا وجليًا منذ البداية، وهو كسب القوى الصاعدة من شباب المجتمع في مقتبل أعمارهم وتوجيههم نحو

الجيش الوطني الذي سيطر على الحكم بقوة السلاح، وإظهار قيمة المؤسسة العسكرية كما يريد لها الحكام الجدد.

(٢) **تغيير الزيّ المدرسي للبنات**: كان هناك زيّ مدرسي للبنين والبنات منذ بداية التعليم الحديث للدولة الصومالية، ولكن ذلك النظام تغير بسرعة مذهلة بقرار من الحكم العسكري بدون تشاور مع العلماء وعقلاء الصومال، وبدون النظر إلى تناسبه مع الاسلام والتقاليد الاجتماعية أو عدمه، وكان مفاد القرار المساواة الكاملة في الألبسة في المدارس وكافة المناسبات الرسمية مثل الاحتفالات والتدريب والألعاب الرياضية، أما اللباس الموحد للجنسين فهو البنطلون والقميص وبدون وضع الغطاء على الرأس بالنسبة للبنات. وكان هذا القرار هو تمهيد لعسكرة التعليم والتخلص من الاحتشام والجوانب الأخلاقية التي يمكن أن تكون عقبة أمام المخططات العسكرية الهادفة إلى تغيير شامل للحياة الاجتماعية والثقافية والترابط العائلي وهدم جدار الحياء بين الجنسين، وكان هذا واضحًا أمام أعيننا منذ الانقلاب العسكري[١].

(٣) **إقامة مخيمات للطلاب في فترة الإجازة**: كانت تهدف هذه المخيمات إلى تحقيق عدد من الأمور الحيوية لنظام الحكم مثل تقوية علاقة الطلاب بالنظام العسكري وربط مصيرهم بالجيش والثورة الاشتراكية، وتغيير الثقافة الاجتماعية المبنية على التعاليم الإسلامية والقيم المجتمعية وتقاليده العميقة من حيث الأخلاق والآداب العامة، إنَّ واحدة من سياسات هذه المخيمات كانت هدم تلك القيم وإحلال قيم جديدة باسم الاشتراكية والثورة محلها، وكان من أولى أهدافها عزل الطلبة عن المجتمع قدر الإمكان، ومحو ثقافة الحياء والمروءة وإزالة الحواجز النفسية بين الجنسين، مما كان له آثار وخيمة وفساد أخلاقي منظم يجد العناية

(١) ما زلت أتذكر كيف تعامل الضابط المدرب مع إحدى البنات عندما أخرجها من الصف فطلب أن تمشي المشية العسكرية فعملت ثم قال لها كونوا مثلي قوية ولا تحركي ثدييك، قال الكلمة بطريقة تهكمية تعبر لغة الجسد فأغمي عليها، إنها كانت كلمة لا تناسب لها، ولكن الضابط ينفذ هدفًا يرمي إلى تغييرات مدمرة للمجتمع، وكان القادم أسوء كما أصبح واضحًا في السنوات التالية.

والتشجيع من المسئولين في مختلف المناسبات العلنية والسرية، ومثل هذه المخيمات كانت فرصة ثمينة لخلق بيئة تخدم أهداف الحكم العسكري[1].

(٤) **الطلبة واحتفالات الثورة**: لقد حلَّ يوم الانقلاب العسكري ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ محل يوم الاستقلال ١ يوليو ١٩٦٠ وتلك كانت بداية سيئة لدفن أهم يوم للتاريخ الوطني الصومالي الحديث، فأصبح يوم الانقلاب المشئوم اليوم الوطني والعيد الرسمي للدولة، وما من سنة من عمر الحكم العسكري إلا كانت تقام احتفالات بهيجة مكلفة يستغرق إعدادها شهورًا، وكان توجيهات المسئولين عبر وسائل الإعلام تجسد هذا الأمر كرمز للوحدة وعلامة على التقدم الوطني، الأمر الذي يضع تلك الاحتفالات على أولى الأولويات، حيث تستنفر الدولة كافة جهودها وجهود المجتمع ابتداء من البلدية التي تجبر الناس على نظافة الشوارع وبناء الأرصفة أمام منازلهم وتجديد الأبواب ودهن منازلهم مرورًا بتعطيل العمل في البلاد وخاصة المرافق التعليمية، وانتهاء إلى القوات المسلحة التي تدخل ملحمة من أجل العرض العسكري وما يلزم في ذلك من استعراض للقوة بصورة مبالغ فيها سنويا.

---

(١) أقامت وزارة التربية والتعليم مخيمًا صيفيًا في عيل جالي (CEELJAALLE) عام ١٩٧١، كان في ذلك المخيم المئات من طلبة المدارس، وكان مدير المخيم الأستاذ عبد الله حسن السفير السابق في القاهرة رحمه الله تعالى، وبصورة مفاجئة أصبح الجميع أمام موكب مهيب بصحبة رئيس الجمهورية الجنرال محمد سياد بري فاستقبلناه بالترحيب، وكالمعتاد كان الأولاد يجلسون في جانب والبنات يجلسن في جانب منفصل عن الأولاد كما هي تقاليد المجتمع الصومالي، وبينما الطلبة والطالبات مستعدون لخطاب الرئيس تكلم الرئيس بصوت جهوري غاضب فقال لمدير المخيم " ما هكذا جاءت الاشتراكية العلمية! فليجلس كل ولد بجانب بنت فورًا " فسرعان ما تغير المشهد فجلس البنين والبنات جنبًا إلى جنب فبدأ خطبته بعد ذلك. إن رغبة التغيير الاجتماعي كانت هي الأساس في قراراتهم المتعلقة بالناشئة وكانوا يعتقدون أنهم يستطيعون إحداث تغييرات حاسمة خلال مدة وجيزة، وكثيرًا ما كان الرئيس يقول لزائريه " بيننا وبينكم أبناؤكم" وما كانت هذه الكلمة في عيل جالي إلا رأس جبل الجليد كشفت زاوية صغيرة من مخططات العسكريين وطموحاتهم الواسعة لتغييرات اجتماعية عميقة، ولقد بذلوا كل جهد مستطاع، وهذا الأمر برهنته السنوات التالية حسب الأحداث والتطورات التاريخية في الصومال والتي حولت حياة الشعب الصومالي إلى جحيم ومتاهات محيرة.

إن مشاركة الطلبة في احتفالات عيد الثورة سنويًا كان عملًا إلزاميًا للجميع، إنهم داخلون في تلك المعمعة ويجددون تدريباتهم العسكرية سنويًا من أجل يوم العرض، ويعاقب أي طالب يغيب عن العرض وما يسبقه من جهود، وتغلق المدارس من أجل ذلك في فترة معينة، هكذا أصبح الطلاب جزءًا من العسكرة الرهيبة التي شملت معظم جوانب الحياة في المجتمع الصومالي، فبينما كان الطلاب يتغيبون عن الدراسة ولا عقاب عليهم ولا رسوب يذكر فإنهم لا يستطيعون التغيب عن هذه الأنشطة، لأنها تمثل ذروة التوجه الجديد الذي جاءت الثورة من أجله، إن هذا كان جزءًا من التعبئة العامة لغرس أهمية العسكرة وتأصيل ولائها في نفوسهم.

(٥) **التجنيد الإجباري بعد المرحلة الثانوية مباشرة**: يلتحق جميع الخريجين من المرحلة الثانوية بالجيش الوطني، وينتقلون إلى الثكنات العسكرية من أجل التجنيد الإجباري وتدريب الطلبة والطالبات وهم يشتركون في هذا العمل دون مراعاة أية ظروف أو قواعد التعامل الاجتماعي، ويقضون في هذه المهمة سنة كاملة في أقل تقدير وربما تزيد على ذلك، فأي طالبة أو طالب لم يشترك في هذا يكون محرومًا من كافة الحقوق بما في ذلك حرمانه من حصول شهادته الثانوية والتحاقه بالجامعة وكذلك الوظيفة، ويمكن أن يتعرض لأنواع أخرى من العقاب، ومع أن مسألة تجنيد خريجي الثانويات أمر معتاد في أغلب دول الدول في ذلك الزمان لكن الحكومة العسكرية كانت تتشدد في هذا الأمر.

(٦) **اختيار أفضل الخريجين للتخصصات العسكرية**: الدولة الصومالية منذ استقلالها وضعت القوات المسلحة في مقدمة مؤسساتها، أما وقد أصبح العسكريون هم الحكام فلا غرابة في أن يستأثر الجيش بمعظم الميزانيات الوطنية في سنوات حكمهم، ولم تكن هناك أية مؤسسات أخرى تنافسها في هذا الأمر، حتى تطور الجيش ونمى نموًا طاغيًا على حساب المشاريع التنموية أيا كان نوعها، ولهذا كانت المؤسسة العسكرية تغري الشباب بقوتها وإمكاناتها وشرف أهدافها الوطنية. ومن العوامل المساعدة على انضمام الطلبة للجيش تلك القناعة الراسخة في المجتمع بأن الجيش وُجِد من أجل توحيد الأراضي الصومالية وتحريرها من الدول المحتلة من أجل بناء الدولة الصومالية الكبرى مستقبلًا، وبهذه الأسباب

ترتفع معنويات منتسبيها ويزداد احترام الناس دومًا لأنه ينبع من تلك المفاهيم الوطنية، وكان هذا سببًا آخر لتقوية مركزه في الساحة الاجتماعية، ومن هنا استغل العسكريون هذا الشعور الوطني مما جعل أفضل الطلبة بعد تخرجهم من الثانويات يلتحقون بالجيش الوطني.

من أخطر ما نتج عن عسكرة التعليم:

(أ) ربط مشاعر الطلاب بالشئوون العسكرية فقط، وتحجيم بقية القضايا الوطنية في نفوسهم.

(ب) هدم جانب من القيم والتقاليد المجتمعية من خلال خلق بيئة تمهد للفساد الأخلاقي للطلبة.

(جـ) إجبار الطلبة على العيش معًا في المخيمات بعيدين عن بيوتهم لزحزحتهم عما تربّوا عليه.

(د) دمج البنين والبنات في الأنشطة الرياضية بغض النظر عن نوعيتها وتناسبها للجنسين.

(هـ) استخفاف المسئولين بالقيم الدينية والأخلاقية أمام الطلبة والطالبات تلميحًا أو تصريحًا حتى يتعودوا على ذلك[1].

الموجّه الثاني: مصادرة أغلب المدارس الأجنبية:

كانت من بين سياسات الحكومة العسكرية أن تضع يدها على كل المؤسسات الأجنبية في البلاد مثل البنوك والشركات والمدارس، وكانوا يعتقدون أن ذلك مصدر قوة ووطنية واستقلالية لهم، والتخلص عن نفوذ القوى الرجعية الاستعمارية كما كانوا يكررونها لنعت الدول الغربية والدول التابعة لسياساتها. وكانوا بهذه القرارات المرتجلة يهدفون إلى الدعم

(١) كنت أحد الطلبة المشاركين في العرض العسكري عام ١٩٧١ وكنا يومها في شهر رمضان المبارك فقبل بدء مسيرة العرض خطب علينا الضابط المسئول عن الطلبة وهو سنبلولشي (SANBALOOLSHE) وختم خطبته بقوله نحن اليوم في جهاد، وشرب المياه أمام ١٢٠٠٠ طالب وطالبة وطلب منا أن نقتدي به ونشرب المياه، هذا نموذج من تصرفات المسئولين لنقل أهدافهم المستورة إلى الطلبة والمجتمع.

الشعبي الهائل ليبرهنوا على أنهم أفضل من الحكومة السابقة التي أطاحوها، إذًا، فمصادرة المدارس وإخراجها من أيدي مالكيها كانت جزءًا من الخطط العامة التي تقوي وطنيتهم في ظاهر ما يعلنون.

فكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الرابع فإن عددًا من الدول احتفظت ببعض المدارس في البلاد بعد الاستقلال وعلى رأسها مصر والتي كانت تمتلك شبكة واسعة من المدارس في جميع المحافظات، وإيطاليا التي احتفظت ببعض المدارس في مقديشو، والسعودية التي كانت تملك معهدًا واحدًا، فوضعوا أياديهم علي جميع المدارس الأجنبية متجاهلين عن الآثار السلبية المحتملة حدوثها، وإمكانية أن يؤدي هذا الأمر إلى فتور في العلاقات بين الصومال وبين تلك الدول التي قدمت إلى الصومال مساعدات تعليمية مجانية.

وكانوا يتبجحون بعدم خوفهم حتى من الدول الكبرى. فمصادرة تلك المدارس كانت خطوة لها ما بعدها في المجال التعليمي والعلاقات العامة بين الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن قرار المصادرة اتخذ قبل وضع خطة لملء الفراغ الهائل الناجم عن مغادرة مئات المدرسين الأجانب من البلاد، علمًا بأن جميع هؤلاء لم تكن تكاليفهم على الخزينة الصومالية.

الموجّه الثالث: كتابة اللغة الصومالية:

اللغة الصومالية هي لغة يتكلم بها عامة المجتمع الصومالي، ولم تكن لغة رسمية مستعملة في الدول والإمارات والسلطنات التي حكمت البلاد لأنها ظلت غير مكتوبة بصورة رسمية، ومن المعلوم أن اللغة العربية كانت اللغة الرسمية المستخدمة في الدواوين والمراسلات قبل قدوم الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر، ولقد كتبت في الفترة الاستعمارية بالحروف اللاتينية فحاولت الدول الاستعمارية في الخمسينيات أن تستخدم رسميًا، ولكن تلك المحاولات واجهت معارضة ورفضًا من قبل المجتمع بقيادة العلماء، لأن اللغة العربية كانت اللغة الرسمية للصوماليين عبر التاريخ المعروف، ولم تحاول الحكومات المدنية بعد الاستقلال كتابتها بل إن اللغات الأوروبية ظلت اللغات الإدارية في البلاد.

ففي عام ٢١ أكتوبر ١٩٧٢ أعلنت الحكومة العسكرية كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية وجعلها رسمية للدولة، واللغة الوحيدة للتعليم من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية، وكان هذا قبل بداية الدراسة في الجامعة الصومالية، وكانت كتابة اللغة الصومالية تمهيدًا للتغييرات المزمع عليها من قبل حكم العسكر في المجال التعليمي، فتلك كانت خطوة وطنية غير مسبوقة نفذت بقرار العسكريين من ناحية، وبكونها أصبحت لغة التعليم الوحيدة في الساحة من الناحية الأخرى، فإن ذلك يعتبر مفخرة لهم وعملًا بطوليًا في الشارع الصومالي مما أعطى حكمهم زخمًا كبيرًا يستطيعون أن يتغنوا بحدوثه.

ولقد صور الإعلام كافة اللغات الأجنبية بأنها أداة للاستعمار وعدوة لثقافتنا فتمت شيطنتها، وكأن كتابة اللغة الصومالية تحل مشكلة الجهل والأمية، وكأن أي واحد يتعلم كتابة اللغة الصومالية يصبح مؤهلًا تعليميًا ويستغني عن التعليم النظامي الذي يستغرق وقتًا طويلًا، ولقد فرح بها الناس يومها كثيرًا متأثرين بالحملات الدعائية المركزة والوجهة السياسية للدولة والأغاني المحمسة.

إن توحيد اللغات التعليمية كانت ميزة جميلة وأمرًا رائعًا حقًا كمثل كثير من الدول في العالم بشرط أن تتوفر لدينا القدرات العلمية والمالية ليكون تعليمنا مساهمًا في التنمية الوطنية ونضمن سلامة المسيرة المستقبلية، أما ركوب الأمواج التي لم نحسن السباحة فيها فكان مخاطرة يمكن أن تقود أجيالنا إلى طريق مسدودة لا مخرج منها ولا ضوء في نهاية النفق في اللحظات الحاسمة، وهو غير مستساغ لدى العقلاء في العالم. وبما أننا لم نكن نملك من الناحية العلمية القدرات العلمية والإمكانات المادية فإن اتخاذ مثل هذه القرارات ما كان له إلا أن يؤدي إلى النتيجة الحتمية التي آلت إليها الأمور بعد بضع سنوات فقط. ويبدو أن كتابة اللغة الصومالية لم تكن منطلقاتها وطنية بحتة بهذه البساطة بل الأمر كان أكثر تعقيدًا مما في ظاهرها.

وهناك أسباب كثيرة تدل على وجود عوامل أخرى كانت من بين الدوافع التي كانت وراء تحقيق المشروع، منها:

أولا: إنه لمن الصعوبة بمكان استعراض قوة الصراع الثقافي بين المجتمعات المسلمة وبين الدول المسيحية التي استطاعت احتلال أفريقيا وآسيا، فبجانب القوة العسكرية كان

لديها قوة الثقافة والمعرفة، ففرض لغاتها على كافة المجتمعات الأخرى كانت في مقدمة أهدافها البعيدة المدى، كما كان تغيير أحرف اللغات الأخرى وإحلال الحروف اللاتينية محلها. واللغة العربية إما أنها اللغة الرسمية في أغلب المجتمعات المسلمة أو أن أغلب لغاتها مكتوبة بالحروف العربية، والمجتمع الصومالي لم يكن خارجًا عن هذا النطاق، لأن لغة الدول والسلطنات الصومالية ما قبل الاستعمار كانت العربية، وهذا لم يكن يروق للقوة المستعمِرة بل كان لابد من تغيير تلك الوضعية، الأمر الذي خلق جوًّا من التوتر بين المستعمرين وبين المجتمع الصومالي عندما أرادت تلك الدول كتابة اللغة الصومالية ودفن اللغة العربية قبل استقلال الصومال، كما حدث في اللغة التركية واللغة السواحلية والعشرات من اللغات الأخرى التي تم تغيير الأحرف العربية - المكتوبة بها – إلى الأحرف اللاتينية.

(لقد نشرت جريدة إيطالية عام ١٩٣٣م مشروع اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وعلى ما يبدو كانت تلك أول محاولة جادة من قبل الأوروبيين لكتابة اللغة الصومالية. وفي عام ١٩٣٨م قامت الحكومة البريطانية بمحاولة إيجاد أبجدية لاتينية لكتابة اللغة الصومالية وإدخالها أولًا في المدارس الأولية التي بنيت في المحمية، وقام الشعب الصومالى بمظاهرات صاخبة واحتجاجات شديدة ضد المحاولة الاستعمارية الهادفة إلى تقويض الثقافة الإسلامية العربية وهدم الإسلام، وقاد المصلحون والعلماء هذه المظاهرة وتراجعت الإدارة الاستعمارية عن المحاولة مؤقتًا)[1].

لقد كتب المستعمرون البريطانيون وبتأييد إيطالي اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية كما هي قبل استقلال الصومال بهدف إقصاء اللغة العربية وإخراجها من الساحة التعليمية، ولقد حققت الأمنية الاستعمارية القديمة بأيدي الصوماليين تحت قيادة النظام العسكري الحاكم الذي كان يعلن يومها عداوته السافرة للقوى الرجعية الاستعمارية وقطع دابرها في الصومال ومع ذلك نفذوا جانبًا من خطط الاستعمار، إنها متناقضات في اتجاه واحد.

ففي عام ١٩٥٥م عقد مؤتمر بمشاركة مسؤولين من بريطانيا وإيطاليا في مقديشو بدعوة من الحكومة الإيطالية، وقد أوصى المؤتمر الثنائي باختيار أبجدية لاتينية معدلة، وفي

(١) كتابة اللغة الصومالية- وزارة الإعلام والإرشاد القومي، مصدر سابق، ص٢١.

تلك الفترة وقبل تنفيذ المشروع الاستعماري الخطير من الناحية الرسمية ظهرت مطبوعات أنيقة باللغة الصومالية المكتوبة بالحروف اللاتينية المقترحة، وكانت بعض من هذه المطبوعات يتحدث عن الأدب الصومالي، وبعض الأشعار التي نظمها المجاهد الكبير السيد محمد عبد الله حسن[١].

والجدير بالذكر أنه في ٢١ أكتوبر ١٩٧٢ الذي تم فيه إعلان كتابة اللغة الصومالية وكانت طائرة هيلوكبتر تلقي منشورات ملونة مكتوبة باللغة الصومالية كبشارة تقدمها الدولة إلى الشعب الصومالي في ذلك الصباح كان هناك كتاب يحتوي بعض أشعار السيد محمد عبد الله حسن تم توزيعه على بعض الناس، ويعني ذلك أنه كان في المخازن منذ ذلك الوقت، صحيح أن كتابة اللغة الصومالية أصبحت مفيدة ولكن كتابتها من قبل الاستعمار وبلغته لم تكن خدمة لنا، بل كانت جزءًا من الصراع الثقافي في العالم الإسلامي، وكان الهدف إقصاء لغة القرآن عن الساحة الإسلامية.

ثانيًا- لم يتأخر العسكريون عن إعلان حربهم على الثقافة الإسلامية وتراثها العربي، ولم تكن إذًا كتابة اللغة الصومالية إلا غطاءً لتحقيق أهداف أكثر عمقًا للتخلص من التراث الوطني الأصيل وكل ما له علاقة بالتراث الإسلامي وحضارته بما فيها المتصلة بحلقات المساجد العلمية التي توارثها الأجيال عبر القرون، ومنع استيراد الكتب العربية وخاصة الكتب الدينية، وتشنيع أعمال العلماء بصورة مكشوفة وتشويه سمعتهم وتسميتهم بـ"علماء السوء"(WADAAD XUME)، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إيقاف البعثات التعليمية إلى الكثير من الدول العربية[٢].

---

(١) الصومال وجذور المأساة الراهنة للمؤلف، ص: ٢٣.

(٢) في العام الدراسي ١٩٧١-١٩٧٢ قد أكملت دراستي الثانوية وكنت من بين الطلبة الذين فازوا بالمنح الدراسية السعودية، فعندما طلبنا جوازات السفر رفضت وزارة التربية والتعليم إصدار الجوازات لنا، فقررنا أن نقابل وزير التربية والتعليم السيد عبد الرزاق محمد أبوبكر، فقال لنا لا نعطيكم الجوازات أبدًا، فقلنا لقد منحتم الجوازات للطلبة الذين فازوا بالمنح الإيطالية وسافروا هذا الأسبوع فلماذا ترفضون منحنا الجوازات وتلغون منحتنا الدراسية؟ فقال بكل وضوح: نحن قررنا أن نعطي هؤلاء الطلبة جوازاتهم وأرسلناهم إلى إيطاليا، ومنعنا منحكم الجوازات لأننا لا نريد أن يذهب أحد من طلابنا إلى الأوطان العربية بعد اليوم، ولذا لا منحة لكم بل تذهبون إلى التدريب العسكري فورا أداء للخدمة العسكرية الإجبارية، ولم يكن مجرد وزير بل كان عضوًا من بين " ٢٥" شخصًا في المجلس العسكري الحاكم.

ثالثًا- كانت هناك رغبة حقيقية لدى العسكريين بالتحكم في ساحة المعرفة، حيث بدأ غلق المنافذ الثقافية بإحكام بين الصومال وبين الدول الغربية ومن في فلكها والدول العربية، وتحريم البلاد من التواصل الثقافي والتنوع العلمي بسرعة مذهلة، وهو ما خلق تذمرًا لدى معظم المتعلمين والسياسيين، لأن معظمهم تعلموا في تلك الدول، ويبدو أن كتابة اللغة الصومالية كانت تمهيدًا لتحجيم الطبقات المأثرة في البلاد، وخلق طبقة جديدة بواسطة ترفيعهم بعد تعلمهم قراءة وكتابة اللغة الصومالية وإعطائهم دورات قصيرة للتأهيل، هذا كان في مبدأ الأمر، أما الوجه الحقيقي للأهداف الخفية فقد اتضحت بعد سنة واحدة من الانقلاب.

والأهداف من هذه الخطوة كانت كالتالي:

أولا: قطع التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل من أجل إعادة كتابة التاريخ الصومالي، وصياغة المجتمع صياغة تختلف عما كان عليه سابقًا، فكتابة اللغة الصومالية بالأحرف اللاتينية هي التي تؤمّن للحكام الجدد خلق أجواء جديدة توفر لهم حرية التحرك والتوجيه بمعزل عن ماضي المجتمع الصومالي وتراثه وحضارته، وبصورة تلقائية فإن سياسة قطع التواصل تجعل الجيل الحاضر والمستقبل منفصلًا تمامًا عن حضارته الإسلامية وتراثه التاريخي المكتوب باللغة العربية منذ دخول الإسلام في القرن الأفريقي، والذي تحقق بفضل هجرة أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا واحد من الأسرار التي كانت وراء كتابة اللغة الصومالية بالأحرف اللاتينية.

ثانيًا: تهميش المتعلمين القدامي وتكوين طبقة جديدة تحل محلهم على عجل، ثم يصبحون أذرعًا قوية لتأييد الحكم العسكري وتنفيذ توجيهاته بدون مناقشة أو استفسار. وفعلًا تحولت الطبقة الجديدة إلى قوة يعتد بها العسكريون، وحلت محل الطبقة المتعلمة خلال مدة قصيرة، وكثيرًا ما كان يُرسل البعض إلى الدول الاشتراكية لإعطائهم مزيدًا من الجرعات التي تعطيعهم ثقة زائدة بعد عودتهم إلى بلادهم.

ثالثًا: توحيد اللغات التعليمية والمناهج، إن كتابة اللغة الصومالية قد حققت هدفًا محددًا وهو توحيد اللغات التعليمية والمناهج فترة ما قبل الجامعة فتحقق ذلك بهذا القرار، ولكن كانت هناك نتائج وخيمة، فجعل اللغة الصومالية اللغة الوحيدة للتعليم لم يكن

قرارًا حكيمًا في هذا التوقيت، فكثير من الدول لغتها مكتوبة ولكنها لم تكن اللغة الوحيدة للتعليم، أما أن يكون للصومال لغة مكتوبة فهذا أمر رائع حقًا كمثل كثير من الدول، ولكن السؤال هو: هل كان هذا القرار نتيجة دراسة علمية توضح خارطة الطريق للدولة؟ أم كان منطلقاته عاطفية كي نقود أجيالنا إلى طريق مسدودة لا مخرج منه؟ إذًا فإن مثل هذا التصرف أمر غير مستساغ لدى العقلاء في العالم.

رابعًا: توفير سمعة قوية للحكام الجدد في الشارع الصومالي لأنهم حققوا ما عجز عنه الأوائل، وهو إنجاز يضاف إلى سجلاتهم الثورية أمام أعين الجمهور، وكانوا حريصين كل الحرص على تضخيم كل عمل تم إنجازه في عهدهم مهما كان ضئيلا كعادة الدول المتخلفة.

الموجّه الرابع: الانحياز الثقافي إلى المعسكر الشيوعي:

الفلسفة المستخدمة لتوجيه الحياة التعليمية في العقدين الذين ظل فيهما الحكم العسكري هي الأيدولوجية الاشتراكية " الاشتراكية العلمية" بقيادة الاتحاد السوفيتي، فقد أعلن الانقلابيون وقتها أنهم متمسكون بمبادئها وأفكارها، لسنا هنا في صدد الحديث عن اشتراكية النظام ومدى الالتزام بها وكيفية تطبيقها، ولكن المهم هنا أن نذكر أن الاشتراكية كانت هي الشعار القوي المستخدم من قبل العسكريين في كل المجالات، والتعليم كان في مقدمتها عبر المدارس والأنشطة الطلابية المتنوعة، وهذا التوجه يعني أن الانقلاب العسكري حاول منذ البداية قلب الموازين رأسًا على عقب في شئون الحياة كلها، تعليمًا وثقافة، تجارة وزراعة، سياسة واقتصادًا، آدابًا وأخلاقًا وتدينًا، كما لم تسلم من شرورها الأسرة وتركيبتها المعتادة وتقاليدها الاجتماعية.

قد تكونت قبلة جديدة يؤم إليها المجتمع، وكأننا في بداية ميلاد جديد، لأنه حسب ما أعلن عنه العسكريون يومها فإن كل ما سبقهم كان في نظرهم شرًا مرتبطًا بالاستعمار والرجعية العالمية والفلسفات الدينية المتخلفة، هذه هي الوجهة الجديدة وقبلة نظام الحكم، وبسرعة مذهلة امتلأت الساحات العامة بالشعارات الاشتراكية التقدمية وزينت على جدرانها صور زعماء الشيوعية العالمية مثل كارل ماركس، ولينين، وإنجلز، وبجانبهم الجنرال محمد سياد بري، وفي طوابير الصباح في المدارس وفي المرافق الحكومية وفي أي تجمع كانت الأغاني الشبيهة بالأغنية الشيوعية العالمية تَصُمّ ضجيجها وصخبها الآذان في

المدن والقرى. إن الانقلابيين كانوا يملكون الجرأة الكافية لإعلان طموحاتهم ورغبتهم الشديدة في قيادة المجتمع نحو تغيير شامل يتنافى مع مكتسباته الحضارية.

الموجه الخامس: تضييق القيم والثقافة الدينية وتشويه العلماء:

منذ الانقلاب العسكري بدأت ملامح سياسة جديدة للحكم العسكري لتشويه الدين الإسلامي، فالصوماليون مسلمون ولم يكن في البلاد يومها تلك التيارات الإسلامية الناتجة عن الصحوة أو أي توجهات دينية أخرى أو أي فلسفات يشم منها رائحة المعارضة والمقاومة ضد الدولة الصومالية، والتدين ظاهرة طبيعية في المجتمع، ولم يكن لدى العلماء الوعي السياسي الكافي لمعرفة الأيديولوجية الاشتراكية ومفهوم الشيوعية، وكانت مهمتهم الأساسية تدريس القرآن الكريم وتنظيم الحلقات العلمية في المساجد وممارسة الوعظ والإرشاد لتوعية الناس وحثهم على الالتزام بالقيم الأخلاقية حسب أحكام الشريعة، ولم تكن أي معارضة منظمة ضد الحكم العسكري في تلك المرحلة.

ومع هذا الوضع الهادئ الذي لا يتدخل أحد في سياسة الدولة وشئونها وقراراتها بدأ الحكم العسكري معركة حامية الوطيس ضد أحكام الدين وانطلقت السخرية ضد العفاف والأخلاق واحتشام النساء والتقاليد الدينية بصفةعامة، ولم يتوقف الأمر على هذا بل ومنع الحجاب في المدارس والجامعة. فمنذ الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩ كانت بوادر تصدع العلاقة بين الدولة وبين كل ما له علاقة بالدين، فسرعان ما شن الحكام حملة واسعة النطاق ضد العلماء بدون أسباب تذكر، وكثيرًا ما كانوا يستخدمون لتشويه سمعة العلماء كلمة علماء السوء "WADAAD XUME" باللغة الصومالية، وكانت حملة مسعورة أدت إلى وقف كثير من الحلقات العلمية في المساجد ومنع إدخال الكتب الدينية في البلاد، وبدأت الهجمة على أنشطة المساجد والزوايا منذ السنة الثانية للحكم العسكري، ولم تكن هناك أسباب ظاهرة تقنع الشعب الصومالي بوجاهتها وصوابها.

هذا التوجه الجديد قد هز قدرًا من الثقة الشعبية تجاه القيادة الجديدة، لأن العلماء يحظون باحترام وإجلال من قبل عامة المجتمع الصومالي. ولم تقف ثقافة الصدام عند هذا الحد، بل تطاولت على الإسلام ونبي الاسلام وقدسية الدين، وأحدث شرخًا واسعًا في العلاقات بين القيادة السياسية وبين القيادة الدينية والاجتماعية، ولقد ألبست الثورة حربها ضد الإسلام وضد التقاليد الاجتماعية لباس الحرب التي تقوم بها الاشتراكية

العلمية ضد التقاليد الدينية والتقاليد البالية الرجعية، والأدهى من ذلك أن هذه الثقافة التصادمية تم الترويج لها عبر المرافق التعليمية: المدارس والجامعات والوسائل الإعلامية، فأعطى هذا السلوك انطباعًا خطيرًا مفاده أن الدولة الصومالية تحارب نفسها بنفسها، لأن إعلان الحرب ضد أقدس المقدسات في هذه البلاد وضد الزعامات الدينية يعني هدم أهم مكون من مكونات قوتنا.

لم تكتف القيادة الجديدة في سياستها التصادمية بتلك الخطوات، بل تعدت إلى جوهر القضايا الاجتماعية التي تمس أعماق النفس المسلمة لكل فرد مسلم، ومن بينها القيم والأخلاق، ومنها ما له علاقة بالاحتشام مثل منع المحجبات من الدراسة في المدارس والجامعة. كانت الطالبة ترتدي لباسًا محترمًا دينيًا واجتماعيًا منذ المرحلة الإعدادية وحتى المرحلة الثانوية، وفجأة صدر قرار وزاري بإجبار الطالبات علي لبس البنطلون والقميص، وهو لباس رجالي في الصومال، وأي طالبة لا تنقاد لهذه الأوامر تفصل من المدرسة ومن الجامعة نهائيا، وهذه القضايا كانت جزءًا من السياسات المؤدية إلى تدهور العلاقات بين الشارع والحكومة في وقت مبكر.

وفي النهاية وصل الأمر إلى تدخل حكومي مباشر في قضايا إسلامية يعتبر من مسلمات الدين الإسلامي مثل الأحوال الشخصية بعد أن أصدرت الحكومة أحكامًا قانونية تخالف النصوص القطعية نصًا وروحًا، مما أحدث هزة عنيفة للغاية في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تطور حتى تفاقم حين أقدمت الدولة على إلغاء الميراث الشرعي، ولقد فاجأ رئيس الدولة الجنرال محمد سياد برى الجميع بإعلان المساواة الكاملة بين الرجال والنساء في الميراث والولاية وكل ما يتعلق بالأحوال الشخصية، وحدث هذا في مناسبة يوم المرأة العالمي عام ١٩٧٥، ومن بين ما قاله في خطبته: "إننا نعلن المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، ونقول لكم: لا ثلث ولا ربع ولا سدس بعد اليوم" إشارة إلى العبارات القرآنية في آيات الميراث.

ولقد جرح هذا مشاعر الصوماليين وبقية المسلمين على السواء، الأمر الذي جعل بعض العلماء يتكلمون عن القانون الجديد ويوضحون أمره للرأي العام ويبينون مكامن الخطر فيه ومخالفته للأحكام الشرعية للدين، مؤكدين أن كتاب الله أحق أن يتبع. لقد خطب العلماء في بضع مساجد، وكان كلامهم مجرد البيان الشرعي في قضية الميراث حسبما

ورد في القرآن الكريم، ولكن سرعان ما هاجمت الشرطة المساجد واعتقل مئات العلماء. وبعد أسبوع واحد فقط تم استشهاد عشرة من خيرة العلماء في الصومال رميًا بالرصاص وأحرق جثثهم كما روى أحد الصحفيين الإيطاليين الذي حضر موقع الإعدام، ولا يعرف أين جثث الشهداء حتى يومنا هذا، وهو إجرام في غاية الجرءة والبشاعة، وهي محاولة للتخلص من الإسلام وتدمير ثوابته وإسكات صوت المجتمع وعلى رأسه العلماء حتى يتم لهم ما يريدون.

الموجه السادس: محاربة التقاليد المجتمعية:

التقاليد والعادات جزء من الثقافة والمعرفة العامة لأي مجتمع، لأن أي فرد ينتمي إلى أي مجتمع مرتبط بتقاليده ومتأثر بمعانيها ودلالاتها ويتصرف على ضوئها بطريقة أو بأخرى، وهي التي تحدد كثيرًا من العلاقات بين أفراد المجتمع، وبموجبها يحلون كثيرًا من المشاكل المعقدة انطلاقًا من العقد الاجتماعي بين القبايل الصومالية المعروف بـ" Xeer) (Soomaali، فقد جرى إعلان الحرب المباشرة ضد التقاليد والتدخل في أساليب اختيار زعمائهم وعدم مراعاة أنظمتهم التي تعودوا عليها منذ مئات السنين. ويعني ذلك أن سياسة التصادم وضرب قوى المجتمع بعضها ببعض كان قرارًا اتخذه الحكم العسكري ضد القبيلة والإسلام والدولة أركان المجتمع الصومالي، ولم يسلم منه شيء.

يقول الدكتور عبد الرحمن معلم عبد الله باديو (وكان التحدي الثالث الصراع بين الدولة والمجتمع في دولة ما بعد الاستعمار التي ارتكزت على أيديولوجيات علمانية ونظام حكم مركزي فغرّب نظام الحكم موضوع المجتمع التقليدي الذي تأسس على نظام العشيرة والدين والثقافة الإسلامية وتصادم هذا التزاوج المتضارب بين الدولة والمجتمع مع نظام العشيرة والدين الإسلامي بالإضافة إلى تطفل دولة ما بعد الاستعمار غير الحكيم في الشئون الاجتماعية ومحاولة سطوتها، وهو ما وضع الصومال في قلب صراع بين ثلاث أيديولوجيات وهي العشائرية والإسلامية والقومية)[1]. فبدون المحافظة على مقومات بنية الشعب الصومالي والأركان التي تعتمد عليه حياته فإن البديل حتمًا هو التصادم وحدوث انهيارات دورية تستمر ارتداداتها فترة طويلة تعاني الأجيال المتعاقبة من ويلاتها.

(١) الدكتور عبد الرحمن معلم عبد الله (باديو) تاريخ الصومال -رؤية تحليلية جديدة، المجلد الأول، الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م، ص: ٢١٢.

وخلاصة القول، ومع أننا هنا في مجال التعليم وكيف تأثرت بهذه السياسة الجديدة إلا أن ما أشرنا إليه يحمل دلالة على المحاولات الهادفة للتغيير، وبكون الحكم مرتبطًا بالشيوعية، فمن الطبيعي وجود الدكتاتورية وقمع الحريات ومحاربة الدين ومحاربة كافة ثقافة المجتمع بما في ذلك العادات والتقاليد الراسخة، ولقد استخدم العسكر اسم الاشتراكية في كل صغيرة وكبيرة منذ اليوم الأول، وبها خلقوا ثقافة تحرم حرية الرأي وتعادي الإسلام والقيم المجتمعية، مما خلق مجتمع الكراهية والخوف، الأمر الذي ترك في النفوس جراحات غائرة لم تندمل بعد. إن تلكم الموجهات هي التي قادت مسيرة التعليم أكثر من عقدين، ولقد رأينا ما أصاب أركان حياتنا من أضرار وعلى رأسها الدين والحرية والقيم الأخلاقية والعفاف والاحترام.

إن الموجهات التعليمية كانت تمهيدًا لانقلاب اجتماعي مبني على القهر وتكميم الأفواه والقرارات الارتجالية وإحداث شلل في المسيرة التنموية بعد أن تمت عسكرة كل شيء، وما بقية المباحث في هذا الفصل إلا تنفيذا لما تقتضيه الموجهات التي شاهدناها.

المبحث الثاني

التوسع التعليمي ونتائجه

منذ الأيام الأولى من الانقلاب كان واضحًا أن هناك توجهات جديدة في المسألة التعليمية، وكانت تلك التوجهات جزءًا من أهداف عامة معلنة وغير معلنة ظهرت ملامحها تدريجيًا وبشكل موجات تشبه المد والجزر البحري. فمنذ كتابة اللغة الصومالية فقد انتهت مشكلة تعدد اللغات التعليمية وتنوعها في مختلف المراحل، ومنذ مصادرة المدارس الأجنبية فقد انتهت كذلك مشكلة تعدد الجهات الإدارية في المؤسسات التعليمية.

أما المنهج فكما هو المعلوم فلم يشغل الحكام الجدد أنفسهم بوضع منهج صومالي مثل من سبقهم من الحكومات في وضع مناهجها، وإنما اكتفوا بترجمة المعلومات المتعلقة بالمواد المقررة إلى اللغة الصومالية مع وضع بعض اللمسات الخفيفة وإضافة الاشتراكية وفضائل الحكم العسكري وإنجازاته، ومع هذا فقد اختفت ظاهرة التعدد في المنهج من الناحية الشكلية، فعلى أقل تقدير فإن الطالب الصومالي لم يعد يتلقى المواد الاجتماعية إلا من خلال رؤية الحكام، وهو أمر إيجابي يدل على وجود منهج وطني واحد في أذهان الطلاب.

قد رأينا في المبحث الأول من الفصل أن كل المعضلات التي ورثتها الحكومات المدنية من تعدد في اللغات واختلاف المنهج والمؤسسات التعليمية ومراعاة التوازن في العلاقات الدولية قد حلّها العسكريون في ظرف سنتين فقط وبقرارات سريعة وفورية التنفيذ، لأنه لم تكن جهة وطنية أخرى يمكن أن تعترض على سبيل تلك القرارات بعد حل البرلمان وإلغاء الدستور الوطني وتجريم أية معارضة منذ الساعات الأولى من الانقلاب العسكري.

بعد تلك الخطوات الجريئة الخاطفة أصبح التركيز على توسيع التعليم أفقيًا وافتتاح أكثر المدارس الممكنة في أنحاء البلاد من خلال تحريك المجتمع وتفجير طاقاته عبر شعار جذاب وهو " ساعد نفسك " (ISKAA WAX U QABSO)، فأصبح الجميع يشارك في بناء العملية التعليمية. وكان التنافس بين المحافظات وبين المدن والقرى في المحافظة الواحدة على أشده، مما أحدث تحولات جذرية في القضايا التعليمية في مختلف جوانبها وبرامجها، لقد حدث توسع هائل بعدد المدارس والمدرسين والطلبة، وكان ذلك مذهلًا

كون هذا الأمر قد تم إنجازه في وقت قصير وقياسي حقًا، وتلك كانت طفرة اعتبرها المجتمع شبه معجزة. وحتى تتضح الصورة أكثر فأكثر فلنقرأ هذه الإحصائيات حول تطور التعليم في عهد الحكم العسكري ونسبة النمو العددي بالمدارس والطلبة والمدرسين في المرحلة الأساسية في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ وهو العام الذي حدث فيه الانقلاب العسكري في البلاد، ونأخذ من هذه الإحصائيات النمو الحاصل في السنوات العشر الأولى فقط لنقف على النسبة المئوية للمرحلة الأساسية من حيث عدد المدارس والفصول والطلبة والمدرسين

جدول رقم (١) يوضح التوسع التعليمي في عهد الحكم العسكري[١]

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٩٦٩ – ١٩٧٠م	٢٢٧	١,٤٢٧	٣٧,٩٧١	١,١٣٥
١٩٧٠ – ١٩٧١م	٢٨٧	١,٥١٠	٥٠,٣٤٨	١,٦٥٨
١٩٧١ - ١٩٧٢م	٣١٠	١,٧٦٧	٥٩,٨٤٦	١,٩٤٦
١٩٧٢-١٩٧٣م	٣٥٩	٢,٠٨٥	٧٨,١٣٣	٢,٤٥٤
١٩٧٣-١٩٧٤م	٤٠٧	٢,٥٤٤	٩٦,٩٣٠	٢,٨٤٢
١٩٧٤-١٩٧٥م[٢]				
١٩٧٥-١٩٧٦م	٨٤٤	٥,١٤٨	٢١٩,٥١٧	٤,٢٨١

(١) راجع كلا من : محمد على عبدالكريم وآخرون، تاريخ التعليم في الصومال، ط١ -مقديشو، وزارة التربية والتعليم.

- وزارة الإعلام والإرشاد القومى، الصومال في ظل خمس سنوات، ط١ (مقديشو، وكالة الطباعة، ١٩٧٤م، ص: ٦٤.

- وزارة التربية والتعليم بجمهورية الصومال. ندوة علمية حول الشئون الاجتماعية، ١٩٨٧، ص١٨.

- وزارة التخطيط القومى، الصومال في أرقام لعام ١٩٨٨م، ص ١٥.

(٢) العام الدراسي ١٩٧٤/ ١٩٧٥ أغلقت المدارس بصورة كلية، حيث جاء أمر إلزامي يفرض على جميع الطلاب في مرحلتي الإعدادية والثانوية بالمشاركة فيما سمي بحملة محو الأمية لدى سكان البدو، وتعد تلك الخطوة من أكبر الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها النظام الصومالي آنذاك، ومن مغامراته غير المحسوبة، فلم تكن هناك خسارة أكبر من تفويت عام دراسي كامل على أبنائنا بحجة محو الأمية لدى البدو.

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٩٧٦-١٩٧٧م	١,٠٠٢	٥,٦٤٠	٢٢٩,٠٣٠	٦,٥٤٠
١٩٧٧-١٩٧٨م	١,٠٨٥	٥,٩٥٥	٢٢٨,٥٤٤	٨,٣٩٢
١٩٧٧-١٩٧٨م	١,٠٨٥	٥,٩٥٥	٢٢٨,٥٤٤	٨,٣٩٢
١٩٧٨-١٩٧٩م	١,٤٣٨	٦,٨٥٩	٢٦٣,٧٥١	٨,١٤١
١٩٧٩-١٩٨٠م	١,٥٠٩	٧,٢١٩	٢٧١,١٢٩	٨,٦٩٥

إننا ننظر إلى نسبة النمو للمدارس والطلبة والمدرسين من المرحلة الأساسية انطلاقا من العام الدراسي١٩٦٩-١٩٧٠ الذي حدث فيه الانقلاب العسكري لمعرفة عدد المدارس والطلبة والمدرسين ونسبة نموها خلال السنوات العشر الأولى من عمر النظام العسكري.

في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ أصبح عدد المدارس ٢٢٧ مدرسة، والفصول الدراسية ١٤٢٧ فصلا، وعدد الطلبة ٣٧٩٧١ مدرسًا، وعدد المدرسين ١١٣٥ مدرسًا.

أما العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ فقد أصبح عدد المدارس ١٥٠٩، ونسبة النمو العددي للمدارس ٥٦٥٪، وأصبح عدد الفصول الدراسية ٧٢١٩ فصلًا، ونسبة النمو العددي للفصول الدراسية ٤٠٦٪. أما عدد الطلبة فقد أصبح ٢٧١,١٢٩، وبلغت نسبة النمو العددي للطلبة ٦١٤٪. وأصبح عدد المدرسين ٨٦٩٥، وبلغت نسبة النمو للمدرسين ٦٦٦٪. هذه زيادة عدد المدارس والفصول والطلبة والمدرسين خلال السنوات العشر من السنة ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠.

أما الزيادة السنوية فتكانت كالتالي: بلغت نسبة زيادة عدد المدارس ٥,٥٦٪ سنويًا، أما نسبة زيادة عدد الفصول فوصلت إلى ٦,٤٠٪ سنويا، بينما زاد عدد الطلبة بنسبة ٤,٦١٪ سنويًا. كما وصلت نسبة زيادة عدد المدرسين إلى ٦,٦٦٪ سنويًا.

إن تنفيذ مثل هذه المشاريع الضخمة يتطلب خطة عملية تنطلق من استراتيجية هادفة يتولاها خبراء تستغرق دراستها وقتًا كافيًا، مع توفير كافة الإمكانات التي يستلزم هذا الأمر من أجل الوقوف على مخاطرها وصعوباتها، ومعرفة ما هي العقبات التي تعترض سبيلها، وما هي النتائج المتوقعة للأجيال القادمة، وما دورها في التنمية الوطنية، ولا يمكن أن نعرف ذلك إلا بعد الفحص الدقيق لجوانبها المختلفة.

إن هذه الطفرة يعتبر ثقلًا لا تستطيع الحكومة الجديدة عمله إذا أرادت الالتزام بأدنى معايير الجودة التعليمية ومتطلباتها الضرورية، أما عندما ننظر إلى كل الأعباء الثقيلة المترتبة عن المسئوليات التي انتقلت إلى الحكومة بسبب مصادرتها المبكرة للمدارس والمؤسسات التعليمية الأجنبية، والتي كانت تقع مسئولياتها المالية والإدارية والتعليمية على دول أخرى كمساعدات للصومال فإن ذلك يضاعف الصعوبات للتطورات التعليمية.

فأيا كانت الجهود المبذولة من الحكومة العسكرية لسدّ الاحتياجات التعليمية والوفاء بوعودها فإن القدرات المالية ظلت حجر عثرة أمام المشاريع الضخمة المترتبة علي القرارات الحماسية الثورية؛ لأن الدولة الصومالية منذ ولادتها قبل عقد من هذا التاريخ كانت تعتمد على الإعانات والديون من الدول الغربية والعربية إلى حد كبير، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي كانت غير قادرة على تقديم المساعدات المالية الضرورية بسبب ضعفها الاقتصادي المعروف. إنها سياسات أخذت وقررت على عجل وارتجالية غير محسوبة العواقب، وسوف نرى نتائج تلك القرارات الطائشة والمبنية على تحقيق أغراض غير مدروسة وأهداف قصيرة المدى. وعندها نعرف كم كانت صدمتهم عنيفة عند ظهور بوادر الفشل بعد سنوات معدودات، وكيف جاءت الحلول لمواجهة المشكلات المتجددة الناجمة عن السياسات التصادمية والقرارات العشوائية، مما خلق أزمات أكثر خطورة من سابقاتها، بل يمكن القول إن أي حل أقدموا عليه كان يولد أزمات جديدة تحتاج إلى حلول غير متوفرة.

حدثت كل تلك القفزات العالية والتطورات المذهلة بدون تغيير حقيقي في الميزانيات التعليمية عما كانت عليه في العهد السابق، فالميزانيات السنوية للحكم العسكري بلغت في أفضل سنواتها ١١٪ وفي أدناها ٢٪، وفي أغلبها كانت تتراوح ما بين ٦٪ إلى ٨٪، فالمعدل المتوسط يكون ٦٪ وهي قريبة للميزانية التعليمية للأعوام الدراسية ١٩٦٠-١٩٧٠[١]. وحدث ذلك مع إنشاء الجامعة الصومالية وما كانت تحمله من هموم وأثقال تضاف إلى بقية المشاكل، وكانت جزءًا من الإرباك العام الذي حدث في الساحة التعليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة الصومالية كانت في معترك الحرب الباردة كطرف في الصراع الدولي فلم يكن همها موجهًا نحو التنمية الشاملة إطلاقًا.

(١) المرجع السابق: ملحق وزارة التربية والتعليم ندوة علمية حول الشئون الاجتماعية عام ١٩٨٧، ص٢٣.

منهجية التوسع التعليمي في عهد حكم العسكر:

أولا: تغيير سياسة النجاح:

من أجل تنفيذ ما تقتضيه التوجهات الموضوعة للتعليم فقد اتبع الحكم العسكري منذ أيامه الأولى سياسة تخفيض درجة النجاح للمواد المقررة على الطلاب إلى ٥٠٪ بدل ٦٠٪، من الناحية الأخرى كان الواجب على الطلاب أن يحققوا النجاح لجميع المواد المقررة عليهم، أما في عهد الحكم العسكري فقد تم إلغاء هذا النهج ويكفي النجاح بعدد من تلك المواد فقط وليس على جميع المواد، ونتج عن الإجراءات ما يشبه الانتقال الجماعي إلى السنة التالية بكون الطلبة مشغولين بأنشطة رياضية متنوعة تبلغ أحيانًا ثمانية أنشطة للطالب الواحد أسبوعيًا وخاصة في السنوات الأولى في هذا العهد.

ثانيا: توظيف خريجي الإعدادية:

كان هناك عدد من الأسباب المؤدية إلى توظيف الطلبة المتخرجين من المرحلة الإعدادية، **وأولها** تزايد الطلبة وتضخم خريجي المرحلة الأساسية وصعوبة استيعابها في المرحلة الثانوية. **الأمر الثاني** هو: النقص الحاد لمدرسي المرحلة الابتدائية بعد أن تضاعف عدد التلاميذ عشرات المرات سنويًا. **الأمر الثالث**: إعداد آلاف من هؤلاء الطلبة مدرسين للمرحلة الابتدائية والإعدادية بعد دورتين مكثفتين، وبهذه الأسباب اتخذت الحكومة قرار توظيف خريجي المرحلة الإعدادية ليصبحوا مدرسين للمرحلة الابتدائية، فبدل أن يكملوا المرحلة الثانوية أو الذهاب إلى المعاهد المهنية والفنية يلتحقون بالعمل بالمدارس الابتدائية لتدريس التلاميذ، علمًا بأن أعمارهم التقريبية كانت تتراوح ما بين ١٤ و١٥، يظل هؤلاء كمدرسين سنة أو أكثر ثم يأخذون سنة دراسية أو دورة لبضعة أشهر وعلى ضوئها يأخذون الشهادة الثانوية.

لماذا توظيف المراهقين والمراهقات وهم ما زالوا غير راشدين؟ ولماذا المرحلة الثانوية والتي كانت (٤) سنوات تحولت إلى سنتين فقط؟ لأنهم عجزوا عن إيجاد حلول وجيهة للمشاكل التي خلقوها بأيديهم وهي تضخم المرحلة الأساسية وعجز الدولة عن توفير المدرسين والإداريين والمشرفين التربويين حتى لجأت إلى توظيف المراهقين مدرسين ومدرسات ومربين ومربيات ليدّرسوا قبل المرحلة الثانوية، فإسناد تربية أطفالنا إلى أطفال

مثلهم شذوذ في عرف التعليم، وهو فكر صبياني لا علاقة له بالتنمية، هكذا جاءت الحلول العاجلة المبكية والمحزنة ليخلقوا مشاكل أخطر.

ومن بين ما خلق متاعب أمام المرحلة الأساسية إنشاء الجامعة الوطنية وافتتاحها عام ١٩٧٢ في مرحلة التوسع التعليمي الأساسي فأضافت الجامعة ضغطًا هائلًا على المرافق التعليمية، فكما كانت عادة العسكريين في اتخاذ القرارات الارتجالية فإنهم سرعان ما أصدروا قرارهم الفوري إلى نقل نسبة كبيرة من مدرسي المرحلة الثانوية ونقلهم إلى الجامعة الوطنية ليتولوا تدريس المرحلة الجامعية، وأدت هذه الخطوة إلى إشكاليات جديدة في المدارس الثانوية تمثلت في نقص المدرسين الأكفاء، مما كان له أثره السلبي على المستوى العلمي للطلاب.

من نتائج الموجهات التعليمية:

أولًا: توسع تعليمي غير مسبوق: لقد انتظم أكبر عدد من بناتنا وأولادنا في صفوف مدارس الحكومة حيث بلغ عددهم ٢٧١١٢٩ طالبا في العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ بينما كان عددهم ٣٧٩٧١ في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠، والفارق كبير بزيادة ٢٣٣١٥٨ طالبا وطالبة ونسبة النمو هي ٦١٤٪. بالإضافة إلى ما سبق فإن توظيف هذا العدد الكبير قد رفع مؤقتًا الدخل المالي للمجتمع مما جعل الشعب الصومالي قد وجد نوعًا من السعادة من تلك التطورات التعليمية، لأن توفير الفصول الدراسية لأطفالنا أمر في غاية الأهمية لأن نشر المعرفة هي البوابة الطبيعية للدخول في عالم التنمية والتقدم وهو هدف نسعى إليه مهما تكن قدراتنا وإمكاناتنا ولقد أعطى ما تم إنجازه في السبعينيات من القرن الماضي قدرًا من المصداقية والثقة للحكم العسكري رغم أن ذلك لم يدم طويلا بالأسباب التي ذكرناها سابقا.

ثانيًا: توظيف خريجي المرحلة الإعدادية: نتيجة لتلك الجهود الكبيرة فقد أصبح المتخرجون من المرحلة الإعدادية رقمًا أكبر من قدرات الوزارة من حيث توفير الفصول الدراسية والمدرسين في المرحلة الثانوية بعد نقل عدد كبير من مدرسي الثانويات إلى الجامعة، مما خلق فراغًا خطيرًا في المرحلة الأساسية والثانوية معا، فاضطرت الدولة إلى توظيف خريجي المرحلة الإعدادية من الجنسين للتعويض ولتولي التدريس في المرحلة الابتدائية، وهي نتيجة الارتجالية وغياب الاستراتيجية وعدم التخطيط للبرامج التنموية المستقبلية، وهي ظاهرة تدل على بعد النظام الحاكم عن حقيقة الروح التعليمية.

ثالثًا: خلل في السلم التعليمي: ولقد أدت تلك السياسات خللًا في السلم التعليمي مثل: الانقطاع عن التعليم في سن المراهقة، وهو أمر يعرقل المسيرة التعليمية للناشئة، فالتدريب السنوي مهما تكن الدراسة مضغوطة ومكثفة لا يمكن أن يعوض الخسارة الناجمة عن الانقطاع، لأن هناك فرقًا شاسعًا بين الدراسة النظامية وبين التدريب أيًا كان نوعه، وأن التدريب من أجل تدريس مادة مقررة في الكليات التربوية ومعاهد المعلمين يعد أمرًا غير كافٍ.

رابعًا: إمكانية الالتحاق بالجامعة بعد سنتين دراسيتين للمرحلة الثانوية: لقد أمكن للطلبة أن يلتحقوا بالجامعة بدون مرور المرحلة الثانوية بصورة كاملة والاكتفاء بسنتين دراسيتين فيها، وهو استعجال في غير محله، علمًا بأن المناهج التعليمية في عصرنا الحاضر متشابكة وشبه موحدة من حيث الاتجاه العام، وهناك هيئات عالمية مثل يونيسكو وأمثالها تراقب عن كثب والاختلاف بين الدول أمر وارد، ولكن ذلك محدود ومحسوب في الوقت نفسه، فأي محاولة للتلاعب بشأنه سيعرض إنتاج تلك الجهة للخطر في المستقبل القريب أو البعيد، وسيصيب خريجي مؤسساتهم ضرر بليغ من قبل المؤسسات العالمية المتناظرة، وأعرف عددًا من طلابنا الذين تخرجوا في الجامعة الوطنية قد تعرضوا لمثل ما نتحدث عنه في أوروبا والعالم العربي رغم كفائتهم المعرفية العالية.

خامسًا: جاهزية النجاح للطلاب: فقد تم تخفيف الأعباء الدراسية عن الطلبة وتشغيلهم بأنشطة واسعة أخرى ورفع مسئولية النجاح بجميع المواد عنهم، مما أدى إلى اتباع سياسة عدم رسوب الطلبة، ويكفي أن ينجح ببعضها في نهاية السنة الدراسية.

سادسًا: خلل في العلاقات التربوية في شئون العائلة: ومع أن هذا العمل كان يعطي ثقة نفسية لهذه الفئة الشابة ولربما بعضهم يساعد عائلتهم برواتبهم، ولكن الوظيفة تحرر المراهقين والمراهقات عن سلطة والديهم في وقت مبكر بعد أن وظفتهم الدولة وهم مراهقون مما جعلهم يشعرون بالنشوة، لأن لديهم اكتفاءً ذاتيًا من الناحية المالية ولهم حق التصرف برواتبهم، ولكن تلك مسئولية أكبر من مستوى أعمارهم، إن غياب أو ضعف مسئولية الأبوين تربويًا قبل عبور قنطرة الطفولة والمراهقة يصيب العائلة بنوع من التوتر أو الشلل وتمزق الروابط بين أولياء الأمور وبين الأبناء.

سابعًا: تعليم منفصل عن اللغات العالمية: عندما تحولت المراحل التعليمية إلى اللغة الصومالية فإن طلابنا لم يجدوا المراجع والمصادر الضرورية للمقررات، بل وجدوا أمامهم كتابًا واحدًا ترجم إلى اللغة الصومالية لكل مادة مقررة على عجل، فبكونهم لا يعرفون اللغات الأجنبية وعدم وجود مكتبات علمية باللغة الصومالية التي توفر لهم الكتب والمجلات العلمية والوثائق تأليفًا أو ترجمة إلى لغتهم الوطنية فإن ذلك لا يمكّنهم من مواكبة التطورات المعرفية في العالم، وبهذا انقطعت بهم السبل فلا مجال للصعود العلمي في تلك الظروف، فلا غرابة لحدوث ذلك لأن الحماس العاطفي الثوري قد خمد، ولم يكن هناك أي جهد إضافي بعد المرحلة الأولى، مما أضعف المسيرة التعليمية ووسع الهوية بيننا وبين التنمية المعرفية الحقيقية، وأحدث ذلك ما يشبه شللًا لقدرات الطلاب، إنهم وجدوا أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه حتى تحول ما كان أمرًا مفتخرًا به في بداية الأمر قد تلاشى بسرعة بعد أن تأكد لدى الطلبة أنهم سيلتحقون بالجامعة الصومالية الوطنية وسيواجه بعضهم حتمًا لغات لا يعرفون عنها شيئا في سنتهم الأولى.

ثامنًا: هبوط بالمستوى التعليمي والتربوي للتلاميذ: إنه حدث تغيير جذري لمستواهم وهم في مرحلة تلقي المعرفة والخبرة من غيرهم إلى مرحلة الأستاذية في سن لا يسمح لمثل هذه المهمة الصعبة، مهمة التدريس والتوجيه وتربية غيرهم مما يشوه صورة التعليم في أذهانهم وأذهان تلامذتهم، إن عجلة الحياة ومنها التربية والتعليم تدور من خلال سنة التدرج من الحمل إلى الولادة، والتقاط أطفالنا الكلمات من فم الأمهات كلمة بعد كلمة، وتستمر هذه العملية مدى الحياة من المهد إلى اللحد.

إن الذين يظنون أنهم قادرون على تخطي تلك القوانين الربانية بقوتهم وذكائهم وأموالهم وكثرة من حولهم من المطبلين والمنافقين لمخادعون مغرورون، إن الذين يعتقدون أن مجرد أوامرهم وسرعة استجابة أتباعهم للتنفيذ الفوري عامل مساعد للتقدم ونهضة الشعوب يعيشون على الأوهام، وسيواجهون حتمًا انسدادًا لطريق سيرهم ويدخلون نفقًا مظلمًا لا يستطيعون الخروج منه، وتاريخ الأمم خير برهان، وبلادنا دليل ناطق على مصير مثل تلكم التصرفات الهائمة، ومثلهم كمثل قائد سيارة أو طائرة بدون خارطة يهتدي إليها للوصول إلى المحطة النهائية.

فرغم التوسع الهائل للتعليم ما قبل الجامعة من خلال القفزات غير المحسوبة، وسياسة حرق سنوات من عمر المراحل التعليمية بهدف سرعة إنجاز مدة السنوات العشر الأولى فإن الانكماش والتراجع العددي للطلبة والمدارس والمدرسين وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب فما دونها لم تستغرق إلا بضع سنوات حتى انهار البنيان على ساكنيه.

لقد قفزت أرقام الطلبة في المرحلة الأساسية من ٣٧٩٧١ طالبًا في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ إلى ٢٧١,١٢٩ طالبا في العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ وهي عشر سنوات فقط، بينما هبط عدد الطلاب في المرحلة الأساسية بعد ست سنوات فقط من ٢٧١١٢٩ طالبا إلى ١٢٦٩٠٦ في العام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨. الفرق بين العددين هو:١٤٤٢٢٣. والنسبة المئوية في هذا الهبوط الحاد هي ٤٨٪، هكذا تكون النتيجة عكس ما نصبو إليه عندما نتجاهل الدراسات العلمية، ووضع الخطط ضمن استراتيجية شاملة يضعها الخبراء من علماء الأمة، ولا يمكن أن نحصل على مخرجات تساهم في بناء النهضة المطلوبة عندما تكون المدخلات في تعليمنا وفي مشاريعنا خاطئة، فالقرارات الارتجالية هي التي أدت إلى تلك النتيجة المخزية، وماذا تفيد الجهود الضخمة من الأموال والأوقات التي بذلت الأمة من أجل توسيع التعليم ما دامت تلك نتيجتها فالعبرة في خواتيم الأمور ومخرجاتها النهائية.

المبحث الثالث

الجامعة الوطنية الصومالية ـ الآمال والتحديات

أولا: أهمية إنشاء الجامعة الصومالية:

جاءت نشأة الجامعة الوطنية الصومالية عام ١٩٧٢ في وقت كان الحكم العسكري في بداية أنشطته وقوته وحيويته، لم تكن قبلها جامعة في الجمهورية الصومالية، فهي أول جامعة في البلاد، فكان افتتاحها خطوة في الاتجاه الصحيح وضرورية من الناحية العلمية خدمة لأبنائنا والأجيال المستقبلية من جهة، ومساهمة في تقوية النهضة والتنمية الوطنية، ومن الجهة الثالثة فإن وجود جامعة في بلادنا كانت بمثابة وضع حدّ لابتعاث طلابنا الراغبين في التعليم العالي إلى الجامعات العالمية لتغطية الحاجات الأساسية والضرورية لمختلف التخصصات العلمية.

إن مبررات تلكم الخطوة كانت حاضرة بقوة، لأن الجامعات في العصر الحديث هي العمود الفقري للدول، فبدونها لا يمكن مواكبة التطورات المتلاحقة في الساحة الثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية وغيرها؛ لأن نجاح كل هذه القطاعات يعتمد على الأبحاث العلمية التي تقودها المعاهد والجامعات ومراكز الأبحاث، ويصبح مستحيلًا أن يتكون لدينا فهم حقيقي يمكّننا من التأقلم مع ما يجري حولنا من أحداث في العالم.

إنه لم يكن مقبولًا من الناحية المنطقية والمصلحية أن تعيش دولة في هذا العصر بدون امتلاكها لمؤسسات التعليم العالي، لأن عصرنا مشهور بعصر التكنولوجيا والثورة المعلوماتية التي تتدفق وتتجدد يوميًا عبر الشبكة العنكبوتية، فوجود الجامعات ضرورة ملحة لحياة الأمم والشعوب، لأن الأعمدة التي تبنى عليها الحياة في الحقب المتنوعة هي المعرفة، والريادة في هذا المجال للجامعات التي تمثل الأضواء الكاشفة والخارطة التي على ضوئها نحدد وجهتنا لمسيرة حياتنا حاضرًا ومستقبلًا. وانطلاقًا من هذا فإن تأسيس جامعة وطنية في البلاد خلقت آمالًا كبيرة في نفوس الآباء والأبناء معًا، حيث أحدثت تغيرات هامة في الساحة التعليمية، ولقد فتح المسئولون معظم كليات الجامعة الخمسة عشر في وقت قصير، وبهذ استطاعت الجامعة استقبال الطلبة في مختلف التخصصات الأدبية والعلمية وهو بحد ذاته إنجاز وطني رائع .

ثانيا: أثر الجامعة في التغيرات التعليمية:

تمهيد:

(١) **استيعاب الجامعة أعدادًا من خريجي الثانويات:** كما كانت العادة في الفترة الاستعمارية وما بعدها فإن طلابنا كانوا مرتبطين نفسيًا بالجامعات العالمية في مختلف الدول، وكان همّ الطلبة أن يخرجوا إلى خارج البلاد للدراسة الجامعية في بلد آخر، ومن أجل هذا كانت الدولة الصومالية تتقدم بطلب المنح الدراسية إلى الدول الأخرى لابتعاث الطلبة إلى الدول المانحة، فافتتاح الجامعة ودخول أعداد كبيرة فيها كان أمرًا في غاية الأهمية، وكان يمثل إسعافًا ضروريًا لشبابنا وإن جاء متأخرًا، ولقد غيرت الجامعة الأجواء التعليمية في سنواتها الأولى، وكانت تلك الخطوة تنسجم مع الوعود الثورية التي أعقبت الانقلاب العسكري وعززت مواقفهم الوطنية في نفوس الشعب.

إن خلق فرص للتعليم العالي لطلابنا داخل بلادهم هو عامل غاية في الروعة لأنه أتاح الفرصة لتعليم نسبة كبيرة من طلابنا داخل بلادهم ومع عوائلهم، مما وضع حدّا لابتعاثهم إلى الخارج في مثل هذه التخصصات، وهو أمر مفيد للناشئة والمجتمع معًا من الناحية التربوية، كما أن ذلك يقرب بين المتعلمين من الناحية الفكرية والأيدلوجية بدل التشتيت الفكري والثقافي الذي يحصل نتيجة دراستهم في بلدان مختلفة.

(٢) إن مجرد وجود جامعة وطنية في البلاد يخلق عادة فرص البحث العلمي في المجالات المختلفة في بلادنا، لأن من أهم أهداف الجامعة هو التركيز على الأبحاث العلمية حول كل ما يتعلق بالبيئة الصومالية، وهو الأمر الذي يشجع الدول الأخرى ومراكز أبحاثها العلمية على التعامل مع الدولة الصومالية من خلال الجامعة الوطنية وكلياتها المتنوعة.

(٣) إن وجود الجامعة خلق أملًا كبيرًا للمتعلمين الصوماليين في أنحاء العالم لأن كثيرا منهم سيلتحقون بالجامعة محاضرين، أو إداريين أو باحثين أو أي وظيفة أخرى في الجامعة.

ثالثا: التحديات أمام مسيرة الجامعة:

لقد واجهت الجامعة عددًا من التحديات والصعوبات أمام مسيرتها، ومن بين تلك التحديات:

(أ) **لغة تدريس الجامعة:** إن إنشاء الجامعة الصومالية الوطنية كان متزامنًا مع إقرار اللغة الصومالية في البلاد اللغة الوحيدة للتعليم، ولم تكن هناك أية استثناءات حول مختلف المراحل لدى الرأي العام، بل قرار الدولة كان صارمًا كل الصرامة حيث أعلن المسئولون بأن كتابة لغتنا الوطنية هي نهاية اللغات الأجنبية في مرافقنا التعليمية، ولكن ما حدث في الجامعة كان أمرًا مختلفًا إلى حد بعيد.

فاللغة الرسمية لجميع كليات الجامعة العلمية منها والعلوم الإنسانية برمتها أصبحت لغات غير اللغة الصومالية، وهي اللغات: الإيطالية والإنجليزية والعربية بدرجات متفاوتة، فالإيطالية والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان في أغلب الكليات، وهما الأكثر حظًا، أما اللغة العربية فلم يكن لها وزن يذكر قبيل انهيار الدولة، أما اللغة الصومالية فلم يكن لها وجود في الدراسات الجامعية غير الدراسات السياسية لتأهيل كوادر الحزب الاشتراكي.

والجدير بالذكر أن أغلبية خريجي المرحلة الثانوية بعد بضع سنوات من افتتاح الجامعة ستكون علاقتهم باللغات التعليمية في الجامعية الصومالية مقطوعة وهي الإيطالية والإنجليزية، لأن اللغة الصومالية هي الوحيدة في تعليم ما قبل المرحلة الجامعية، ولقد أربك هذا التصرف المسيرة التعليمية، وأفقد توازنها من حيث التواصل اللغوى في المراحل المختلفة مما أفسد أحلام الطلاب ووضعهم في حالة حرجة للغاية، وأثر في مستواهم التعليمي.

يحدث هذا بدون أدنى تمهيد لهذا القرار الذي جاء خارج كل التوقعات، إن مثل هذه القرارات تترجم لنا عمليًا ما كان يسير في الدهاليز الخفية، وإن الحملات الإعلامية والهجمات ضد المستعمرين والرجعية العالمية لم تكن إلا مسرحيات تستر ما تقوم به السلطات الموازية لسلطة الدولة الصومالية، وهذا امتداد لواقع تعليمنا المتناقض منذ نشأته الأولى، فلا يمكن أن تتغير تلك السياسات من خلال بعض الرتوشات التى يضعها

الحكام لإشباع رغباتهم وإطالة فترة حكمهم. فباختصار، لم تكن اللغة الصومالية من بين اللغات المعتمدة في الجامعة خلال فترة العقدين من عمر النظام، ولم تتبوأ الموقع الذي كان الشعب الصومالي ينتظره من الحكام يوم إعلان الحداد على اللغات الأجنبية صبيحة ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٢.

(ب) **سنوات الدراسة في الجامعة**: بغض النظر عن المنهج الدراسي في الجامعة إلا أن السنوات الدراسية لبعض الكليات الأكثر احتياجًا في تلك المرحلة كانت من نتائج التوسع التعليمي بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال فإن كلية التربية كانت الدراسة سنتين، حيث يتخرج الطالب منها بعد سنتين دراسيتين يستحق شهادة بكالوريوس أو ما يعادها، وكانت أكبر كلية في الجامعة على الإطلاق لتغطية الاحتياجات الضرورية في المراحل الأساسية والثانوية بأقصر وقت ممكن. فلا غرابة في هذا، لأن القرارات المتخذة من أجل توسيع التعليم الأساسي والثانوي أفرزت نتائج خطيرة تطلبت عملية جراحية عاجلة أو الولادة القيصرية، وكان الخيار بين أمرين، إما أن تسلك الجامعة سبل الجامعات العالمية والتي تخرج الطلبة في هذه التخصصات خلال أربع سنوات دراسية في الظروف العادية في أغلب العلوم الإنسانية، وإما أن تلبي الاحتياجات المرحلية، فاختارت الدولة الخيار الثاني الذي يخرج الطلبة خلال سنتين فقط في أغلب السنوات الدراسية.

إن تحويل لفولي الذي كان معهدا (ENTIC) لإعداد المدرسين مدة سنتين دراسيتين إلى كلية تمنح شهادة بكالوريوس بنفس السنتين فقط كان الهدف منه إعداد أكبر قدر ممكن من المدرسين في مدة زمنية قصيرة بدون مراعاة الجودة أو الأزمات المستقبلية، ولقد أوجدت تلك الخطوات سلبيات انعكست آثارها على خريجي الجامعة في كثير من بلدان العالم حيث واجهوا مصاعب لا حدود لها ليست بمستوياتهم المعرفية بل بسبب نقص السنوات الدراسية في كثير من كليات الجامعة ومنها كلية الطب. إن كثيرًا من جامعات العالم ما كانت تنظر إلى محتوى الشهادات أو الدرجات العلمية بل مجرد أن تقع عيونهم على المدة "سنتان فقط" أو "أربع سنوات لكلية الطب" لا يناقشون بقية الجوانب أو

المستوى العلمي للخريجين، وكان هذا أحد التحديات الكبرى التي حالت دون مواصلة تعليمهم في الخارج.

(جـ) قلة الكوادر المؤهلة لتدريس الجامعة: إن ندرة وجود الكوادر الوطنية المؤهلة لتغطية الاحتياجات والمستلزمات الضرورية كان أمرًا طبيعيًا لا غرابة فيه، فالأمر الذي كان يؤرق الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال من الناحية التعليمية كان يتعلق بالمستويات دون الجامعة، فكل عمل جديد يبرز للوجود لابد له من عقبات وتحديات تعترض سبيله.

فقد كان هناك صعوبات صاحبت عملية سرعة إنشاء الكليات والأقسام في الجامعة، حيث انطلقت واكتمل بناؤها في زمن قصير جدًا، فقد قفزت الجامعة منذ إعلانها إلى خمس عشرة كلية في زمن قياسي لا يتجاوز الخمسة عشر عامًا، وهذا تطور مذهل حقًا، وكأنه خيال لا واقع، فهذا التوسع الخرافي يفرض على القائمين بشئونها أثقالًا وأعباء لا حدود لها، سواء من حيث المباني والتجهيزات والوسائل التعليمية، أو من حيث توفير الأساتذة والمحاضرين والمساعدين، أو من حيث الهياكل الإدارية ومجالسها القيادية المتجانسة القادرة على وضع الخطط والبرامج المتفرعة من الاستراتيجيات العامة والأهداف المحددة، الأمر الذي يحتاج إلى وقت وجهد مضاعف، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتوفر لجامعة هي الأولى في بلد لا يستطيع توفير الإمكانات المالية الضرورية لمثل هذه المشاريع الضخمة والحيوية للمستقبل.

ومن هنا فإن أداء هذه الواجبات لم يكن يتناسب مع الإمكانات والقدرات المتوفرة لدى الجامعة سواء من حيث القوى البشرية أو المالية أو من حيث الوقت، إن الطبقة المتعلمة التي كانت تحمل الشهادات العليا – الماجيستير والدكتوراه والدبلومات – أو التي كانت تتمتع بخبرات علمية تؤهلها للقيام بهذه المهام الصعبة، هذه الطبقة كانت محدودة جدًا قبل افتتاح الجامعة، بل إن حملة الشهادات الجامعية الأولى كانوا حوالي ٥٠٠ خريج فقط، كما أعلنت الحكومة عام ١٩٧٠، إن تلك الحقيقة المرة جعلت القيادة الصومالية في مأزق، فمن ناحية كانت تحس بأهمية الوفاء بتعهداتها التي ألزمت بها نفسها أثناء افتتاح الجامعة، ومن الناحية الأخرى كان هناك نقص كبير في الكوادر الوطنية المؤهلة لتلك المهمة الوطنية، فأدى هذا إلى سحب عدد كبير من مدرسي المدارس الثانوية

وتوظيفهم في الجامعة للتدريس وللإدارة، إذًا، هذا الضعف العام كان واحدًا من التحديات الهائلة التي واجهت الجامعة الوطنية، وعرقلت كثيرًا من مشاريعها، كما أخرت تأهيل أساتذة ومعيدين للجامعة بفعالية.

ورغم الخطى الحثيثة والإنجازات الملموسة، والتطورات السريعة، وافتتاح الأقسام والكليات في وقت وجيز، ومع كل ذلك فإن الدراسات العليا في الجامعة، أو وضع سياسات واستراتيجيات وأهداف محددة للابتعاث إلى الجامعات العالمية لتغطية الاحتياجات المتزايدة لم يواكب هذا المشروع تلك التطورات الإيجابية التي يفتخر بها كل مواطن، إن ترك الكم الهائل من خريجي الجامعة بدون تأهيل يعتبر هدرًا للطاقة وتعطيل قوة الشباب الصاعد الذي يحتاج منا دوما إلى رفع معنوياتهم وإضاءة شمعة أمل لهم في مسيرتهم المستقبلية، وإن ضعف تأهيل خريجي الجامعة كان يضع علامات استفهام على مشروع الجامعة الوطنية، ولعل التعاون الوثيق بين النفوذ الخارجي والانتهازيين الصوماليين المنتفعين هو سبب رئيس وأساسي لعدم سرعة تأهيل الخريجين ورفعهم إلى الدرجات العلمية المعترف بها لدى الجامعات العالمية.

إن كثيرا من المحللين الصوماليين الذين عملوا في الجامعة أو تخرجوا من كليات الجامعة وغير الصوماليين يرجعون تأخر التنمية المناسبة للقوى الوطنية في الجامعة وعدم تأهيلها إلى بعض المؤسسات الإيطالية المتنفذة التي كانت ترسل الأساتذة إلى الصومال مع رصد ميزانية للجامعة مما جعل سياسة الجامعة وتوجهاتها رهن إشارتهم، وهم يقدمون مشورتهم إلى المسئولين حسبما تقتضي مصلحة مؤسساتهم التي تمولهم، وانطلاقا من هذا الواقع فإن تحقيق التنمية المناسبة للكوادر الوطنية ما كان يهمها، بل إن ذلك كان يعني فقدان مصالحهم الشخصية ومصلحة الجهات الممولة والداعمة لأنشطتهم داخل الجامعة.

(د) **ضعف العلاقة بين الجامعة والجامعات العالمية**: لقد ارتبطت الجامعة الصومالية ببعض المؤسسات في الدولة الإيطالية منذ نشأتها حتى أصبحت اللغة الإيطالية لغة الدراسة لبعض أهم الكليات العلمية في الجامعة مثل كلية الطب، وأمها هي: (مؤسسة التعاون الإيطالي في تطوير شئون وزارة الخارجية) (La cooperazione Italiana allo Sviluppo Del Ministero Degli Affari Estari).

كانت تتولى شئون كلية الطب تمويلًا وتدريسًا، كما كانت تقدم إعانات لأساتذة الجامعة بصفة عامة في بعض المراحل، والغريب في هذا الأمر أن جامعتنا الوطنية لم تكن مرتبطة بالجامعات الإيطالية من حيث المنهج والساعات المعتمدة وسنوات التدريس كما بين لي هذا الأمر عدد من أساتذة الجامعة وطلابها الذين بعثوا إلى إيطاليا بعد تخرجهم، ويكفي أن الطالب يكمل دراسة كلية الطب مدة أربع سنوات فقط بينما كليات الطب في الجامعات الإيطالية ست سنوات على الأقل، وبما أن مناهج الجامعات الإيطالية بمستوى مناهج الجامعات الأوروبية حسب الاتفاقيات التعليمية بين الدول الأوروبية فإنها لم تعترف بالشهادة التي تصدرها كلية الطب في الجامعة الصومالية لأنها تخالف منهجها، ويعني ذلك أن الجامعة الصومالية كانت مختطفة من قبل تلك المجموعة الإيطالية، ولم تقم أية علاقة علمية مع الجامعات الإيطالية بصورة مباشرة وشاملة.

بالأسباب الموضوعية التي ذكرناها آنفا لم تعترف كثير من الجامعات العالمية بشهاداتنا العلمية أو الأدبية بسبب نقص في السنوات الدراسية، وأيا كانت العلاقات بيننا وبين إيطاليا فإن بذل الجهود لتأسيس علاقات ودية مع المؤسسات التعليمية العالمية واجب وطني لا ننتظر من الآخرين القيام به، ولا أجد أي حكمة تقتضي قبول الاحتكار في علاقتنا الحيوية وسيادتنا في المسيرة التعليمية؟.

في هذه المسألة لا يقع العتاب على مسئولي الجامعة في المرتبة الأولى، بل الدولة الصومالية ومؤسساتها ليس لديها خطة ثابتة لبلورة علاقاتها مع الدول أو الهيئات العالمية بطريقة منهجية تخضع لمعايير موضوعية، لكنها اشتهرت بإخفاقها في إقامة علاقات قوية مع الآخرين بسبب تقلبات سياساتها، كما اشتهرت بعدم قدرتها علي إدامة التواصل بالعلاقات القائمة بينها وبين أطراف أخرى، وليست الجامعة شاذة في إخفاق إقامة شبكة علاقات من أجل بناء وكسب خبرات الآخرين؛ لأنها لم تكن تنطلق من استراتيجية مدروسة لها برامجها ومشاريعها القابلة للتنفيذ في إطار مرحلي معروف، ولا الحكومة العسكرية منحت لمثلها قدرًا من حرية الحركة. فلا غرابة أن تتحكم على علاقات الجامعة مجموعة منتفعة إيطالية ومعها شلة صومالية من السماسرة تستفيد من الفتات مع الأسف.

وما زلت أتذكر أن عددًا من خريجي الجامعة الصومالية الذين تقدموا بطلبات التوظيف أو الالتحاق بالدراسات العليا، ورفضت طلباتهم قبل عرضها على المجالس

المختصة بسبب بسيط، ألا وهو عدم وجود وثائق الجامعة أو أية علاقة مع هذه الجامعات وخاصة في الجامعات العربية الخليجية، ولقد حدث ذلك لبعض زملائي في المرحلة الثانوية والذين تخرجوا من كلية التربية وهم متفوقون، كما أنني في فترة عملي في الخليج أو المدة التي كنت طالبا فيها فإنني لم أشاهد وفدًا واحدًا قدم من الجامعة الوطنية لتقوية العلاقات بينها وبين هذه الجامعات، فرغم العلاقات التجارية بين الصومال وبين هذه الدول ووجود السفارات فيها وتقاطر الوفود السياسية علي هذه الدول، إلا أن الجانب الثقافي لم يكن له أي حضور يذكر في تلك الساحات العلمية.

وفي فترة الثمانينيات قدم وزير التربية والتعليم في الدولة الصومالية إلى المملكة العربية السعودية، وزار جامعة الملك سعود التي كنت عضوًا في هيئة أعضاء تدريسها واستقبل الوفد استقبالًا حارًا، ولم يتقدم أي طلب للجامعة ولكنه قدم إلى مدير الجامعة احتجاجًا شديد اللهجة بسبب قبولها الطلبة الصوماليين بصفة فردية ومستقلة ودون مراعاة شروط الوزارة، وذكر أن الشهادات التي تقبلها جامعتكم مزورة وغير صحيحة وهذا يؤسفنا.

وكان في الجامعة أكثر من ١٠٠ طالب صومالي ممنوحين من الجامعة في مختلف الكليات والمعاهد أعطتهم الجامعة منحًا دراسية وسكنًا وإعاشة، فبدل الشكر والتقدير كان الاتهام والاحتجاج بسبب صنعهم هذا، فكانت بمثابة الصاعقة لرئيس الجامعة، فطلب المدير شهادات الطلبة الصوماليين فإذا كلها صدرت من وزارة الوزير نفسها وعليها الأختام الرسمية وتوقيع المختصين وتوقيع وزارة الخارجية الصومالية، وفي النهاية عليها ختم وتصديق السفارة السعودية في مقديشو، فقال مدير الجامعة هذه شهاداتكم وعليها كل التوقيعات والأختام اللازمة بما فيها السفارة السعودية فما هو الخطأ من جانبنا؟ فبهت الوزير وسكت، وقال المدير في نهاية الجلسة إنني لم أشاهد مسئولا زارنا هنا إلا قدم شكره إلينا بسبب قبولنا لطلابهم فأنت الوحيد الذي يحتج لوجود الطلبة الصوماليين في جامعة الملك سعود[1].

ذكرت هذه القصة المؤلمة لغرض واحد وهو التدليل على سوء علاقتنا الدولية، وعدم إدراكنا مدى الأهمية التي تعني منحة واحدة لطالب صومالي واحد، كان بإمكانه أن يشكر

(١) في وقت زيارة وزير التربية والتعليم لجامعة الملك سعود كنت أستاذًا في كلية التربية في هذه الجامعة، والملفت للأمر لم يلتق مع الطلبة ولا مع الأساتذة الصوماليين.

الجامعة ويطلب المزيد من المنح الدراسية بما فيها الدراسات العليا التي كان طلابنا في أمس الحاجة إليها بعد إكمالهم الدراسات الجامعية، أما إغلاق أبواب الخير عن الطلبة فهو أمر يندى له الجبين.

رابعًا: غياب الحرية لاتخاذ القرارات في الجامعة:

الجامعة كأي مؤسسة وطنية أخرى كانت تخضع لسياسة الدولة مباشرة ولأجهزتها الأمنية وتوجهاتها السياسية، فالمسئولون يدركون ذلك ولا يستطيعون تطوير الجامعة حسب رؤيتهم الأكاديمية واتخاذ قرارات حرة بشأنها، حيث يصعب على المجالس إبداء أفكارهم وآرائهم بكل ثقة وطمأنينة، لأن الخوف من كل أحد في داخلها وخارجها هو الشبح المخيف باستمرار، وهذا يشل فاعليتهم، ويفقد قادة الجامعة القدرة على الإبداع، إن كوادر الحزب الاشتراكي، وأجهزة المخابرات المنتشرة في المباني وفي الفصول وفي مختلف المجالس الطلابية والإدارية والأكاديمية تراقب التحركات والأفكار، ولدى هؤلاء سلطة أقوى من سلطات مسئولي الجامعة، إن أي فرد من هؤلاء بإمكانه أن يقلب الطاولة علي مدير الجامعة ويغير قراراته ويعطل خططه وطموحاته، إن جوًّا كهذا يفقد الثقة بين العاملين أنفسهم في القطاع الواحد، ويصعب إمكانية وجود فريق العمل، ويضعف القدرات الإبداعية، ويقتل المواهب، والهاجس المهيمن على الجميع هو كيف يحمون أنفسهم من تهمة أنه ضد الثورة بدل التفكير بالتطوير والتغيير.

إن القوى البشرية المحرومة من إبداء أفكارها وتنفيس طاقاتها الجبارة المتجددة من خلال حرية تعبير وطرح الأفكار الجديدة في المنتديات والمؤسسات والتنافس الشريف سوف تضمر قدراتها وتضعف أفكارها، ثم تموت بصورة تدريجية وتختفي عن الوجود، لأن الذي يعبر عن وجود الأمم والشعوب وقوتها ليست بضخامة جثثها أو ثرواتها أو كثرة عددها، وإنما ينبع ذلك من أفكارها العظيمة وإبداعاتها العلمية الناصعة وحواراتها المتبادلة وبكونها فريق عمل لديه القدرة على الشراكة في العمل والأداء للوصول إلى الإنتاج، وهذا ما يمكّن أممًا بعينها من خلق آثار باقية في الحياة البشرية المديدة والتي ترثها البشرية جيلًا بعد جيل، بينما أمم أخرى لا أثر لها في مسيرة الحياة.

عندما تختفي الحريات في المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها الجامعات ووسائل الإعلام في أمة من الأمم أو شعب من الشعوب أو مؤسسة من المؤسسات، فإن ذلك يعني الفشل المحقق، فتدمير بنيانها لا يحتاج إلى أسباب أخرى خارجة عن إرادتها وسياستها وأفعالها المشينة، فهي التي تملك قرارات الفشل والتخلف، وبالتالي إصدار قرار الإعدام على نفسها. إن غياب حرية التعبير لدى المجتمعات البشرية هو الداء العضال الذي يقودهم إلى نهاية مهينة لحياتهم.

خامسًا: ضعف ميزانية الجامعة:

هنا لسنا بحاجة إلى الحديث عن الأزمات المالية في الصومال وطبعًا كما سبقت الإشارة إليه كان التعليم في ذيل القائمة في ميزانية الدولة، فلا غرابة في الوضع الذي آلت إليه الجامعة، لأنها جامعة جديدة ليس لديها مصادرها الخاص في التمويل، ولا تجد ميزانية تسييرية كافية من الدولة، وليس لها علاقات تعاونية مع المؤسسات الدولية لإسناد برامجها مثل البحث العلمي والدراسات العليا أو توفير المنح في تخصصات معينة يحتاج إليها البلد، وكل هذه الأمور تمثل تحديًا صارخًا أمام الجامعة يصعب عليها أن تتخطاه بسهولة، بالإضافة إلى عقبات في الكوادر وغياب الحريات وضعف علاقاتها مع الجامعات العالمية وعدم شفافيتها في شئونها الإدارية.

سادسًا: سياسة الابتعاث في عهد الحكم العسكري:

لم يكن لدى الجامعة القدرات لاستيعاب كافة الطلبة ولم تنجح في برامج الدراسات العليا فكان الابتعاث إلى الخارج ضرورة ولم يتوقف، ولكن تغير التوجه فقط حيث يتم إرسال الطلبة إلى الكتلة الشيوعية وخاصة في السنوات الأولى ولم يعد أمرًا مفتوحًا كما كانت العادة من قبل، بل حسم الأمر، فالطلبة يذهبون إلى الدول الشيوعية والاشتراكية في التخصصات العسكرية والمدنية وفي الدراسات العليا والدراسات الجامعية الأولى والدبلومات والدورات القصيرة والتدريبات المهنية، أو المشاركة في المؤتمرات التعبوية. من هنا قل الابتعاث إلى العالم العربي وإلى الدول الأوروبية وأمريكا وإلى كثير من الدول الأخرى في العالم، ولا يمنع ذلك حدوث حالات نادرة تخالف ذلك التوجه الجديد لظروف معينة.

وخلاصة القول فقد خمد الحماس الثوري خلال عقد واحد لتوسيع التعليم بعد الاعتماد على اللغة الصومالية وإنشاء الجامعة الصومالية، فانكمش العطاء، وقادت الارتجالية والأوامر العسكرية إلى التصادم بصخرة السنن الحياتية التي لا تقبل السير عكس اتجاهها عند إهمال قوانينها، فما تم إنجازه في السنوات الأولى أوجد خللًا عميقًا في المسيرة التعليمية، والحلول المقدمة لعلاجه كان بدورها يزيد حجم الخلل باضطراد لخلوها عن الخطط المدروسة.

فبهذا فقدت الدولة التوازن بين مجمل المصالح الوطنية، مما خلق تناقضًا أدى إلى فقدان المؤسسات التعليمية قوة الاندفاع فأصابتها الشيخوخة المبكرة، فعدم توفر المستلزمات الضرورية أفرزت متواليات من السلبيات المرهقة وخاصة بعد هزيمة الصومال في حربها لتحرير الصومال الغربي عام ١٩٧٨[(١)].

وتلك كانت بداية النهاية لكل الأحلام التي بشر بها العسكريون، والتعليم في مقدمة الضحايا بنقص ميزانياتها بسبب الظروف الجديدة، لأن همَّ الدولة انحصر بالدفاع الوطني وحماية الحدود من المعارضة الصومالية ومن أثيوبيا، فمنذ عام ١٩٧٨، كانت الأوضاع التعليمية كغيرها في انحدار وتراجع في ظل الانهيار الاقتصادي والتضخم مما حول الرواتب إلى وضع لا يمكن الاعتماد عليها ولو أسبوعًا واحدًا مما أجبر العاملين بالقطاع التعليمي على مغادرة المرافق التعليمية، وبهذا انخفض عدد المدارس في الثمانينيات إلى أكثر من النصف، وضاعت المعايير التعليمية، وحل التزوير محل العمل الجاد، وكعادة الدول والمجتمعات المنهارة فإن السلطة الحقيقية انتقلت إلى قلة من

(١) فلا غرابة في التدهور التعليمي بهذه السرعة لأن كافة الأوضاع الوطنية قد أصابها نوع من الشلل بعدما خاضت الحكومة العسكرية حرب تحرير الصومال الغربي عام ١٩٧٧، علما بأن الحليف الوحيد للحكم العسكري في الصومال يومها هو "الاتحاد السوفيتي" ولقد عارض قرار الحرب وأنذر الدولة الصومالية وأرسل الوفود تلو الوفود لمنع حدوث هذا الأمر واستخدموا وسطاء لثني الحكومة العسكرية ومنعها من تلك المغامرات الخطيرة والمدمرة، ولكن الحكومة العسكرية رفضت تلك النصائح الأمرالذي جعل الصومال يخوض حربًا ضد الاتحاد السوفيتي الذي وقف بجانب أثيوبيا وحلت الكارثة على الصومال بعد هزيمتها الشنيعة، ولم تكن تلك هزيمة عسكرية بل كانت بداية لانهيار الدولة الصومالية والتعليم كان جزءًا من الدولة المنهارة.

المنتفعين حيث استشرى الفساد والمحسوبية، فلم تعد الدولة دولة المواطنين وإنما أصبحت دولة شلة فاسدة تحمي مصالحها، وهذا سرُّ ضياع الدولة والاعتداء على المؤسسات الحكومية والمرافق التعليمية بما فيها البنوك والثكنات العسكرية من قبل المواطنين.

في سلوكنا هذا لم نستطع تكوين جيل يحافظ على قيم دينه وتقاليده ويستطيع التمسك بالأصالة والانفتاح على المعارف والتكنولوجيا، إن خلق ثقافة الصدام بين مكونات المجتمع (الدين والدولة والقبيلة) هو الذي أجج مشاعر الكراهية بين الدولة والمجتمع، فبدل تكييف الأوضاع من خلال سياسة تعليمية حكيمة فإن الحكم العسكري اختار سياسة ضرب مقومات الشعب ومحاولة التخلص من حضارته وقيمه باستخدام المطرقة الاشتراكية من خلال المدارس والجامعة وكافة وسائل الإعلام، مما دمر التفكير السليم للمربين والناشئة معًا وأفقد وطنيتهم وإسلامهم في آن واحد[1].

(١) الدكتور محي الدين جمعالي كان طالبًا في الجامعة الوطنية عام انهيار الحكم المركزي في الصومال عام ١٩٩١ فقال لي: كانت مفاجئة مؤلمة عندما رأيت بعضًا من أجهزة الجامعة في الأسواق مدمرة وأصبت بخيبة أمل كبيرة وذهبت إلى أحد أساتذتي فأخبرته بما رأيته فكانت إجابته أخطر، فكأنه سعيد ومرتاح لما يحدث من تخريب لهذه الجامعة، فسألت نفسي ما هو الفرق بين العصابات التي تدمر الجامعة وبين أستاذي الذي هو مربي ومعلمي، فعلمت يومها أن مجتمعنا يسير نحو اتجاه خاطئ يجب علينا أن نعيد تفكيرنا، كيف نصحح مسيرتنا ونقوم الاعوجاج، إذا كان الأساتذة المربون بهذا المستوى فماذا ننتظر من تلامذتهم وجمهور المجتمع؟

المبحث الرابع

التعليم بين العهدين المدني والعسكري (التشابه والتباين)

الحياة الإنسانية تضم ألوانًا متنوعة في مراحلها المختلفة وفي أنشطتها المتداولة، والحديث هنا عن التعليم في بلد واحد وفي مرحلة قصيرة من مراحل التاريخ الذي هو عمر الجمهورية الصومالية من شهر يوليو١٩٦٠م وحتى انهيار الحكومة المركزية في شهر يناير١٩٩١م، والمقارنة هنا بين عهدين مختلفين من حيث طبيعة الحكم وأساليب الحياة ومن حيث العلاقات الدولية والارتباط مع تحالفات متصارعة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختلافات تطال القضايا المحلية والإقليمية والدولية، هذه الأمور تنعكس سلبًا أو إيجابًا على الأنظمة التعليمية. وانطلاقًا من هذا نحاول أن نلقي الضوء على التشابه والتباين بالحياة التعليمية بصورة إجمالية في تلك العقود لمحاولة الفهم واستلهام العبر لتجنب أخطائنا عندما نخطط من أجل بناء مستقبل يقود أطفالنا إلى بر الأمان والحياة السعيدة.

أولاً: أوجه التشابه بين العهدين:

هناك عوامل مشتركة بين العهد المدني والعهد العسكري في الساحة التعليمية بصورة عامة ومن بين أوجه التشابه بين العهدين ما يلي:

(أ) وجود دولة صومالية لها سلطة مركزية على الشعب والأراضي الصومالية، إذًا فالتعليم إجمالًا خضع لهذه السلطة المركزية، إما بصفة مباشرة أوغير مباشرة كغيره من المرافق الأخرى.

(ب) غياب المنهج الوطني في مختلف المراحل التعليمية، وتلك صفة مشتركة بين العهدين؛ لأن الحكومات الصومالية المتعاقبة لم تصل إلى مستوى التفكير العلمي لوضع منهاج متكامل وطني يلبي متطلبات المجتمع الصومالي وتطلعاته المشروعة لأسباب سبق ذكرها.

(جـ) محاولة توحيد لغات التعليم والمناهج ودمج النظام التعليمي تحت سياسة وإطار موحد بغض النظر عن النتائج نجاحًا وإخفاقًا.

(د) ضعف التوجه التنموي في التعليم سواء في الحس الوطني العام أو الميزانية المرصودة للتعليم أو التوازن بين المهني وغير المهني أو المقارنة بين التعليم وبين بعض المؤسسات وعلى رأسها الجيش الوطني.

(هـ) غياب استراتيجية تعليمية شاملة وواضحة الأهداف والخطط والمشاريع المرحلية المدروسة.

ثانيا: أوجه التباين بين العهدين:

فرغم التشابه بين العهدين في كثير من الجوانب التعليمية، لكنه يوجد تباين في بعض الحالات أو تفاوت نسبي في الجزئيات، ومن أهم النقاط في هذ المجال:

(أ) **تباين في السياسات العامة بشأن المسيرة التعليمية**: صحيح أن النفوذ الدولي كان مهيمنًا علي مجمل القضايا الصومالية، ولكن تأثيره كان أخطر على التوجهات التعليمية بصورة خاصة، ومع ذلك فإن الأساليب المتبعة للقضية التعليمية في العهدين كانت تختلف بصورة جذرية في كثير من المجالات والتوجهات وكيفية اتخاذ القرارات وطريقة إدارتها.

فالعهد المدني بسياساته العامة كان هادئًا في اتخاذ القرارات وذلك لوجود البرلمان والمجلس الوزاري وتقاسم السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووجود الأحزاب في الحكم وفي المعارضة، ووجود وسائل إعلام تتمتع بقدر من الاستقلالية، وتوفر حرية التظاهر وحق التعبير في مختلف الوسائل، كل تلك الأجهزة والآليات والوسائل كانت تخلق نوعًا من التوازان في اتخاذ القرارات.

أما العهد العسكري فإنه كان ثوريًا وسريعًا وحاسمًا في اتخاذ القرارات المصيرية وغير المصيرية؛ لأن السلطات كلها تجمعت بيد المجلس الأعلى للثورة في مظهرها العام، ولكن الحقيقة المرة والمحزنة تقول إن السلطات كلها تجمعت في نهاية الأمر وفي وقت مبكر جدًا في يد رئيس الجمهورية قائد الثورة، فرأيه هو الرأي الأول والأخير، وكأنّ الجميع يردد البيت الشعري القائل:

إذا قالت حذام فصدقوها ** فإن القول ما قالت حذام

فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مناقشة اللغات التعليمية في البلاد استغرقت من الحكومات المدنية والبرلمان عدة سنوات، بينما حسمت الثورة بقرار من المجلس الأعلى للثورة لغة التعليم في المراحل الأساسية بدون الرجوع إلى أي جهة أخرى. مع العلم أن مجلس الثورة خالف رأي اللجنة المختصة لصومالة التعليم كما قال شريف صالح رحمه الله تعالى: (في صومالة التعليم اقترحت اللجنة المختصة أن تتم عملية الصومالة بصورة تدريجية، حيث يتم البدء بالصف الأول الابتدائي فتنتقل معه عملية الصومالة على السلم التعليمي وعدم البدء بجميع الصفوف في آن واحد. ولكن مجلس الثورة ضرب عرض الحائط بتلك الاقتراحات مما أدى إلى أخطاء فادحة واختلالات جسيمة)[1].

(ب) **توسيع شبكة المدارس للمرحلة الأساسية**: كانت المدارس قليلة في العهد المدني في كل المراحل، أما العهد العسكري فقد افتتح مئات المدارس في فترة وجيزة، حيث قفزت الأعداد بصورة مذهلة خلال عشر سنوات فقط، وعمت هذه الظاهرة على أغلب المناطق للجمهورية، ويعتبر ذلك من الفروق الكبيرة بين العهدين.

(جـ) **التعليم العالي**: في العهد المدني لم يكن هناك وجود يذكر في التعليم العالي إذا استثنينا المعهد الجامعي الشرعي والاقتصادي الذي فتح عام ١٩٥٤ ولم يتطور فترة الحكومات. وفي العهد العسكري افتتحت الجامعة الوطنية الصومالية، ويعتبر هذا العمل الإنجاز الأكبر والأكثر تأثيرًا وفاعلية في ذلك العهد، وهي ذروة العمل الوطني الذي أنجزته الحكومة العسكرية، وهو فارق كبير بين العهدين في المجال التعليمي.

(د) **السياسة التعليمية والحرب الباردة**: في العهد المدني اتبعت سياسة المد والجزر مع مختلف الدول، واستطاعت الحكومات المدنية التعامل مع المعسكرين بصورة أقرب إلى التوازن، وُروعي الحكمة في ذلك من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية والحصول على المساعدات الدولية الضرورية لتغطية احتياجاتها. وفي العهد العسكري كانت الأوضاع مختلفة تمامًا، فمنذ اللحظات الأولى بعد الانقلاب كانت البوصلة قد استدارت نحو الشرق الشيوعي بدون مقدمات،

(1) Sharif Salah Mohamed Ali. Halgankii loo galay qoridda Af-Soomaaliga (1949-1972). Muqdisho (2012). fiiri bb. 24-30.

وجمدت العلاقات بين الصومال وبين الدول الغربية ومع أغلب الدول العربية التي تدور في فلك أوروبا وأمريكا، مما جعل الصومال في عزلة تامة عن أغلب دول العالم وربطت مصيرها بالكتلة الشيوعية. وبهذا قد تأثرت المسيرة التعليمية، لأنها فقدت التواصل مع مصادرها التقليدية، وانفصلت عن اللغات العالمية الحية التي تقود التعليم في العصر الحديث، ولم يكن لدى الدولة القدرة على توفير متطلباتها الآنية والمستقبلية.

(هـ) **الحريات العامة في المجالات التعليمية**: في العهد المدني كان هناك جو يتمتع بقدر كبير من الحريات العامة، فالتعليم كان يتنفس في ذلك الجو، فالطالب والمدرس والمشرف التربوي والإدارة كانوا جميعًا يستشعرون قيمتهم الذاتية، فلا تدخل من سلطات الدولة وأجهزتها المتنوعة في الشئون التعليمية، لأن طبيعة الحكم المدني هي من الأسباب الجوهرية المساعدة للاستقرار النفسي والأمن الوظيفي للعاملين في القطاع التعليمي، ولم تكن هناك رقابة خارجة عن رقابة الأجهزة التعليمية التي تعرف واجباتها تجاه المؤسسات التعليمية.

وفي العهد العسكري اختلفت الأوضاع عما كانت عليه سابقًا، فالتحولات السياسية بعد الانقلاب شكلية أو جزئية كانت تضرب أوتارًا حساسة، قلبت الميزان رأسًا على عقب بشأن العلاقات الدولية بين الصومال وبين بقية العالم، وولي عهد التوازنات في العلاقات مع دول العالم وخاصة مع الكبار، حيث أصبحت الدولة الصومالية تدور حول الفلك السوفيتي والمجموعة الشيوعية. إذًا فالتعليم كان متأثرًا بهذه الأجواء الصاخبة التي ترفض التعددية في الفكر والفلسفة ولا تقبل أي معارضة وإن قلت، وبهذا اختفت معالم الحريات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها في العهد العسكري.

إن الصراع الثقافي الذي نتج عن اختلاف مصادر التلقي وتنوع الفلسفات التعليمية منذ نشوء التعليم النظامي في العهد الاستعماري ظل متأججًا بأساليب وطرائق عديدة، مما حال بيننا وبين التفكير الوطني الحر والمستقل عن التدخلات الخارجية، وضيّع مستقبل أطفالنا وحوَّل المسيرة التعليمية إلى وضع غير مستقر لا يحسد عليه، كما خضعت لقرارات ارتجالية نتجت عن رغبات القوى الدولية وتقلبات سياساتنا الخارجية، كما لا تخلو عن المكاسب الفردية والمنافع الشخصية والتربح الفاسد من خلالها.

المبحث الخامس

نماذج من الخلل التعليمي ونتائجه

من العهد الاستعمارى إلى انهيار الدولة الصومالية:

إن التعليم الحديث منشؤه الاستعمار الغربي في الصومال، فلم يكن التعليم قبله تعليمًا منهجيًا يخضع لأنظمة متكاملة ومناهج تعليمية تخضع لرقابة الدولة وأجهزتها المختلفة. فمنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى فشل الدولة الصومالية ونهاية حكومتها المركزية عام ١٩٩١م وهي مدة تربو على قرن من الزمان – ظل التعليم العصري يتوسع أفقيًا ورأسيًا، خاضعًا طوال تلك المرحلة لسلطة الدول المتعاقبة على الصومال، وكانت الجمهورية الصومالية آخرها، كما خضعت لمناهج تلك الدول وسياساتها التى توجه وتحدد أهدافها واستراتيجياتها خدمة وتحقيقًا لتطلعاتها المستقبلية حتى استقلال الصومال عام ١٩٦٠. إن التعليم الحديث في الصومال لم ينشأ أصلًا في تربتها وبيئتها، بل قد بدء نشاطه وافدًا من الخارج، ووضعت استراتيجياته وأهدافه من قبل عدد من الدول الأوروبية، وغني عن القول بأن كل دولة لها سياساتها الخاصة لتحقيق أهدافها.

وبما أن هذا هو الوضع في النشأة التعليمية فإن الدول الصديقة التى قدمت لنا المساعدات التعليمية مثل مصر فإن المنهج المقرر على الطلبة كان المنهج المصري، ولم يكن فيه أي شيء له علاقة بالمجتمع الصومالي. فلا يختلف من هذه الناحية عن المناهج البريطانية والإيطالية، أما الدولة الصومالية فإنها بطبيعة الحال ورثت إرثًا ثقيلًا، ولم تكن لديها قدرة على حل المشكلات الناجمة عن اختلاف المناهج والأهداف واللغات والإستراتيجيات المستقبلية، ولقد بذلت الحكومات المتعاقبة جهودًا مقدرة لتحسين الأوضاع التعليمية بصورة مدروسة حينًا، وارتجالية وفوضوية أحيانًا كثيرة، وأيًا كانت النجاحات التى تحققت خلال الحكومات الصومالية مدة ثلاثين عامًا، وأيًا كانت الإخفاقات التى منيت بها الدولة الصومالية فإن هناك عوامل وأسبابًا جعلت المسيرة التعليمية الصومالية تتخبط ولا تؤتي أكلها خلال الاستعمار أو العقود الثلاثة بعد الاستقلال، لأن الدولة الصومالية لم تتمكن من وضع إستراتيجية واضحة المعالم. وفي هذه الخلاصة أحاول أن أذكِّر بأبرز النقاط والعناوين لمواطن الخلل المشتركة في المسيرة

التعليمية خلال الفترة التى خضع التعليم لسلطة الدول الاستعمارية والصومالية من العهد الاستعماري إلى نهاية عام ١٩٩٠م وانهيار الحكومة المركزية في الصومال، والتى كان لها أسوء الأثر في صياغة الناشئة وفي الطبقة المثقفة الصومالية وفي النهضة الوطنية على حد سواء.

ومن أهم مواطن الخلل في المسيرة التعليمية في تلك الحقبة ما يلي:

أولًا: غياب رؤية تعليمية تحدد الأهداف من خلال استراتيجية توضح معالم الطريق للمؤسسات التعليمية، وتخدم للقضية الوطنية بصورة فعَّالة منذ نشأة التعليم منذ نشأة التعليم خلال العهد الاستعماري وحتى انهيار الحكومة المركزية الصومالية.

ثانيًا: اختلاف المناهج واللغات التعليمية في المراحل التعليمية بسبب تعدد الدول المشرفة على التعليم، والمتنافسة على الساحة السياسية والتعليمية والاقتصادية، وعجز الدولة الصومالية عن اختيار لغة واحدة للتعليم مثل أغلب الدول التي تحررت من الاستعمار.

ثالثًا: خلو المنهج من التربية الوطنية والإسلامية الهادفة في العهد الاستعماري، وضعف هذا في عهد الحكومات الصومالية، حيث لم تكن هناك العناية المناسبة لهذه المهمة مما يفرغ القيمة الحقيقية والغرض المنشود من المناهج من تعليمنا ومؤسساتها المختلفة.

رابعًا: تهميش القيم والتقاليد الاجتماعية في المناهج التعليمية منذ نشأتها الأولى وحتى المرحلة الأخيرة، ولقد واجهت تقاليدنا وعاداتنا حربًا ضروسًا من المستعمرين ومن الحكام الصوماليين منذ نشأة التعليم العصري.

خامسًا: خلق ثقافة الصدام بين الإسلام وبين سياسة الدول المتعاقبة بشأن التعليم، مما أوجد فجوة عميقة بين الدولة وبين المجتمع، حيث شوّهت صورة الدين الإسلامي في أذهان الطلبة في العهد الاستعماري وكأنه ضد الحضارة البشرية، ولم يكن الأمر يختلف كثيرًا عن عهد الحكومات المدنية الصومالية، أما في عهد الحكم العسكري فقد كانت القطيعة والتصادم أمرًا تتبناه الدولة نفسها وتعلن حربها بكل شراسة.

سادسًا: سياسة إرضاء الدول المتنافسة، فقد كانت سياسة الإرضاء على حساب تطوير التعليم ووضع إستراتيجياته المستقبلية، إنها جناية على الأطفال والأجيال القادمة، فبدل بذل الجهود المضنية من أجل تعليم يخدم أطفالنا فإننا نرضي الآخرين، ونترك الأمور تجرى على أعنتها لنواجه قدرنا من أجل المساعدات المشروطة المقدمة إلى الصومال، وهذا سبب جوهري لعدم قدرة الدولة على اتخاذ القرارات المناسبة، وتأرجح خطواتها تجاه التعليم وتحديد وجهته.

سابعًا: تهميش التعليم، لقد أدت تلك السياسة إلى إبقاء التعليم في مستوى لا يليق بها من حيث نموه وازدهاره لأنه لم يتلق يومًا الميزانية المناسبة مقابل بناء أكبر قوة عسكرية في المنطقة في ظل تخلف اقتصادي كانت الدولة الصومالية تعاني منه أصلًا، ولقد كانت هذه السياسة ثابتة في ظل الحكومات الصومالية، ولكنها كانت أكثر قوة وبروزًا في عهد الحكم العسكري، حيث عسكروا المجتمع وسخروا أغلب الإمكانات الوطنية للمصالح العسكرية.

ثامنًا: الابتعاث العشوائي للطلبة إلى الخارج، حيث كانت الدولة ترسل مئات من خريجي الثانوية إلى الخارج دون أن تكون هناك رعاية كافية لهؤلاء الشباب، ودون توفير الإمكانات الضرورية، علمًا بأنهم كانوا يذهبون إلى عشرات من الدول المختلفة في لغاتها ومناهجها وأفكارها وفلسفة حكمها ورؤيتها الاقتصادية، فكانوا يعودون بعقليات مختلفة وأفكار متناقضة مما ترك أثرًا سيئًا في تفكير ونفوس الناشئة، وعمّق التنافر بين المربين، حيث كانت الحرب الباردة والفلسفات المتصارعة على أشدها آنذاك.

تاسعًا: جعل اللغة الصومالية لغة التعليم، فقد أصبحت اللغة الصومالية لغة تعليم ما قبل الجامعة في مرحلة الحكم العسكري مما أدى إلى قطع التواصل بين الجيل الحاضر وبين الثقافة العالمية والتراث الإنساني الإسلامي. إن تلك السياسة دمرت جانبًا من الحياة التعليمية في الصومال، لأنها نسفت الجسور والروابط بين البلاد وبين المصادر التعليمية من أغلب دول العالم.

عاشرًا: فرض اللغات الأجنبية على التعليم العالي، فبينما اللغة الصومالية لغة التعليم لجميع مراحل ما قبل الجامعة فإن اللغات الأجنبية قد فرضت على التعليم الجامعي مثل

الإيطالية والإنجليزية. إن هذه السياسات قد أربكت المسيرة التعليمية وأفقدتها توازنها من حيث التواصل اللغوى بين المراحل المختلفة، وهذا امتداد لواقع التعليم منذ نشأته الأولى في العهد الاستعماري وحتى انهيار الحكومة المركزية، وهو وضع مأساوي لأبنائنا ومستقبل بلادنا.

حادي عشر: فرض التربية الاشتراكية، بحيث أصبحت المادة الأكثر أهمية لتربية الطلاب بدل التربية الوطنية والإسلامية في عهد الحكم العسكري، إنها المفارقة العجيبة، فقد أوجب النظام العسكري التربية الاشتراكية على الطلبة مع أنها مذهب غريب لا يفهم المجتمع معانيها أبدًا، وهي جديدة وغريبة في البيئة الصومالية.

ثاني عشر: عدم مراعاة المعايير التعليمية في فترة الحكم العسكري. فقد صدرت قرارات بشأن تغيير مدد الدراسة في المرحلة الثانوية والجامعية مما أحدث اضطرابات في التعليم من حيث التوجه العام ومن حيث المعايير، وهذا كان بمثابة زلزال تربوي وتعليمي أحدث نكسات خطيرة لا تنمحي آثارها بسهولة.

ثالث عشر: اختفاء حرية التعبير والتفكير طوال فترة الحكم العسكرى في القطاع التعليمي، وهذه الظاهرة الإجرامية تجعل البيئة العلمية عالمًا يكتنفه الظلام ولا تقبل أي إبداع كان بالإمكان حدوثه، كما أن الأبحاث العلمية والندوات والمحاضرات تصبح عديمة الجدوى؛ لأن الخوف هو السيد المهيمن على كل التصرفات، وتختفي الأفكار الجميلة، ويحل النفاق محلها، ونتج عن هذا منهجية سياسة التخويف، وزرع التشكيك بين الطلبة وفصل الأذكياء والمرموقين من الجامعة، لأسباب تافهة وغير وجيهة، مما أدى إلى خضوع الأغلبية الساحقة لرغبات وتوجيهات الكوادر الحزبية.

إن شيوع الاستبداد صفة تميز بين الحرية والعبودية، وبين الكرامة والذل، وبين الإنسانية والبهيمية، وبين النجاح والفشل؛ لأن الأجواء التى يسود الاستبداد والدكتاتورية على مقدراتها لا ينتج فيها إلا الضعف، ولا يروج في أجوائها إلا البضائع الممزوجة بالغش والتزوير، فصنائع الاستبداد واحدة لا اختلاف فيها، أنها مقبرة الشرف والكرامة وإخضاع المجتمع ومقدساته وحضارته ومكتسباته التاريخية إلى شهوة المستبدين ورغباتهم الطائشة، لأن عمر الأمة في نظر المستبد يقاس بعمره وحياته السياسية، وبهذا يصبح كل شيء مؤقتًا.

رابع عشر: تهميش التعليم التقليدي، فمنذ نشأة التعليم المعاصر لم يكن للتعليم التقليدي أي دور يذكر، ولم تقدم الدولة وخاصة الدولة الصومالية أي خدمة سواء في مجال إدخالها في المنظومة التعليمية، أو اعتراف أي دور لحملته الأفذاذ أئمة المساجد ومعلمي القرآن الكريم وشيوخ حلقات المساجد، بل ظل الانفصام بينه وبين التعليم العصري، والجفوة بين الطرفين ما زالت قائمة في المجتمع حتى يومنا هذا.

خامس عشر: إهمال الأخلاق والآداب الإسلامية والتقاليد الاجتماعية الحميدة رغم التفاوت الكبير بين الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد، حيث كان بعض الحكومات تشجع الفساد الأخلاقي ومحاربة احتشام الطالبات في المدارس والجامعة، وبعض الحكومات كانت تتغاضى الطرف عن الفساد الأخلاقي ولا تبالي بما يحدث في المجتمع، حتى اقترن اسم التعليم العصري بالفساد ومحاربة الآداب والدين، وأحيانًا يحظى الفساد بالرعاية الرسمية وتشجيع من الدولة.

سادس عشر: غياب الاتحادات والمنظمات المساندة للتعليم، وبهذا ما كان لدى العاملين في القطاع التعليمي هيئات تدافع عن حقوقهم يمكن الاعتماد عليها عند حدوث الأزمات للعاملين في القطاع التعليمي، وهذا بدوره نال من المكانة التعليمية وأضعف الواجبات الوطنية لتقوية العملية التعليمية برمتها.

سابع عشر: شيوع الفردية وغياب الشراكة لدى المتعلمين، فإذا دققت النظر في أساليب تربيتنا وتعليمنا وأبعادها ومراميها في مختلف مرافقها ومجالاتها فإنك ستجد مخرجاتها ونتائجها النهائية في الاتجاه الخاطئ؛ لأن موجهاتها ومدخلاتها واحدة لا اختلاف بينها، فهي كما يقال من زرع الشوكة لا يحصد عنبًا. إن أطفالنا يتشبعون بالفردية التي تقودهم إلى الأنانية البغيضة، فمنذ ميلادهم ونشأتهم الأولى في منازلهم، واختلاطهم بأطفال الجيران وبقية أفراد المجتمع، والتحاقهم بالمدرسة وحتى تخرجهم من آخر مرحلة من مستواهم التعليمي، مرورًا بمدارس تحفيظ القرآن الكريم، ثم انتقالهم إلى الوظائف، فإنهم لم ينعموا بما يساعدهم على الأهمية المؤسساتية والمصالح المشتركة بين الأفراد والمجتمع وأهمية الواجبات العامة التي تقع على كل فرد تجاه وطنه وأمته .

فعلاقتهم بالمدارس والجامعات سطحية لا تنفذ إلى أعماق مشاعرهم، وعلاقتهم بالوظائف الرسمية وغير الرسمية لا تمد إليهم بالحميمية والدفء، إنها مؤقتة وعابرة،

والوزارات ليست ملكًا مشتركًا فيما بينهم، وإنما هي وزارة فلان وبنى فلان، وهكذا كل مؤسسة تنسب إلى شخص أو قبيلة المسئول عنها، وهكذا فإن الأجيال المتعاقبة لم تترب على المفاهيم المؤسساتية والقيم والمصالح المفيدة لجميع أفراد المجتمع، وبهذا ظلت المصلحة الفردية مقدمة على المصلحة الوطنية العامة، وكانت تتراجع دومًا في الرؤية الاجتماعية وقناعات الفرد الصومالي. وبهذا السبب وغيره تهمين الفردية على حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلا يوجد انتماء حقيقي للمؤسساتية يمكن الاعتماد عليه في مختلف الظروف.

وبما أن المثقف الصومالي يؤمن إيمانًا راسخًا بالفردية وعدم جدوى المؤسسات القائمة بما فيها مؤسسة الدولة فإنه لا يوجد طبقة تشترك في القناعات أو الأيدلوجيات بصورة حقيقية يمكن الاعتماد عليها عند الملمات والأزمات، وهذه القناعة العميقة لدى المتعلم وغير المتعلم جعلت المؤسساتية أمرًا قليل الوزن في عقول أفراد المجتمع باختلاف درجاتهم وأعمارهم. وفي تلك الأجواء التى تنعدم القيم المؤسساتية ويختفى الانتماء إليها، فإن البديل الوحيد هو السعي وراء المصلحة الفردية أو الغوص في محيط العشيرة، وهو الذي يراه الصوماليون أنه الضمان الاجتماعى الوحيد الذى يمكن أن يركن إليه في الظروف الصعبة التى تواجه الأفراد في حياتهم، وهو أمر يجسد الأنانية والفردية البغيضة، كما هو خسارة ليست كبقية الخسائر في الأوطان، لأنها تفقدنا معنى الوحدة الوطنية والأخوة والسعي إلى تحقيق المصالح العامة والتي من خلالها يحقق كل فرد منا مصلحته الخاصة عبر بوابة العدالة.

وبما أن أعظم رأسمال للأسرة والمجتمع والدولة والبشرية هو ورثتنا فيجب على الجميع بذل كل جهد ممكن من أجل إعداد أبنائنا إلى قيادة الحاضر والمستقبل ليصبحوا ورثة قادرين على تحمل المسئولية المستقبلية، بعدنا لا أن يظلوا أرقامًا وهمية لا قدرة لها على التغيير، لأن هؤلاء هم الأمل لإنقاذ المجتمع من الضياع والتناحر والتمزق والتخلف الشامل، ومع أنهم جزء من مجتمعهم إلا أن الواجب علينا أن نتعاون على صياغتهم ليتحولوا من أفراد مشتتين إلى طبقة متساندة لديهم القدرة على علاج الأمراض التى يعاني منها مجتمعهم، إنها انتكاسة تاريخية إذا فشلنا في إعدادهم من خلال الجهود المبذولة عبر المؤسسات التعليمية ومناهجها الهادفة، وهو حلم طال انتظاره ولكنه لم ير النور بعد، ولم

يتحقق في الواقع العملي، ولكنه يمكن أن يحدث إذا صدقت العزائم، وتعاون المفكرون المخلصون من هذا المجتمع.

إن الهدف من التعليم والتربية هي صياغة الأطفال صياغة تحافظ على الهوية الوطنية والمكتسبات الحضارية والانتماء الثقافي، ويعني ذلك تحويلهم إلى ورثة صالحين لحمل رسالة الأمة ودينها وقيمها الحضارية. إن الأمم تشترك في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، وتنفق أغلى ما لديها من الوقت والجهد والمال والتفكير؛ لأن نجاح ذلك يضمن للأمة أي أمة بقاءها قوية متماسكة، مستفيدة من صفحات ماضيها المشرق ومآثرها الجيدة، متجنبة من أخطائها التاريخية ومغامراتها الفاشلة، وبهذا تستطيع أن توفق بين الأصالة الممتدة إلى أعماق التاريخ وبين المعاصرة التي تستهدف إلى تحديث الأنظمة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية من خلال العلوم والتواصل مع الخبرات العالمية وثورة المعلومات.

أما الفشل في تحقيق ذلك الهدف الإنساني النبيل فإنه يؤدى في النهاية إلى فصل المستقبل عن الماضى وضياع الهوية وفقدان الانتماء الوطني والديني، كما أن ذلك يحول أطفالنا إلى ورثة فاسدة لا تستطيع القيام بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في المستقبل. ويؤدي هذا إلى الذوبان ومسخ الشخصية، ويمكن أن يعيشوا كأفراد، ولكنهم لا يمكن أن يصبحوا طبقة تقيم حضارة وتخلق مجتمعًا متقدمًا أو الحفاظ على مكتسبات أجدادهم على الأقل. إنهم يمكن أن ينجبوا أطفالًا ولكنهم لا يكوّنون قيادة مبدعة، وهذا هو الفرق بين الأمم الناجحة وبين الأمم الفاشلة. إن مواطن الخلل في حياتنا التعليمية عديدة ومتنوعة، واستغرقت زمنًا طويلًا في مسيرتنا التعليمية، ولا زمت الحياة التعليمية لأطفالنا وشبابنا، وخلقت أجيالًا يكررون تلك السلبيات المميتة لأنهم يتوارثون عليها.

من إفرازات الخلل في المناهج التعليمية:

نشأت أجيال متعاقبة على مناهج مختلفة ولغات تعليمية متعددية، ترعاها دول وأيديولوجيات متصارعة، ومذاهب فكرية غير متعاونة، وأحلاف عسكرية وجدت لتدمير الأحلاف الأخرى، إنها مناهج معتّلة وجدت لخدمة الدول الأخرى.

ومن نتائج وإفرازات تلك المناهج المعتلة ما يلي:

أولًا: لقد أنشأت مناهجنا أجيالًا تجهل كثيرًا بجغرافية وتاريخ البلاد وأمجاده وثرواته البحرية والبرية، وعن محيطه وبحاره وأنهاره، وروابيه وهضابه وجباله، كما يجهل الثقافة

الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية، مما خلق فجوة خطيرة بينهم وبين المرتكزات الحضارية والمكتسبات المجتمعية، وأنتجت تلك المناهج قطيعة بين البيئة والناشئة وبين القيادة السياسية والقيادة الدينية والاجتماعية، مما أدى في النهاية إلى تكوّن ثقافة لا تخدم الوطن والمواطن بصفة مناسبة تساهم في النهضة العلمية والاقتصادية.

ثانيًا: لقد أنشأت مناهجنا أجيالًا تربت على تعليم غير مستقر في سياسته وثقافته، لأنه لم يؤسس على قواعد تحمل أهدافًا ومعالم تصبح خارطة للأجيال في بناء مستقبلهم، بل في دوامة من التحولات والتغيرات الجوهرية في الحكومات الصومالية لعدم أهداف ثابتة تبنى عليها مستقبل الحياة، مما أضعف نتائجه وأفقد التوازن في المشاريع التنموية الهادفة.

ثالثا: قد أنشأت مناهجنا أجيالًا تربت على الدكتاتوريات والحكم الشمولي وتحريم الأفكار الحرة، وتعويد النفاق والتملق، ولم يعرفوا العمل في اتحادات طلابية أو هيئات في العمل الطلابي، لأن ذلك كان ممنوعًا إلا بإشراف المخابرات أو الهيئات التابعة لها، مما خلق أجواء من الكبت وحبس الأنفاس في المؤسسات التعليمية ومرافقها المتنوعة في أطول فترة في الحكومات الصومالية.

رابعا: لقد أنشأت مناهجنا أجيالًا فتحت عيونها على الظلم تحت مظلة المحسوبية والعشيرة والنفعية والأنانية داخل المدرسة والجامعة وبقية المؤسسات الرسمية، ولم تترب على معايير الإنصاف والمساواة التي يمكن أن يتخذ من خلالها القرارات بشأن المنح الدراسية أو قبول الجامعة أو الحصول على الوظيفة بعد التخرج، ولم يتربوا على روح فريق العمل في الموقع الذى يعملون فيه مما يضعف التفكير الوطنى وحب بلاده وكل ما فيها، لأن كل ما يشاهده أبناؤنا في مرحلة التعليم أو مرحلة العمل لا يساعده على الاستقامة والتضحية من أجل المصلحة العامة والقيام بالخدمة الوطنية لفقدان القدوة الصالحة.

وفي الختام فإن البيئة التعليمية التى كونتنا وكونت أطفالنا في فترة الحكومات الاستعمارية والصومالية لم تكن جاهزة لإعداد أجيال مؤهلة لحمل الرسالة الإسلامية الوطنية؛ لأن التناقضات الموجودة في البيئة التعليمية كانت كافية للحيلولة دون بروز القوى الوطنية المكونة من الطبقات المتعلمة، لأنه لا رابط بين المتعلمين ولا بينهم وبين وطنهم وأمتهم، صحيح إن آلافًا من أطفالنا قد تعلموا وتخرجوا في المدارس والجامعات

المحلية والعالمية، صحيح إنهم يتقنون عددًا من اللغات الأجنبية وحاصلون على أعلى الشهادات العالمية، ولكن كل ذلك لم يساعدهم على الانتماء الوطنى والاستشعار بالمسئولية الوطنية؛ لأن هذه المناهج وجدت لتحقق أهداف الدول التي وضعت تلك المناهج ولم تكن الدولة الصومالية طرفًا في كتابة هذه المناهج في الفترة الاستعمارية، كما أن الدولة الصومالية لم تضع منهجًا متكاملًا بعد الاستقلال.

إن ذلك من أسباب فشل المسيرة التعليمية في خلق طبقة متعلمة تعمل من أجل دولتها ومجتمعها وتقدم الحلول لأزماته، إن العوامل المؤثرة لتربية الإنسان كثيرة، مثل المنزل والمدارس والجامعة والعادات والتقاليد الاجتماعية والثورة الإعلامية والاتصالات والمواصلات الحديثة، وما يشاهده الإنسان في هذا الكوكب من عجائب مخلوقات الله من نبات وحيوان، وما يراه من بقايا الآثار للحضارات القديمة، وما يكسبه من خبرات في حياته، كل ذلك وغيره يشترك في تربية الإنسان وتكوينه فكريًا ومعرفيًا وتصوراتيًا وأخلاقيًا، ولكن المناهج التعليمية في الصدارة حيث تترك بصماتها على نفسية الإنسان أكثر من أي شيء آخر، لأنها تلازم الإنسان في أطول فترة من حياته، وفي بيئة هيأت خصيصًا لهذا، وهي أقوى تركيزًا وأكثر تأثيرًا وأضمن في الديمومة وتفعل فعلها مدى الحياة.

وأما المناهج غير المستوفية للشروط الضرورية للتأثير مثل ما رأينا في مناهجنا فإنه يصعب أن تأتى بثمار ونتائج تحول الأفراد إلى شرائح وطبقات تشترك في إيمانها وقناعاتها وأفكارها، لايمكن أن تكون مناهجنا بهذه الصفات التى شاهدناها فعّالة لصناعة القيادة الوطنية، كما لا يمكن خلق ثقافة مشتركة تراكمية وفاعلة لأجيالنا المتعاقبة، إنما تخلق أفرادًا متعلمين كل يمثل مدرسة مستقلة غير مرتبط بقضايا أمته ومجتمعه لعدم وجود الحد الأدنى من شروط التلاحم والتساند. إن المتعلمين في بلادنا لا يستشعرون أبدًا أنهم خريجو مدرسة واحدة توحد مشاعرهم وتضيء لهم طريق المستقبل.

ومن الناحية الأخرى فإن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تحيط بهم منذ العهود الاستعمارية وحتى نهاية الحكم المركزى في الصومال عام ١٩٩١ لم تعط المتعلمين أبدا الأمن الوظيفي، ونهاية خدمة سعيدة بعد التعاقد، وهنا يكمن الخطر حيث المتعلم لا يختلف عن غيره فهو لا يتمتع بالضمان الاجتماعي. فإذا كان المجتمع لا يساعد

على تكوين مجموعة بشرية تحمل ثقافة مشتركة وقيمًا موحدة ومشاعر فياضة تحرك فيهم روح الوحدة الوطنية والحماس للدفاع عن المصالح الوطنية، وإذا كانت الظروف السائدة في المجتمع لا تساعد على توفير أية حقوق للعاملين تشعرهم بالعدالة في التوظيف والأمن الوظيفي والتقاعد الذي يضمن لهم حياة كريمة بعد ترك العمل فإنه لا استغراب لعدم وجود تلك الطبقة المتضامنة، وبقاء المتعلمين أفرادًا مشتتين غير منتظمين في عقد واحد، ويظل هذا الأمر مؤجلًا حتى يأتي جيل جديد يحمل فكرة وفلسفة هادفة، وعزيمة وطنية صادقة، للقيام بالتغييرات الشاملة بمناهجنا ليمحو سلبياتها المتوارثة حتى نزيل مواطن الخلل في المسيرة التعليمية.

الخاتمة

بفضل الله جل ثناؤه نتج هذا الكتاب عن الخواطر والمشاعر التي كانت تراودني فترة زمنية غير قصيرة من حياتي، وهي تربو على ستة عقود بتنوع أحداثها وتباعد أزمانها، ويتناول موضوعًا تمتد جذوره إلى القرن التاسع عشر وهو بداية التعليم العصري الذي وفد مع الاستعمار الأوروبي.

أحاول هنا تسجيل مرئياتي حول تعليمنا وفي مدد متباعدة وتحت إشراف دول أجنبية مختلفة من حيث المناهج واللغات والأهداف، أو تحت إشراف الحكومات الصومالية التي خضعت لسياسات وأيديولوجيات متصارعة، من أجل هذا الوضع فإن المسيرة التعليمية لم تعرف الاستقرار ووحدة المناهج واللغات ولم تنعم بخطط مدروسة تنطلق من رؤية وطنية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة منذ تأسيس المدرسة الحديثة بواسطة الاستعمار وحتى انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١، وانطلاقًا من هذا فإن ما طرحته هنا يعبر عن قناعاتي التي عايشت أحداثها في ظلالها ولهيبها، وهي خواطري ومشاهداتي أحببت أن أنقلها إلى القرّاء الكرام لعلها تساعدهم على الفهم العام في مواطن الخلل في تعليمنا والوقوف على جزء من الأسباب التي جعلت تعليمنا غير قادر على إحداث التحولات المطلوبة للخروج من التخلف المزري الذي نحن فيه في مختلف مجالات الحياة.

إن أول فصل في الكتاب يتناول موضوع التعليم التقليدي في المجتمع قبل قدوم الاستعمار، وكيف كان يتمتع بمنهج ولغة واحدة مما أتاح له تكوين طبقة من العلماء المشتركين في فهم الواجبات تجاه مجتمعهم خدمة وتعليمًا وتربية، وكانت العلاقة بين الطرفين سلسة ومبنية على الحب والتعاون التطوعي، ولم يكن التعليم يخضع لسلطة الدول وأنظمتها ومناهجها المقننة.

إن التعليم المعاصر يختلف عن التعليم التقليدي، لأنه تحت سلطة الدول، ينقاد لمناهجها وأنظمتها وإمكاناتها، وهو خاضع لمصالحها، وبتعدد الدول في البلاد منذ نشأته تنوعت المناهج واللغات والأهداف التي تسعى إليها الدول، مما أربك التعليم وأفقده كثيرًا من مقاصده لتكوين جيل يحمل المؤهلات التي تمكنه من القيام بالمهمات الوطنية، فرغم ما بذلت الدولة الصومالية في التعليم إلا أنها لم تتمكن من تجاوز الموروثات

الاستعمارية، وظل الخلل يلازم التعليم في فترة الحكومات الصومالية التي سبقت مرحلة الانهيار الأمر الذي خلق متعلمين غير متعاونين، لأنهم غير مشتركين في الرؤية الوطنية الهادية والهادفة.

إن العلل المصاحبة للتعليم منذ نشأته هي من بين ما تناولتها الفصول الأربعة الأخرى من الكتاب، ومنها: علة تعدد اللغات في المستويات المختلفة للتعليم، وعلة تعدد المناهج التعليمية والأيديولوجيات بسبب اختلاف الدول المشاركة في التعليم مثل إيطاليا وبريطانيا ومصر، بالإضافة إلى الحكومات الصومالية التي لم تتبع سياسة موحدة وواضحة المعالم، ومنها علة ضعف الاهتمام بالتعليم وحرمانها من ميزانية مناسبة لها في الدولة الصومالية، ومنها علة تهميش أو محاربة مكونات المجتمع الصومالي، وتلك ظاهرة خلقت قدرًا من التنافر بين التعليم والمجتمع، ومنها علة عدم وضع منهج صومالي ينطلق من استراتيجية وأسس تستند إلى المكونات الصومالية، والتوفق بين الأصالة من ثوابتنا وتراثنا وبين المعاصرة التي تفرضها ضرورات الحياة ومستجداتها. وبهذه العلل الضارة وكثير من العوامل المساعدة الأخرى لم يجد التعليم القدرة على تكوين طبقة صومالية مؤهلة لقيادة البلاد إلى بر السلام، وتقويم الاعوجاج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني بعد ستين عامًا، ولم يصبح التعليم عاملًا مساعدًا على بناء النهضة الوطنية المطلوبة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع العربية:

- ابن الجوزي، الوفاء بأحوال المصطفى المجلد الأول.
- ابن ماجه، سنن ابن ماجه.
- أبو الحسن الندوي، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، دار الطباعة دار القلم الكويت١٩٨٧م.
- أ. ل. شاتليه، الغارة على العالم الإسلامي، دار الطباعة مكتبة أسامة بن زيد، بيروت.
- جون ديوي JHON DEWEY، المدرسة والمجتمع، المترجم أحمدحسن الرحيم، دار الطباعة:دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٨م.
- خليل مطران، الديوان.
- د. عبد الرحمن معلم عبد الله "باديو" تاريخ الصومال رؤية تحليلية جديدة، المجلد الأول، الطبعة الأولى،١٤٤٠ هـ، ٢٠١٩م.
- د. علوي علي آدم، دراسة الأدب العربي في الصومال، تاريخ الطباعة ،١٩٨١م.
- د. علي الشيخ أحمد أبوبكر، الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الأفريقي، دار الطباعة دار أمية، الرياض، ١٤٠٥، ١٩٨٥ الطبعة الأولى.
- د. علي الشيخ أحمد أبوبكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة، دار الطباعة دار ابن حزم بيروت، تاريخ الطباعة ١٩٩٢، الطبعة الأولى.
- توماس إدوارد لورانس (المعروف بلورانس العرب)، أعمدة الحكمة السبعة تاريخ الطباعة ١٩٢٢، قد تم نشره في المملكة المتحذة.
- مالك بن الحاج عمر بن الخضر بن نبين شروط النهضة، المحقق (إشراف ندوة مالك بن نبي) دار الطباعة دار الفكر، دمشق سورية، تاريخ النشر ١٩٨٦.

- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري.
- مسلم بن الحجاج، الصحيح.
- د. محمد محمد حسين الإنجازات الوطنية في الأدب المعاصر، المجلد الثاني، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- محمد علي عبد الكريم وآخرون، تاريخ التعليم في الصومال، الطبعة الأولى، مقديشو، وزارة التربية والتعليم.
- وزارة الإعلام والإرشاد القومي، كتابة اللغة الصومالية، الطبعة الأولى ١٩٧٤، الصومال مقديشو.
- وزارة التخطيط القومي الصومال، الطبعة الأولى ١٩٨٨ مقديشو.

ثانيا: المصادر والمراجع الصومالية والأجنبية

- Prof Abdi Ismail Samatar, Africa's First Democrats SOMALIA'S ADEN A. OSMAN AND ABDIRAZAK H. HUSSEN Indiana University press, Bloomington and Indianapolis 2016.
- Richard Francis Burton, First Footsteps in East Africa.
- Sharif Salah Mohamed Ali, 2012, Halgankii loo galay Qoralka Af- Soomaaliga, 1949-1972, Muqdisho.

رقم الإيداع	٢٠٢١/١٦٥٠٤
I.S.B.N الترقيم الدولي	978-977-10-3600-5